أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

- المشروع القومي والشرق اوسطية معضلة عقيدة أم تهافت السياسة
- كلمة الرفيق الامين العام المساعد للحزب بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية.
- السياسة الخارجية في عصر الرئيس الأسد
- الحركة التصحيحية والمسار القومي الثابت
- المسالة القومية في استراتيجية التصحيح
- نهج التصحيح وتطبيقاته في مجال التطور الاقتصادي
- الثقافة بين الممارسة والطموح
- التصحيح والتحولات الديمقراطية والاجتماعية

عدد خاص في الذكرى الخامسة والعشرين للحركة التصحيحية

العدد: (٢٧٥) تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٩٥

المناضـل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

الموضوع		الصفحة
● الافتتاحية		
المشروع القومي والشرق اوسطية معضلة عقيدة ام تهافت السياسة	الرفيق الدكتور فواز صياغ عضو القيادة القومية الاحتياط رئيس هيئة التحرير	٣
● – كلمة الرفيق الامين العام المساعد للحزب بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية		٧
● دراسات سياسية		
– السياسة الخارجية السورية في عصر الرئيس الأسد	الرفيق : د. بادي شلغين	١٣
– الحركة التصحيحية والمسار القومي الثابت	الرفيق: سمير الدبعي	٢٧
– المسالة القومية في استراتيجية التصحيح	الرفيق :ممدوح الاوس	٤٥
● دراسات اقتصادية		
– نهج التصحيح وتطبيقاته في مجال التطور الاقتصادي	الرفيق: د. مهدي دخل الله	٥١
● دراسات فكرية		
– الثقافة بين الممارسة والطموح	الرفيق: فوزي الجودة	٦١
– التصحيح والتحولات الديمقراطية والاجتماعية	الرفيق:د. فايز عز الدين	٧٠
– التحول الكبير ومنطلقاته الاساسية	الرفيق: كاسر الشرتح	٨٦
– التصحيح وانعكاساته على الحركة الجماهيرية	الرفيق: يعرب زليخه	٩٢
● دراسات اجتماعية		
– المراة في ظل التصحيح	الرفيقة: ليلى محفوض	٩٨
● دراسات تنظيمية		
– تطور المسالة التنظيمية في ظل التصحيح	الرفيق: نصوح زبيدي	١١١
● انشطة ووثائق		

الافتتاحية

المشروع القومي والشرق أوسطيه: معضلة عقيدة أم تهافت السياسة!!!

الرفيق الدكتور: فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

منذ اغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي برزت معالم الازمة العميقة التي يعيشها الكيان الاستعماري في فلسطين وهي الانقسام العميق داخل ذلك المجتمع غير المتجانس الذي احتل جزءا من هذا الوطن. وبرز كذلك على نحو اوضح ان قيام هذا الكيان كان توافقا بين مشروعين التقت مصالحهما في اغلب الاوقات وافترقت في احيان قليله.

المشروع الاول: هو المشروع التوراتي الغيبي الذي ينتمي الى مقولات قديمة عفا عليها الزمن وتجاوزتها حياة الناس وتاريخهم وتطور مجتمعاتهم وقد بنيت على مفاهيم مغرقة في التخيلات والاوهام الدينية والمثولوجية في حياة متعصبي اليهود وغلاة قادتهم ومفكريهم.

وهذا المشروع رسخته الثقافة المغلقة التي عاشتها التجمعات اليهودية طيلة القرون الماضية حيث كانوا في عزلة فكرية وثقافية وسياسية فرضتها عليهم قياداتهم الروحية وكذلك سلوكهم المعادي للمجتمعات التي عاشوا فيها خلال القرون الماضية. ابرز ما في هذا المشروع الدعوة الى قيام « دولة اسرائيل من النيل الى الفرات».

والمشروع الثاني: هو مشروع استعماري حديث ارادته الدول الاستعمارية الحديثة بدأ بالدول الاوروبية في القرن الماضي وانتهى بالولايات المتحدة الامريكية في نهاية القرن الحالي. هذا المشروع يتوافق مع الموروث الثقافي للغرب الاستعماري الذي يرى الشرق وخصوصا الشرق العربي هدفا دائما لاطماعه حيث مهبط الوحي ومنطلق الديانات الكبرى المستمرة في العالم وحيث الثروات والخيرات الطبيعية التي يحتاجها (في القرون الماضية الغذاء وحديثا الطاقة).

لذا تكررت غزواته الاستعمارية احياناً، والاستيطانية احياناً اخرى: منذ اليونان مرورا بالرومان فالصليبين فالعثمانيين، ثم الاستعمار الحديث. هذا الموروث الثقافي لدى الغرب الاستعماري رأى في المشروع التوراتي اليهودي فرصة ثمينه لاعادة الهيمنة والسيطرة فتعاون مع الحركة الصهيونية حيث توافقت المصالح وقام الكيان الاسرائيلي في فلسطين في منتصف هذا القرن.

وبعد انهيار دول المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي وزوال خطر الشيوعية على الفكر الغربي وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة ،تكاد تكون وحيدة تقود المعسكر الغربي رأت ان من مصلحة سياستها وخصوصا بعد حرب الخليج وتثبيت سياستها في دوله، رأت ان يتم حل النزاع العربي الاسرائيلي في اطار مبادرة الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش حيث عقد مؤتمر السلام لتسوية النزاع على اساس مقولة «الارض مقابل السلام».

ان قبول حكومة اسرائيل بهذا المبدأ يمكن ان يشكل اختراقا اساسيا للمعتقدات والافكار والثوابت التي يحملها المشروع الاول الذي يرى ان انسحاب اسرائيل من اي جزء من ارض اسرائيل «من النيل الى الفرات» يعتبر تفريطا وخرقا للعقيدة التي يؤمن بها دعاة المشروع الاول والتي ساهمت اساسا في بناء دولة اسرائيل وتوسعها خلال العقود الماضية.

هذه العقيدة مازالت تسيطر على جزء مهم من المجتمع الاسرائيلي خصوصا مؤسسته العسكرية وجزءا مهما من مؤسساته كلها حيث تترسخ ثقافة المعاهد الدينية والثقافية اليهودية القديمة.

ومع تقدم العمل بالاتفاقات التي تمت بين حكومة اسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة وبين بعض الدول العربية والسلطة الفلسطينية اخذ

النزاع يتفاقم بين المشروعين المشروع التوراتي يتزعمه غلاة اليهود والمستوطنون والمشروع الاستعماري الحديث الذي تدعمه الولايات المتحدة والدول الاوربية وحتى كثير من دول العالم التي تقع تحت التأثيرات السياسية المهيمنة للغرب الاستعماري.

وبسبب تشتت الرأي في كثير من الدول العربية وضعف كياناتها واستجدائها البركة الامبريالية وطلب الرضا والامان الذي تهبه لها الدول الاستعمارية قد وافقت وهرولت نحو ذلك المشروع الثاني، دون الحفاظ على الحد الادنى من الحقوق القومية والتاريخية ودون اي اعتبار لالاف الشهداء الذين سقطوا دفاعا عن الحق والشرف العربيين خلال العقود الماضية من الصراع.

لقد سارعت الحكومة الاسرائيلية بعد مقتل رابين وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية لردم الهوة الواسعة التي حدثت في اسرائيل سارعت لتقليص نفوذ غلاة المستوطنين وحاخاماتهم واقناع الرأي العام الاسرائيلي بضرورة دفع الثمن مقابل تحقيق السلام وجاءت هذه السياسة لصالح المشروع الاستعماري الحديث الذي يلبي حاجات الولايات المتحدة وسياستها في «الشرق الاوسط»، في حين لم يؤثر هذا الحدث في الجانب العربي على نحو ايجابي باتجاه الدعوة للتمسك بالمبادىء والثوابت والحقوق القومية. فبدلا من المطالبة بتطبيق القرارات والمواثيق الدولية وعلى الاقل التمسك والمطالبة بتطبيق الصيغة التي طرحتها امريكا نفسها «وهي الارض مقابل السلام» لتحقيق السلام العادل والشامل بدلا من ذلك سارع معظم القادة العرب في اتجاه آخر لايخدم قضية السلام الحقيقي القائم على الانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة والاقرار بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وبناء دولته المستقلة.

ان نجاح الولايات المتحدة في ردم الهوة داخل المجتمع الاسرائيلي يعني كذلك نجاحا في قيادة عملية السلام التي بدأت في مدريد ويعني ايضا نجاحا في تثبيت المشروع الاستعماري الاستيطاني الحديث الذي يتوافق مع الموروث الثقافي للغرب ويخدم مصالحه السياسية والاقتصادية، ويعني كذلك نجاحه في الاستعاضة عن مشروع اسرائيل الكبرى بمشروع الشرق الاوسط الجديد الذي تكون نواته الفاعلة اسرائيل، وربما يعني ايضا

تطويق المشروع القومي العربي ، ومحاولة اسقاطه: مشروع الوحدة العربية الامل الذي يحقق للعرب عزتهم وكرامتهم وعيشهم الآمن في عالم اليوم والمستقبل.

لقد ادرك حزب البعث العربي الاشتراكي وامينه العام الرفيق حافظ الأسد مايمكن ان يترتب على الامة العربية فيما لو نجح المشروع الصهيوني او المشروع الاستعماري من نتائج ماساوية . لذا بادر الى ركوب السفينة السائرة في هذه اللجة الخطرة والامساك بدفتها حتى لايترك المجال لقيادتها في طريق واحد يهدد مستقبلنا ويقودنا الى النتائج الخطرة التي ذكرناها.

وهنا يجب على جميع العرب ان يبادروا الى مساعدة سورية التي تتمسك بالاسس الصحيحة التي يبنى عليها السلام العادل والتي توصل السفينة الى شاطىء الامان.

ليس من الصعب ادراك هذه الحقائق بل الاصعب من ذلك هو معرفة الطريق الصحيح الموصل الى نتائج تتوافق مع مصالح الامة العربية ومصالح جماهيرها اليوم وفي المستقبل.

كلمة الرفيق الامين المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية

القى الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي كلمة الحزب في المهرجان الخطابي الذي اقامته القيادة القطرية في قصر المؤتمرات بمناسبة مرور /٢٥/ سنة على قيام الحركة التصحيحية المباركة نوجز فيمايلي ابرز ماجاء فيها:

«بهذه المناسبة العظيمة يشرفني ايها الرفاق ان امثل قائد مسيرة شعبنا بطل التصحيح الرفيق المناضل حافظ الأسد الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية العربية السورية وان انقل اليكم والى جميع مناضلي حزبنا وجماهير شعبنا وامتنا العربية تحياته العطرة وتهانيه الحارة بهذه المناسبة وهو القائد الذي اضحى بالتصحيح وبالقيادة الحكيمة والشجاعة رمزا لعصر عربي ناهض ولتطلع عربي قومي مشروع ونحو مستقبل تستعيد فيه الامة دورها الانساني والحضاري المتميز في مسيرة البشرية الشاملة.

وحول اهمية هذه المناسبة التي يحتفل بها حزبنا وشعبنا بعد مرور /٢٥/ سنة من العمل والبناء الجادين اضاف الرفيق الامين العام المساعد «يتميز العيد الفضي في انه ذكرى للمسيرة في شموليتها الزمنية وفي مجمل مضامينها مما يساهم في استخلاص النتائج الكلية وفي معرفة هذه المسيرة معرفة تقويمية

شاملة».

واشار الرفيق الامين العام المساعد في كلمته الى ان «الحركة التصحيحية نقلة نوعية في مسيرة نضالنا المعاصر لم تأت من فراغ وانما هي نتاج لمراحل طويلة من نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ونضال جماهيرنا... عمالا وفلاحين وحرفيين وجنودا وطلابا ومثقفين وفعاليات اجتماعية واقتصادية وثقافية شبابا وكهولا نساء ورجالا منذ عشرات السنين ولقد ارتكزت هذه الحركة على فكر الحزب واهدافه وجاءت لتحدد مساره وتطلق امكاناته وطاقاته كما ان الحركة التصحيحية في مضمونها وفي منطقها تعبير عن موروث ثقافي عربي زاخر تميز به تاريخ العرب في كل العصور حيث كان العرب دائما اباة مناضلين من اجل الخير والحق والعمران».

«ان حركة الحزب ايها الرفاق كما يصفها الرفيق المناضل حافظ الأسد هي حركة التاريخ وحركة الحياة ويأتي التصحيح في اطار هذه الحركة ليضع نهج حياة وبناء متكامل نهجا يستند الى وعي الذات ووعي الواقع ويمثل مرحلة نضوج التجربة النضالية وتوجيهها نحو تغيير الواقع ليصل في الشمول الى جميع جنبات هذا الواقع وليصل في العمق الى الاسس والقواعد والمرتكزات التي تنتج جميع اشكال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمع».

وحول مراحل نضال شعبنا وتطور اشكال تجربته النضالية يقول الرفيق الامين العام المساعد:

«وجاءت ثورة الثامن من آذار العظيمة تتويجا لمراحل نضالية متوالية وحسما للصراع بين جماهير الشعب وبين الفئات الحاكمة التي سخرت وجودها في السلطة لخدمة مصالحها وعزلت نفسها عن أكثرية الشعب فاصبح استمرارها يشكل عائقا في وجه تقدم سورية وفي وجه النضال القومي العربي عموما...

ويحق لنا ان نتساءل ونحن نسجل تجربة سورية في البناء كيف كانت سورية قبل الثورة وكيف اضحت بعد التصحيح. لقد كان شعبنا في سورية قبل الثورة يعاني من الجهل والفقر والمرض وتخلف البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والظلم الاجتماعي بكل انواعه وكانت هذه الحالة نتاجا للحقبة الاستعمارية ولسيطرة فئات رجعية مستغلة على السلطة لكن شعبنا بكل فئاته لم يستكن يوما لهذا الوضع وناضلت جماهير هذا الشعب من العمال والفلاحين والجنود والطلبة والمثقفين والحرفيين وصغار الكسبة والوطنيين بجميع فئاتهم

من اجل التغيير وكان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي جاء تأسيسه في خضم هذه المعاناة والنضال من اجل المستقبل المشرق، كان دائما في طليعة هذا النضال اليومي الهادف، وكان مناضلوه يشاركون الجماهير احتجاجاتهم ونشاطاتهم النضالية بكل اشكالها ولقد تراكمت هذه التجربة النضالية وصولا الى قيام ثورة الثامن من آذار التي جاءت لتعبر عن ارادة الحزب والشعب في بناء حياة حرة كريمة في وطن حر كريم ومتقدم».

«وفي السنين السبع الاولى لثورة آذار لم يستطع الحزب ان يستجيب لهذه المهام الثورية التي نتجت عن التحول النوعي في الواقع بعد الثورة وظهرت الفوارق واضحة وكبيرة بين كيان حزبي واع وبين بعض القيادات التي لم تستطع الانتقال بوعيها الى مستوى المرحلة الجديدة وكانت النتيجة ان وضعت العقلية اليمينية والعقلية المناورة بمسارتها عوائق امام الانطلاقة المتجددة للحزب والانطلاقة المتجددة للجماهير واوصلت هاتان العقليتان الحزب الى شفا أزمة مستعصية كادت ان تؤدي الى انفصام الحزب عن الجماهير التي احتضنته في كل مراحل نضاله، وكادت ان تؤدي الى تراجع الثورة وتقهقرها وربما انهزامها في النهاية».

لقد استعادت ثورة آذار بالتصحيح جوهرها واستقام اداء الحزب واداء الجماهير خلف قيادة حكيمة وشجاعة، ووجهت الثورة كل طاقاتها نحو عملية البناء الشامل.

ومن أجل هذا الهدف تم تأمين حق التعليم المجاني في كل مراحله الابتدائية والثانوية، والجامعية والعليا وتحول حق التعليم الابتدائي الى واجب وطني الزامي وتشير المؤشرات المتوافرة الى تجربة تعتبر معجزة في مجال تأمين حق التعليم، وخاصة أن بلدنا يسجل وتيرة نمو سكاني مرتفعة تعادل ٣،٣٪ سنويا، لقد ارتفع عدد التلاميذ في المراحل ماقبل الجامعة من مليون ومئة وستة وعشرين الف تلميذ عام ١٩٧٠ الى حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون هذا العام مع كل مايتطلبه ذلك من بناء للمدارس وتجهيز للعملية التعليمية بكل مضامينها، وفي الفترة نفسها ارتفع عدد طلاب الجامعات من سبعة وثلاثين الف طالب الى مئة وخمسة وستين الف طالب مع كل مااقتضاه ذلك من بناء للجامعات وتوسيع لطاقاتها الاستيعابية، وتوفير مستلزمات اداء دورها متعدد الجوانب.

واضافة الى هذه التطورات الكمية الضخمة حصل تقدم كبير في مجالات التطوير والبحث وتحديث اساليب التعليم، وبتوجيه مباشرة ورعاية مستمرة من

القائد حافظ الاسد تمت المباشرة بتنفيذ خطط طموحة لاحداث تغيرات نوعية في مجال البحث العلمي وربطه بالتنمية وانشاء وتطوير نظم المعلومات واستخدامها في جميع المجالات».

وفي اطار عملية البناء «تم تنظيم الشعب في منظمات شعبية ومهنية تأخذ دورها الفاعل في عملية اتخاذ القرار وفي كافة مجالات الحياة، وتقوم التنظيمات الشعبية لمختلف قطاعات الشعب والنقابات المهنية لمختلف المهن والفعاليات اضافة للاحزاب والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية بدور اساسي يتكامل مع مؤسسات الدولة في اطار وضع البرامج وتنفيذها وفي اطار التحولات التي تمت على مدى خمسة وعشرين عاماً».

«واستجابة لمبادرة الرفيق الامين العام القائد حافظ الاسد وتحقيق لواحدة من اهم المنطلقات الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي التقت الاحزاب والتنظيمات السياسية والفكرية، لحزب البعث العربي الاشتراكي وتعاضدت في عمل مشترك في اطار جبهة وطنية تقدمية، تقوم على اساس مبدأ التعددية السياسية والحزبية».

«وتكاملا مع هذا النظام السياسي ارتكز النظام الاقتصادي الى مبدأ التعددية الاقتصادية التي تسمح بحشد طاقات الشعب كلها وتوجيهها نحو هدف التنمية، وهذه التعددية شرط ضروري لتحقيق ثلاثة توجهات اساسية: اولها توطيد وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات.... وثانيها... تعزيز البعد الاندفاعي لعملية التنمية.... وثالثها ان التنمية الشاملة والاستقلالية الاقتصادية يشكلان اهم قواعد التوجه نحو البناء الاشتراكي».

وحول مؤشرات النمو الاقتصادي أشار الرفيق الامين العام المساعد في كلمته الى ان «جميع مؤشرات نمو القطاعات الاقتصادية في سورية في ربع قرن تؤكد ان عملية التنمية نجحت في تغير بنية الواقع الاقتصادي.... وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في الفترة مابين ١٩٧٠ - ١٩٩٤ الى خمسة اضعاف وتطور انتاج الكهرباء ومياه الشرب والانتاج الصناعي والزراعي اضعافا كثيرة وسجل الاقتصاد بكل طاقاته وتيرة نمو سنوية مرضية وتعتبر واحدة من الوتائر الجيدة في العالم.... «ان تطور عملية التصنيع في سورية قد ارتفعت في بنية الناتج الاجمالي من ٢٦٪ عام ١٩٧٠ الى ٤٠٪ عام ١٩٩٤....».

اما قطاع الزراعة فقد شهد تحولا نوعيا نتيجة التوسع في المكننة والبحوث الزراعية وقنوات الري وانماط التسعير مما ادى الى ان يحقق هذا القطاع وتيرة

نمو سنوية تعتبر واحدة من اعلى وتائر النمو في العالم على الاطلاق وعلى اساس هذه الوتيرة تضاعف الناتج الزراعي اكثر من ثلاثة اضعاف ونصف في الخمس وعشرين سنة الماضية.

وتعززت كذلك وتطورت عملية استثمار الثروات الوطنية من النفط والفوسفات وغيرها وتطورت قطاعات السياحة والتجارة والنقل والمواصلات الامر الذي جعل سورية ورشة عمل كبرى كما تمت كهربة سورية بكاملها وحصلت تطورات نوعية في اطار التشييد وبناء السكك الحديدية والطرق وبينما كانت سورية قبل الثورة والتصحيح لاتمتلك سوى بعض خطوط السكك الحديدية القصيرة والضيقة اضحت اليوم خطوط السكك العريضة تربط كل المحافظات والمدن وكذلك الامر بالنسبة للطرق ولعملية تشييد المساكن والهياكل الارتكازية المرافقة».

وعلى صعيد العمل القومي اضاف الرفيق الامين العام المساعد في كلمته الشاملة قائلا «لقد تعزز دور سورية القومي نوعيا في الخمسة والعشرين عاما الماضية، واصبحت سورية المدافع الاول عن حقوق العرب ومصالحهم، والمعبر الاساسي نحو جوهر الوجود القومي العربي، والتي وضعت في اسس اهتماماتها مواجهة العدوان واحتلال اسرائيل للاراضي العربية والعمل من اجل توفير كل الامكانات الوطنية والقومية لإنهاء الاحتلال... والتوجه نحو سلام عادل وشامل في المنطقة، وبما يحقق الامن والاستقرار لكل شعوبها».

وكذلك اشار الرفيق الامين العام المساعد الى اهمية التضامن العربي والدعم اللامحدود الذي قدمته سورية للقطر اللبناني الشقيق من اجل انهاء الحرب الاهلية وتحقيق الوحدة الوطنية، وقد تحقق لها ماارادت في هذا المجال.

وفيما يتعلق بقضية السلام «فإن سورية تعتبر قضية السلام خيارها الاستراتيجي وهي من اجل هذا الخيار قدمت وتقدم جهودا كبيرة وتقوم باتصالات ومبادرات من اجل ان تبلغ عملية السلام اهدافها المرجوة.... وكذلك عملت سورية في كل تحركاتها على دحض الموقف الاسرائيلي الذي يريد ان يفرض على العالم منطقا يقول بان كل من يقاوم احتلالها هو ارهابي ونجحت سورية في جعل الملتقيات الدولية من منظمة الامم المتحدة الى حركة عدم الانحياز تفرق في قراراتها بين الارهاب ومقاومة الاحتلال الاسرائيلي».

وحول آفاق تطور المرحلة المقبلة ومهامها يقول الرفيق الامين العام المساعد «يقع في مقدمة اهتمامات المرحلة المقبلة استنباط صيغ جديدة لحماية الوجود

القومي العربي بدءا من الدفاع عن مؤسسات العمل العربي المشترك وحمايتها وتطويرها وزيادة فاعليتها الى اشكال التعاون المتعدد الجوانب السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية وصولا الى التكامل فيما بين هذه الدول وخلق المناخ الملائم لمسيرة عمل وحدوي يساهم به الجميع ولايكون لمصلحة طرف عربي على حساب آخر وانما ينعكس ايجابيا لمصلحة الجميع. وهذا يتطلب التاكيد على الوحدة العربية كهدف لايعلو عليه هدف موجه لكل الجماهير العربية وللدول العربية ويشكل ضرورة لحماية مستقبل امتنا وتعزيز دورها في العالم ويتطلب ذلك تعزيز مقومات حالة استنهاض قومي يجعل الامة قادرة على مواجهة التحديات الكبرى القائمة سواء على مستوى تحرير الارض المحتلة والتنمية القومية الشاملة أو على مستوى احباط المشاريع المشبوهة التي تطرح لتحقيق هيمنة اسرائيل على امتنا ومقدراتها.

وتتطلب المرحلة المقبلة كذلك تعزيز الثبات على المبادىء والحقوق والدفاع عنهاوعلى الاهداف التي قامت من اجلها عملية السلام والاسس التي استندت اليها من اجل استعادة الارض والحقوق العربية والوصول الى سلام عادل وشامل يوفر الامن والاستقرار لكل شعوب المنطقة.

السياسة الخارجية السورية في عصر الرئيس الأسد

الرفيق د. بادي شلغين

اقترن قيام الحركة التصحيحية بولادة عصر جديد في حياة شعبنا وامتنا، وكان ظهور **الرفيق المناضل حافظ الاسد** على مسرح الاحداث الدولية يمثل أبرز سمات عصرنا الراهن نظرا لما يتمتع به من قدرات استثنائية على استيعاب مشكلات العصر السياسية المعقدة، وسبر أغوارها، والتعامل معها بدراية وحكمة وبعد نظر وبصيرة نافذة فالنهج الذي رسمه **الرئيس حافظ الاسد** على صعيد السياسة الخارجية ، منذ بداية عهد التصحيح، عكس موقف حزبنا وقطرنا من مختلف القضايا الدولية والاقليمية ، وانطلق من أولويات ومبادىء أهمها تحرير الاراضي العربية المحتلة، وتعزيز أمن الوطن العربي ، والتصدي لمحاولات الهيمنة عليه واحتوائه عبر المخططات والمشاريع الصهيونية والدولية.

الرئيس الاسد في المنظور الدولي:

ما من شك بأن السيد الرئيس حافظ الأسد قد برز على الصعيد السياسي كرجل دول من الطراز الأول وقد شهد بذلك العديد من القادة والزعماء والمفكرين والشخصيات الهامة إلا أن آراءهم بالرغم من أهميتها فإنها لاتعبر تعبيرا دقيقا عن الابعاد الحقيقية لهذه الشخصية الفذة لكونها تعبر عن نفسها من خلال ما قام به من أعمال ملموسة سواء على الصعيد الوطني أم على الصعيدين العربي والدولي، ويفخر حزبنا وشعبنا بما قيل حول **شخصية الرئيس الاسد** التي

شغلت العالم وأدهشت المحافل الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الزعماء الذين لعبوا أدواراً هامة على مسرح السياسة الدولية في تاريخنا المعاصر لم يحظوا بما حظي به الرئيس حافظ الاسد من اهتمام وشهرة واسعة واحترام وتقدير كبيرين ويمكن استخلاص المزيد من المعاني بشأن المكانة التي يحتلها على الصعيد الدولي من خلال استعراض آراء زعماء وقادة ومفكرين بارزين حول شخصية الرئيس الاسد.

فالرئيس كلينتون عندما زار سورية قبل عام وصف الرئيس الاسد بأنه « مفاوض صعب المراس وأهل للثقة، فهو يدافع عن حقوق ومصالح بلاده وشعبه . ولايمكن انجاز السلام دون سورية» وأضاف الرئيس كلينتون «إن محادثاتي مع الرئيس الاسد علامة على عزيمتنا المشتركة لتحقيق سلام الشجعان باسرع وقت ممكن ودور سورية في استقرار المنطقة غاية في الاهمية، وأؤمن أن الرئيس الاسد يريد السلام»[١].

إن لقاء القمة بين الرئيسين الاسد وكلينتون في دمشق قد أثار اهتمام الاوساط السياسية والاعلامية والدولية وقد كتب السيد لوسيان بترلان - رئيس جمعية الصداقة العربية الفرنسية في مجلة فرنسا والبلاد العربية معلقا على قمة الرئيسين الاسد وكلينتون « إن سورية قد رفضت عرضا اسرائيليا عام ١٩٧٤ قدمه وزير الخارجية الامريكية آنذاك هنري كيسنجر للانسحاب من كامل الجولان، مقابل توقيع اتفاق سلام مع اسرائيل لأن العرض لايحقق السلام الشامل والعادل الذي تلتزم به سورية» وأضاف بترلان « إن الرئيس الاسد رجل يتمتع برؤيا استراتيجية، ويؤمن بأن السلام القائم على اساس قرارات الشرعية الدولية هو السلام الذي يحقق مصالح الامة العربية، ويحقق الاستقرار والتطور في المنطقة»[٢].

ومما تجدر الاشارة إليه أن رؤساء معظم الدول ممن عاصروا الرئيس الاسد خلال الخمس والعشرين سنة الماضية بمن فيهم الاصدقاء والاعداء، قد اجمعوا على أن السيد الرئيس حافظ الاسد شخصية سياسية مخضرمة، وزعيم وطني شجاع لايساوم على حقوق بلاده وأمته، يدافع عن قضايا الحرية والتحرر مؤيد للسلام والتقدم لأمته وللشعوب كافة.

يقول وزير الخارجية اللبناني الاسبق - فؤاد بطرس - في حوار اجرته معه جريدة تشرين «أنا أؤمن بقيادة الرئيس حافظ الاسد، واثق بأن سيادته مفاوض من الطراز النادر، ويمتلك رؤية استراتيجية واضحة ، لانه يملك

كل الملفات في ذهنه.... ويعرف تماما ما يريد، وهو على دراية تامة بالمعادلات الدولية وسياساتها.. واعتقد أن الرئيس الاسد سيقود مسار المفاوضات بمهارة ووعي كامل بما يجري في الخفاء والعلن على الرغم من أن الظروف ليست على أفضل حال والرئيس الاسد يميز بين السلام والاستسلام ويتمسك بالثوابت دون أن يفسح المجال بأن يؤخذ عليه عدم مرونته في عملية المفاوضات وأنا أثق بأنه يستطيع الاستمرار في السير بسورية في هذا المنحى، وأن يحصل على السلام الشامل والعادل.. كما لا اتصور حلاً سلمياً يوافق عليه الرئيس الاسد دون أن يكون هناك تلازم في عودة الجولان والجنوب»[٣].

وهكذا نلاحظ بأن السيد الرئيس حافظ الاسد قد تبوأ مركزاً مرموقاً على الساحة السياسية الدولية وبرز كشخصية تاريخية مؤثرة وكأحد الرموز الوطنية والقومية الهامة في حياة العرب جميعاً وفي ذلك يقول الرئيس - علي ناصر محمد - « إن الرئيس الاسد قد أصبح رمزاً للوحدة الوطنية ، وقائداً قومياً وعربياً، ورجل دولة له مكانته الدولية المعترف بها، واستطاع أن يرفع اسم وصوت العرب عاليا، واستطيع أن أجزم بأنه أحد عمالقة القرن العشرين إن لم يكن آخر العمالقة ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين»[٤].

وفي ندوة عقدت في العاصمة الايطالية وشارك فيها عدد من الكتاب والمفكرين والاعلاميين واساتذة الجامعات والدبلوماسيين وقادة الاحزاب لمناقشة ترجمة كتاب - باتريك سيل - الذي نشر في لندن عام ١٩٨٨ وهو بعنوان « أسد سورية - رحلة في الكوكب - سورية من خلال السيرة الشخصية للرئيس حافظ الاسد» وجاءت مداخلات المشاركين في الندوة تعميقا لما ورد في كتاب باتريك سيل الذي كان عبارة عن دراسة شاملة لمختلف جوانب شخصية الرئيس الاسد، ومما قاله النائب - بيرو فاسينيو - رئيس مكتب الشؤون الدولية في الحزب الديمقراطي لليسار « لاشك أن شخصية القائد الاسد المتميزة هي التي اعطت لسورية موقفاً متميزاً جعلت وجودها ومواقفها أمراً جوهرياً في شؤون المنطقة ، وهي من الشخصيات السياسية القليلة ، الساطعة في هذا القرن حيث استطاعت أن تقدم لبلدها الهوية والبنية والموقع على المسرح الدولي.. إن الرئيس الاسد مخطط سياسي حذر متيقظ ذو قدرة فائقة على التحرك، وهو أول من فهم من العرب المتغيرات الدولية وفي لحظة شديدة

الحساسية ما بين التحولات العالمية، وحرب الخليج، ومفاوضات السلام، وهي لحظات كان يبدو مستحيلا خلالها اي انعطاف، استطاع هذا القائد الواعي خرق الحصارات ببراعة نادرة دون أن يغير ثوابته، وهي عملية دقيقة تتطلب حنكة سياسية ، فائقة وقدرات شخصية خارقة، عالجت وواجهت مختلف هموم البلاد والمنطقة رغم الحصار المركز المفروض عليها»(٥).

لقد اعترف الاصدقاء والاعداء بان الرئيس الاسد قائد موهوب يتمتع بمستوى رفيع من الوعي السياسي ــ فهنري كيسنجر ــ وزير الخارجية الامريكي الاسبق يعترف في مذكراته « سنوات في البيت الابيض » بأن الرئيس الاسد مفاوض عنيد يسعى لتحقيق وحدة العرب وبناء دولة قوية في المنطقة»(٦).

كذلك سجل الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام السابق للامم المتحدة في مذكراته الانطباعات التي تكونت لديه خلال لقاءاته مع السيد الرئيس حافظ الاسد حيث أكد بأن « سياسة سورية في عهد الرئيس الاسد تظل الضمانة الاكيدة لتسوية عادلة وشاملة . لأزمة المنطقة . وإن فهم هذه السياسة مفتاح هام ورئيسي لفهم حقيقة الصراع العربي الاسرائيلي»(٧).

إن ما أوردناه آنفاً من أقوال وآراء لقادة وسياسيين ومفكرين بارزين ليس أكثر من نقطة في بحر مما قيل عن الرئيس حافظ الاسد والذي يعتبر بحق قائداً موهوبا وسياسياً لامعاومناضلاً صلبا، وهو مخول من حزبه وشعبه بالدفاع عن القضايا الوطنية والقومية والتصدي لمواجهة التحديات الخارجية المختلفة.

وفيما يلي نتناول بالعرض والتحليل اهم منجزات السياسة الخارجية السورية التي رسم خطوطها العريضة واتجاهاتها الرئيسية الرئيس حافظ الاسد وعلى كافة الصعد.

أولاً ـ على الصعيدين العربي والاسلامي:

إن خطة التحرك السياسي لقطرنا على المستويين العربي والاسلامي والتي وضعت موضع التنفيذ منذ بداية السبعينات تعتبر جزءا مكونا لاستراتيجية العمل السياسي للحركة التصحيحية حيث تحددت من خلالها المهام العاجلة وآفاق تطور السياسة الخارجية السورية واهتمامات المرحلة المقبلة التي تتعلق بحماية الوجود القومي العربي وتطوير اشكال العمل العربي المشترك وتعزيز

علاقات التعاون والصداقة مع الدول الاسلامية(٨)

أما اسس ومبادىء العمل السياسي فقد تلخصت بالمبادىء التالية:

١ ـ إن المصلحة القومية العليا هي التي تحدد سياستنا.

٢ ـ التمسك بالمبادىء وعدم التفريط بمصالح الوطن والأمة.

٣ ـ رفض أي تشنج من شأنه أن يلحق الضرر بقضيتنا أو اية مساومة تهدد حقوقنا.

٤ ـ قرارنا الوطني مستقل ومواقفنا تتحد في ضوء المصلحة الوطنية والقومية.

٥ ـ الحرص على وحدة العمل العربي المشترك وتعزيزه.

٦ ـ نضالنا السياسي لايقل أهمية عن نضالنا في ساحة القتال.

٧ ـ استعداد شعبنا للبذل والعطاء يمكننا من استعادة حقوقنا.

إن المبادىء الانفة الذكر لم تحدد الاطار العام لسياسة قطرنا وحزبنا فحسب، وإنما ربطت أيضاً ربطاً محكماً ووثيقا بين القضايا الوطنية والقومية، وابرزت أهمية العمل العربي المشترك وضرورة تخطي القطرية الضيقة في العمل السياسي الامر الذي يتطلب اتباع سياسات اكثر انفتاحاً ومرونة بغية التوصل إلى اشكال مستقبلية متطورة من التجمعات ذات الطابع القومي في مواجهة المجموعات ، والتكتلات الدولية.

كذلك تم التمييز من خلال المبادىء الآنفة الذكر بين المواقف المبدئية الثابتة التي لاتقبل المساومة بصدد الحقوق والاهداف الوطنية والقومية المشروعة وبين المواقف والسياسات التي تتطلب مرونة التحرك ضمن هوامش قد تتسع أو تتقلص بالقدر الذي لايلحق أي ضرر بمصالحنا الجوهرية إلا أن السياسة السورية التي كانت دوما ذات توجه قومي واضح يتماشى مع الاهداف المبدئية لحزب البعث العربي الاشتراكي، اصطدمت بواقع عربي أبرز سماته التمزق وانعدام وحدة الموقف والرأي والهدف لذلك كان لابد من امتلاك الرؤية الواضحة للخروج من المأزق الناجم عن التعارض بين أهدافنا الاستراتيجية القومية وعلى رأسها هدف الوحدة العربية الشاملة وبين القطرية الضيقة التي تفرض نفسها على القوميين والاقليميين العرب في آن معا بسبب تمسك القوى والفئات الاقليمية والانعزالية بكافة مظاهرها واشكالها بالتجزئة التي ناضل حزب البعث العربي الاشتراكي ضدها منذ نشأته فكراً وممارسة لذلك بحث **السيد الرئيس حافظ الاسد** منذ قيام الحركة التصحيحية عن الامور والقواسم المشتركة التي تهم العرب جميعاً وعلى رأسها القضية الفلسطينية وتحرير الاراضي العربية المحتلة

والتضامن العربي لمواجهة التحديات الصهيونية والاستعمارية التي تهدد المصير القومي للعرب كافة ولاتستثني منهم أحداً انطلاقاً من هذه المبادىء بدأ السيد الرئيس منذ أوائل السبعينات يحشد الجهد العربي لتحرير الاراضي التي تحتلها اسرائيل، وكانت **حرب تشرين التحريرية** ثمرة هذا الجهد وأعلى شكل للتعاون الفعال بين القطرين العربيين السوري والمصري تلتها **حرب الاستنزاف** على الجبهة السورية وتحرير مدينة القنيطرة، وكذلك نظرت الحركة التصحيحية إلى **القضية الفلسطينية** على أنها المحور الاساسي للنضال العربي المعاصر فلم يتقاعس قطرنا عن تقديم كافة اشكال الدعم للمقاومة الفلسطينية خارج الاراضي العربية المحتلة وداخلها ، وكذلك لم يتهاون في مقاومة الصفقات الانفرادية ، التي بدأت بكامب ديفيد وانتهت باتفاقيتي / أوسلو ووادي عربة / وبالرغم من هذه الطعنات للقضية القومية والاختراقات لوحدة الصف العربي **فإن سورية الاسد قد استطاعت أن تحقق التوازن السياسي مع اسرائيل بالرغم من غياب التوازن العسكري.**

وعندما حاولت اسرائيل أن تنفذ من الخاصرة اللبنانية لتطويق سورية وتهديد أمنها القومي **فقد تمكن قطرنا بفضل السياسة الحكيمة للرئيس الاسد، وبالتعاون مع المقاومة اللبنانية من إفشال كافة المحاولات الاسرائيلية الرامية إلى إقامة حكم عميل في لبنان واسقاط اتفاق /١٧ / آيار وإحباط التدخل الامريكي ، وقدمت سورية في الوقت نفسه تضحيات كبيرة لوقف الحرب الاهلية في لبنان، وتحقيق وحدته الوطنية ، وتعزيز أواصر التعاون الوثيق والمشترك بين القطرين الشقيقين سورية ولبنان على كافة الصعد والمستويات والتاكيد على وحدة وتلازم المسارين السوري واللبناني في المفاوضات مع اسرائيل.**

من جهة أخرى فقد وقفت سورية ضد الحرب العراقية الايرانية، منذ لحظاتها الاولى وشجبت الغزو العراقي لايران إذ لايعقل القضاء على هذه الثورة الاسلامية الوليدة علما بأنها اسقطت أكثر الانظمة رجعية في منطقة الشرق الاوسط، واقامت النظام الجمهوري على انقاض الحكم الملكي المطلق الذي استمر في إيران لعدة قرون وكان معاديا للعرب وصديقا لاسرائيل. هذا فضلا عن أن حكومة الثورة الاسلامية دافعت عن المقدسات الاسلامية العربية وقدمت التأييد والدعم للمقاومة العربية ضد العدو الصهيوني.

لقد اثبتت الوقائع والاحداث بعد نظر السيد الرئيس وصوابية

السياسة السورية لان هذه الحرب التي استمرت لمدة ثمان سنوات قد ادى إلى تدمير البنية الاقتصادية والبشرية للبلدين الاسلاميين المتجاورين ولم تخدم سوى مصالح اسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الخليج، وقد تبين بنتيجة هذه الحرب قصر نظر السياسة العراقية وعشوائيتها وانعكاساتها السلبية والخطيرة على أمن الوطن العربي لانها لم تفرق بين العدو والصديق وقدمت خدمات لأعداء أمتنا لم يحلموا بها.

كذلك عارضت سورية الاجتياح العراقي للكويت لادراكها بأن هذا الغزو سوف يؤدي إلى كارثة حقيقية بالنسبة للقطرين العراقي والكويتي وللعرب جميعا **و إذا كانت سورية قد شاركت في التحالف الدولي فلان التواجد العربي كان ضروريا على أرض الكويت العربية كي لاينفرد التحالف الغربي بحل قضايا ونزاعات عربية وبما يتوافق مع مصالحه في المنطقة ولحماية الجيش العراقي ومنع تقسيم العراق وهذا ما حققته السياسة السورية فعلا الامر الذي أدى إلى انقاذ العراق** من مصير اكثر إيلاما وأكثر ماساوية **فيما لو تم تقسيمه لان ذلك من شأنه أن يتسبب بكارثة جديدة بالنسبة للعرب** لاتقل خطورة عن كارثة فلسطين وقد تم توقيع اعلان دمشق الذي عبر عن رغبة دول الاعلان في تلافي اية مأساة مماثلة مستقبلا والحفاظ على أمن الوطن العربي والدول العربية بمنع التدخل الاجنبي في شؤون المنطقة وإفساح المجال للجامعة العربية أن تلعب دورا أكثر فاعلية على الصعيد العربي

من جانب آخر اهتمت السياسة السورية في عهد الرئيس الاسد **بالتوجه إلى المغتربين العرب والعمل على ربطهم بالوطن الام وتعزيز تواصلهم مع القضايا العربية والتزامهم بها والدفاع عنها في بلاد الاغتراب، ورص صفوفهم من خلال نواديهم وجمعياتهم وعلى رأسها اتحاد المؤسسات العربية (فيآراب) واجتذاب الفعاليات المالية العربية للمغتربين العرب بقصد توظيفها و إسهامها في التنمية الشاملة في إطار نظام التعددية الاقتصادية الذي وفر المناخ والتسهيلات المناسبة ، للاستثمار في قطرنا العربي السوري لاسيما بعد صدور القانون رقم / ١٠ / لعام ١٩٩١ .**

أما على صعيد المؤتمر الاسلامي فقد انضمت سورية إلى منظمة المؤتمر الاسلامي بعد قيام الحركة التصحيحية المباركة بهدف توحيد الجهد الاسلامي للدفاع عن حقوق الشعوب المسلمة ونصرة قضاياها العادلة والتصدي لمحاولات الدول الاستعمارية بالسيطرة على مقدراتها وقد اسهمت سورية بشكل فعال في

مؤتمرات هذه المنظمة التي عقدت أول مؤتمراتها بعد حريق القدس /عام ١٩٦٩ وبلغ عدد مؤتمرات وزراء خارجيتها / ٢٣/ مؤتمرا كان آخرها المؤتمر الذي عقد بتاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٩٥ في العاصمة الغينية كوناكري وشارك فيها / ٥١ / دولة اسلامية وقد مثل سورية في هذا المؤتمر وزير الخارجية السوري كما أكدت معظم الخطب والقرارات التي اتخذها المؤتمر على ضرورة التضامن بين الدول الاسلامية لتحقيق تسوية عادلة ونهائية للقضية الفلسطينية وتم التاكيد على أهمية تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الاوسط وفق اسس ومبادىء مؤتمر مدريد للسلام القاضية بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان وجنوب لبنان كما اكد المؤتمر على ان القدس تحتل مكانة رفيعة في قلوب المسلمين واعرب المؤتمرون عن اسفهم لقرار الكونغرس الاميركي القاضي بنقل السفارة الامريكية إلى القدس وطالبوا الكونغرس باعادة النظر بقراره.

إن منظمة المؤتمر قد أيدت دوما السياسة السورية بشأن العملية السلمية في المنطقة والسير بها بما ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الارض مقابل السلام الشامل والعادل وإنسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة.

ثانيا: على صعيد عدم الانحياز:

لقد مرت السياسة السورية خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة بمرحلتين رئيسيتين - مرحلة ما قبل المتغيرات ومرحلة ما بعد المتغيرات وكان العالم في المرحلة الأولى منقسما الى معسكرين دوليين رئيسيين وكانت حركة عدم الانحياز تقف في الوسط وتتبنى دولها الأعضاء سياسات متباينة أو متقاربة تبعا لطبيعة ارتباطها مع أحد المعسكرين وتتأثر في الوقت نفسه بسياسة الاستقطاب الدولي ولم يكن بمقدورها ان تقفل أبوابها في وجه التيارات الايديولوجية المختلفة أو تعمل خلافا لمقتضيات مصالحها.

ومع ذلك فإن التوازن الدولي السابق في ظل وجود كتلتين متصارعتين من أجل السيطرة على العالم كان يتيح لكل دولة من دول عدم الانحياز ان تنام على (الوسادة التي تريحها) بالرغم من القيود التي تحكمها والمتعلقة بطبيعة نظامها الخاص وظروف الحرب الباردة وانعكاساتها السلبية ، ومع ذلك فقد كانت مجموعة عدم الانحياز تشكل قوة ضاغطة لتخفيف حدة التوتر الدولي وترسم من خلال توجهاتها المستقبلية ملامح النظام العالمي الجديد الذي اقرت الأمم

المتحدة مبادئه الأساسية منذ فترة السبعينات وأكدت على اقامة علاقات اقتصادية ونقدية متكافئة بين الدول الصناعية والدول غير صناعية .

واذا كانت سورية في عهد التصحيح قد حرصت على ان تلعب دورا فاعلا وايجابيا في حركة عدم الانحياز فلان مبادئها التي اقرها **مؤتمر باندونغ** عام ١٩٥٥ قد نصت على رفض كافة أشكال السيطرة الأجنبية ، ومساندة حركات التحرر القومي والوطني لشعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

وقد **أشار السيد الرئيس حافظ الأسد** بخطابه في قمة عدم الانحياز التي عقدت في نيودلهي عام ١٩٨٣ قائلا «**أن شعوبنا قد رأت في عدم الانحياز وسيلة تساهم بشكل فعال في تجنب العالم الأخطار الكامنة في صراع الكتل العسكرية ، وسبيلا يقي الى حد بعيد من محاولات سلب ارادتها وحريتها واستقلالها ، وضد محاولات قوى الاستعمار والامبريالية احتواء بلدان العالم عبر أحلافها العسكرية وضمن مناطق نفوذها وفي هذا ما يبرر منشأ حركة عدم الانحياز والتمسك بها والحفاظ عليها**» (١٠) وتبعا لذلك فقد ساهمت سورية في حركة عدم الانحياز من خلال المشاركة في مؤتمراتها وصياغة قراراتها التي تشجب الصهيونية بوصفها حركة عنصرية استيطانية وتؤيد الحق العربي وتدافع عن قضايا التحرر في العالم .

وبالرغم من الدور الهام الذي قامت به الحركة في مرحلة التوازن الدولي السابق فانها واجهت في اعقاب المتغيرات الدولية الأخيرة حملات التشكيك في جدوى دورها السياسي وكانت سورية في مقدمة الدول التي دافعت عن الحركة وأكدت على ضرورة استمرارها وتفعيل دورها نظرا لتزايد اعبائها وتعاظم مهمامها في غياب التوازن الدولي .

ان نهج السياسة السورية على الصعيد الخارجي قد أخذ بعين الاعتبار تداعيات الوضع الدولي في المرحلة الراهنة والمعطيات الناجمة عن انقسام العالم الى شمال - جنوب - ومنعكساتها السلبية على البلدان النامية والتي أصبح لزاما عليها في ظل الوضع الدولي الجديد تحقيق المزيد من التضامن والتمسك بالأهداف الأساسية لحركة عدم الانحياز التي ما زالت تواجه تحديات أكثر خطورة من تلك التي واجهتها خلال فترة الحرب الباردة .

لذلك اهتمت سوريا اهتماما جديا باحياء حركة عدم الانحياز وأسهمت بنشاط في التحضير للمؤتمر الحادي عشر للحركة الذي انعقد في كولومبيا في الفترة الواقعة بين ١٨ - ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٥ كما لعب الوفد السوري دورا هاما في

صياغة وثائق هذا المؤتمر وقراراته لاسيما مايتعلق منها بالعملية السلمية والصراع العربي الصهيوني حيث وافق المؤتمر على إقرار جملة من المبادىء تتعلق بدعم عملية السلام التي انطلقت من مدريد من أجل تحقيق سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الاوسط على اساس قرارات الشرعية الدولية القاضية بانسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس التي تعتبر جزءا لا يتجزأ منها ، كما اكد المؤتمر على ضرورة انشاء منطقة خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط ودعوة اسرائيل للإنضمام الى معاهدة حظر الاسلحة النووية واخضاع منشآتها النووية للتفتيش.

واقر المؤتمر ايضا الاقتراح السوري القاضي باعتبار نضال الشعوب نضالا مشروعا وليس ارهابا وقد أوضح **السيد الرئيس حافظ الأسد** في حديثه الهام والشامل لمجلة التايم الامريكية (١١) **أهمية عقد مؤتمر دولي للتمييز بين مفهومي الارهاب والنضال التحرري** .

اضافة لما تقدم فان سورية تسعى على صعيد المنظمة الدولية الى تعزيز دور مجموعة عدم الانحياز من خلال التنسيق بين دولها الاعضاء ومجموعة / الـ ٧٧ / التي شاركت سورية في معظم اجتماعاتها ودعت من خلالها الى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، وحق الدول النامية في السيطرة على ثرواتها وامتلاك التكنولوجيا المتطورة كما اكدت على ضرورة قيام حوار بين دول الشمال ودول الجنوب وتعزيز التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة

تفعيل الدور الأوروبي :

لقد حاولت المجموعة الأوروبية منذ أن قامت اسرائيل بعدوانها على العرب عام ١٩٦٧ أن تقف موقفا حياديا تجاه الصراع العربي الاسرائيلي وتطوراته وحتى هذا الموقف السلبي يعتبر أفضل نسبيا من المواقف السابقة الداعمة لاسرائيل ومن المعروف أن الغرب قد أسهم منذ البداية في خلق دولة اسرائيل وكان يعلق أهمية كبرى على وجودها في المنطقة وفق مخططه السابق باعتبارها تشكل جسرا يربطه بالمنطقة العربية ، إلا ان اسرائيل بعد أن أقامت دولتها سرعان ما ادارت ظهرها للغرب وربطت مصيرها كليا بالولايات المتحدة الامريكية فشكل ذلك حافزا لدى الغرب لتحسين علاقاته مع الدول العربية حفاظا على مصالحه الاقتصادية والسياسية . وهذا بطبيعة الحال لا يعني من وجهة النظر الغرب

الوقوف الى جانب العرب ضد اسرائيل بل يعني الوقوف على الحياد والتوقف عن امداد اسرائيل بالمعونات الاقتصادية والعسكرية ، وبالرغم من ان سياسة المجموعة الأوروبية ظلت متطابقة الى حد كبير مع السياسة الأميركية على الصعيد الدولي لمواجهة عدوهما المشترك الاتحاد السوفييتي السابق فانها في الوقت نفسه كانت حريصة على استمرار وجود اسرائيل في المنطقة كحقيقة قائمة رغم عدم اعتراف العرب بها لذلك لم تكن مستعدة لتقديم أي شكل من أشكال الدعم المادي او العسكري او التكنولوجي للعرب من شأنه ان يمكنهم من قهر اسرائيل او التفوق عليها ، واكتفت بتقديم المقترحات لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي دون اتخاذ اية خطوات جدية لتحقيقها ، الامر الذي جعل العديد من الدول العربية لا سيما الراديكالية منها تتجه لاقامة علاقات وثيقة ومتعددة الجوانب مع الاتحاد السوفيتي السابق الذي وقف منذ الخمسينات الى جانب استقلال الأقطار العربية وكسر طوق السلاح الذي فرضه الغرب على العرب وقد ثمن القطر العربي السوري هذه المواقف بعد قيام ثورة الحزب وبادر الى اقامة علاقات واسعة مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى وقد اتسمت السياسة السورية على هذا الصعيد بطابع استراتيجي وتعززت علاقتنا مع الأنظمة الاشتراكية في ظل الحركة التصحيحية وتم التاكيد على اهميتها في خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد ووثائق الحزب والجبهة الوطنية التقدمية

وقد حظيت سياسة قطرنا آنذاك باحترام وتقدير كبيرين من جانب الدول الاشتراكية السابقة وهذه السياسة لم تكن نابعة من مصالحنا الوطنية والقومية فحسب بل وثيقة الصلة أيضا بقضايا التحرر والتقدم ايضا الا انه بالرغم من الدعم اللامحدود الذي تلقاه قطرنا من الاتحاد السوفييتي فاننا لم نكن نعاني من حالة التبعية لأحد وكان قرارنا مستقلا وهذا ما يفسرحفاظنا على نظامنا واستمرار تماسكه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى التي كانت تدور في فلكه .

ان النظام السياسي والاقتصادي الذي أقامه حزبنا وأرسى دعائمه الرئيس حافظ الأسد قد صمد في وجه المتغيرات التي عصفت بالعديد من الأنظمة منذ بداية التسعينات ووضعت حدا للحرب الباردة إلا أنها خلقت المناخ المناسب لقيام حروب أقليمية ساخنة في معظم مناطق العالم ، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الوضع الدولي الجديد ان تنفرد بالحل في منطقة الشرق الأوسط على طريقتها وبما يناسب المصالح الأميركية الاسرائيلية

كليا ومصالح العرب بصورة جزئية .

ان العالم في عصرنا مترابط المصالح وثمة مصالح مشتركة ومتبادلة بين سورية وبين دول العالم لا سيما المجموعات الدولية الكبرى التي تسعى الى خلق نمط جديد من التوازن الدولي وعلى رأسها الاتحاد الاوروبي الذي تقتضي مصالحه ان يقوم بدور ايجابي وفاعل في اطار العملية السلمية الجارية في منطقة الشرق الأوسط .

وتبعا لما تقدم فقد حرصت سورية على تفعيل الدور الاوروبي وتصحيح قناعات الشعوب الأوروبية بمعزل عن مواقف المحاباة لاسرائيل التي اعتادت الولايات المتحدة الامريكية ان تفرضها على سياسة اوروبا الغربية في أكثر من مجال وضرب الموقف الأوربي الخاص بالقارة والتي يرتبط جنوبها بالوطن العربي من خلال البحر الأبيض المتوسط ، ولتحقيق هذه الفكرة ووضعها موضع التطبيق لم تكف سورية عن مطالبة الأوروبيين حكومات وشعوبا من أجل دعم المواقف العربية في الصراع ضد المشروع الصهيوني في المنطقة الذي يستهدف عزل السياسة الأوروبية المؤثرة في المنطقة ودفع دول القارة باتجاه البحث عن سبل القطيعة مع العرب والحيلولة دون ايجاد أطر للتعاون المشترك معتمدة على الخلفية الاستعماريةالسوداء التي حكمت العلاقات الأوروبية العربية منذ بدايات القرن الماضي وحتى ستينات القرن الحالي .

وقد استطاعت السياسة السورية ان تنطلق من مبدأ هام في اطار تعاطيها السياسي مع الدول الأوروبية وهو دفع العلاقات معها بالقدر الذي تبديه من التفهم لعدالة قضايانا ونضالنا المشروع وتحقق في هذا المجال أكثر من خطوة سواء على صعيد مؤتمرات الحوار العربي - الأوروبي أو من خلال العلاقات مع الدول الأوربية ضمن الأطر الثنائية أو الجماعية وقد أعلنت سورية في أكثر من مناسبة عن ترحيبها بدور أوروبي فاعل يوازي الثقل الدولي للقارة الأوروبية اقتصاديا وسياسيا وضرورةتجيير مقومات هذا الثقل في عملية البحث عن الحلول العادلة والشاملة للصراع في المنطقة

وقد شكل« اعلان البندقية» الذي اصدرته المجموعة الأوروبية عام ١٩٨٠ بداية انطلاق صحيح لدور اوروبي جاد وفاعل حيث دعت فيه الى ضرورة البحث عن السلام في المنطقة بما يتفق مع القرارات الدولية ومبادىء القانون الدولي ويضمن الحقوق العربية وهذا يتطلب تبني سياسات اوروبية مستقلة عن المؤثرات الخارجية .

وقد تلا ذلك مجموعة من المواقف الايجابية مثل الغاء قرار حظر التعاون العلمي والعسكري مع سورية ، والدعم الأوروبي لعملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد . ثم «مؤتمر التعاون المتوسطي» الذي عقد مؤخرا في «برشلونة» وهذا يعكس توجيهات السياسة الأوروبية بعد (اتفاق ماسترخت) الذي وضع الاطار العام للوحدة الأوروبية وضرورة تبنيها لسياسة دولية تتلائم مع مصالح الشعوب الأوروبية وتقوم على مبادىء وأسس القانون الدولي والأمن والسلم الدوليين وتحرير القرار الأوروبي من تأثير السياسة الأميركية والذي لم يكن يصب في صالح الأوروبيين سواء على الصعيد الداخلي أم على صعيد السياسة الخارجية

ومما تجدر الاشارة اليه ان مؤتمر برشلونة قد عكس التوجهات الجديدة للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي التي تبلورت في برشلونه والتي تقوم على مفهوم «**الشراكة**» الأوروبية المتوسطية دون ان يترتب على ذلك قيام شراكة بين الدول المتوسطية ، وهذا يعني عدم الربط بين الشراكة الأوروبية والشراكة مع اسرائيل . وهذا هو الفرق بين مؤتمر برشلونة وبين قمتي عمان والدار البيضاء (١٢)

لقد تناولت برشلونة الابعاد المختلفة لأوجه التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والتنموي بين الدول المتوسطية. ومن شأن البعد الاقتصادي في هذه الشراكة ان يؤدي الى زيادة نسبة الصادرات الى الاتحاد الأوروبي والارتباط بالتكنولوجية المتطورة ، وتخفيض كلفة المنتج اضافة الى توجيه الاستثمارات الجديدة التي نحتاجها والحصول في الوقت نفسه على المساعدات الفنية ، من ناحية أخرى تعني الشراكة فتح أسواق الدول المتوسطية للاتحاد الأوروبي وكذلك فتح اسواقه لصادراتها من الخامات وغيرها .

وهكذا يتضح بأن السياسة الخارجية السورية والتي أرسى أسسها وحدد ابعادها **الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية** قد غطت كافة الساحات العربية والدولية وأنجزت المهام المنوطة بها على مختلف الصعد ورفعت اسم سورية عاليا وأصبح ينظر الى سورية لا كدولة صغيرة بل كدولة مؤثرة تقف على قدم المساواة مع الدول الفاعلة في السياسة الدولية .

المراجع

١ـ للمزيد من التفاصيل يمكن العودة الى الملحق الخاص الصادر عن صحيفة تشرين بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية تاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٩٥ / .

٢ـ المرجع السابق

٣ـ صحيفة تشرين تاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٩٥ /

٤ـ صحيفة البعث تاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٩٥

٥ـ صحيفة تشرين تاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٩٥

٦ـ ملحق صحيفة الثورة السياسي ٧ / ١١ / ١٩٩٥

٧ـ المرجع السابق

٨ـ لمزيد من التفاصيل يمكن العودة الى كتاب الحركة التصحيحية المجيدة في الذكرى الخامسة والعشرين ـ صادر عن القيادة القطرية السورية ص ٢٧١ .

٩ـ صحيفة تشرين تاريخ ١٠ / ١١ / ٥٩٩١

١٠ـ صحيفة البعث العدد ٧٢١٤ تاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٨٦ .

١١ـ الحركة التصحيحية المجيدة في الذكرى الخامسة والعشرين ص ٣٨٣

١٢ـ صحيفة تشرين تاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٩٥ .

الحركة التصحيحية
والمسار القومي الثابت

الرفيق: سمير الدبعي

يحتفل حزبنـا وجماهير امتناالعربية في السادس عشر مـن تشرين الثاني لهذا العام، بـالعيد الفضي للحـركة التصحيحيـة المجيدة التـي فجرتها قـواعد البعث العظيم بقيادة الـرفيق المناضـل حافظ الأسد، الأمين العام للحـزب، رئيس الجمهورية العربية السورية.

وفي مثل هـذه المناسبـة الغالية تتـوارد الخواطر والـذكريـات عبر استعراض الانجازات الكبيرة والنجاحات الباهرة، التي تحققت لسورية العربية في ظل ثورة الثامن من آذار، ولاسيما في عهد الحركـة التصحيحية، التي تمكنت من احداث تغيير جـذري في واقع القطر العربي السـوري، وذلك بنقله الى مـركز الفعل والتـأثير الرئيسي على مسيرة العمل العـربي باتجاه تحقيـق الاهداف القوميـة التي ينـاضل من أجلهـا حزبنـا وجماهير امتنا في الوحـدة والحرية والاشتراكية

وفي سياق هـذاالتوارد للخواطـر والذكريـات، تبرز امامنا مـواقف كثيرة، على درجة كبيرة مـن الأهمية، في مجال معـالجة الواقـع العربي المعـاصر الذي اتسـم بدرجة كبيرة من التوتر والغليان، والـذي غلبت عليه في السنوات الاخيرة حالة من الركود والتراجع القومي بسبب اختلاط الاوراق وعـدم وضـوح الرؤية لدى العديد من الانظمة والقوى السيـاسية العربية، التي برز عجزهـا وتخاذلها احيانا، حيال مايدبـر وينفذ ضد أمتنا مـن مخططات ومشاريع عدوانيـة، بل وتواطؤهـا احيانا

اخرى، على قضية العرب المركزية ونضالهم القومي في سبيل الوحدة والتحرر. وسنحاول في دراستنا هذه ان نركز على عقيدة البعث القومية، وايمانه الراسخ بالوحدة العربية الشاملة، ونضاله الدؤوب من اجل تحقيقها، او على الاقل، من اجل تهيئة الظروف الملائمة لذلك، ولاسيما في الفترة التي اعقبت قيام الحركة التصحيحية المجيدة بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد.

عقيدة البعث القومية

لن نأتي بجديد عندما نقول: إن البناء العقائدي لحزبنا العظيم يقوم على اساس الايمان بفكرة القومية العربية، وقد ذهب الحزب في ذلك الى درجة الاعتقاد بأن مبرر قيامه اصلا، هو النضال من اجل تحقيق الهدف القومي الكبير، المتمثل بالوحدة العربية الشاملة من المحيط الى الخليج، وذلك انطلاقا من ايمانه بأن **«العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وان تكون حرة في توجيه مقدراتها....»**(١)

والوحدة العربية في فكر حزبنا العظيم ليست «مجرد تحقيق لماض سلف، بل هي ضرورة مباشرة في معركة الوجود العربي ضد الاستعمار بشكليه القديم والجديد....»(٢)، وهي السبيل الوحيد لمعالجة الواقع العربي المعاصر، بكل مايعتريه من وهن وضعف وتجزئة وتخلف، وصولا الى تحقيق الخلاص القومي، والانتقال بالامة العربية الى الوضع الطبيعي المرموق، والموقع الحضاري المتقدم، الذي يجب ان تحتله بين سائر الامم والشعوب.

لقد كان حزبنا بالفعل، اول حركة سياسية منظمة تحسست جوهر القضية العربية، ووضعتها في سياقها التاريخي والثوري، وذلك على مستوى الوطن العربي كله، ولم يكن ايمانه بالوحدة العربية قائما على اساس نظري مجرد، وانما على اساس واقعي مدروس من خلال استقراء علمي وموضوعي لواقع هذه الامة، ولما يجمع بين اقطارها وابنائها من روابط مشتركة ووشائج عميقة، في التاريخ والجغرافية واللغة والثقافة والمصالح والمصير. فانزل بذلك فكرة الوحدة من سماء الغيبيات الى ارض الجماهير الشعبية، وحولها الى محرك اساسي وقوة دافعة لنضال الملايين العربية.

واستطاع حزبنا بنضاله الدؤوب، أن يرسخ فكرة الوحدة العربية، وان يستقطب جماهير الامة حولها، مشكلا بذلك ارضية صلبة لصحوة قومية معاصرة، تمخضت عن قيام اول وحدة عربية في التاريخ الحديث بين القطرين

العربيين مصر وسورية عام ١٩٥٨، وكان يمكن لهذه الوحدة ان تكون نواة لوحدة شاملة لولا الاخطاء والممارسات التي ارتكبت بحقها، فضلا عن الدسائس والمؤامرات التي حيكت ضدها من قبل الدوائر الامبريالية والصهيونية والتي ادت الى اخفاقها ووأدها في المهد.

وكان حزبنا يعي تماما ان اي انجاز وحدوي سيتعرض حتما لهجمة شرسة من قبل تلك الدوائر المعادية التي عملت وماتزال على تجزئة الوطن العربي، وضرب فكرة الوحدة العربية، والحيلولة دون قيام اي شكل من اشكالها. لذلك كان ينبه على الدوام الى ضرورة اليقظة والحذر، وعدم الوقوع في حبائل المؤامرات والمشاريع الاستعمارية التي ترمي الى ابقاء الوطن العربي تحت سيطرتها لنهب ثرواته وخيراته.

ثم ان الدوائر الغربية نفسها لم تخف عداءها ومعارضتها الشديدة لفكرة الوحدة العربية، بل كانت تؤكد على الدوام في مواقفها العملية وسياساتها المعلنة هذا العداء وتلك المعارضة. وللتدليل على ذلك يكفي على سبيل المثال، ان نستذكر مقررات ذلك المؤتمر الاوروبي الخطير الذي عقد في اوائل القرن العشرين في لندن برئاسة وزير خارجية بريطانيا، والذي توصل بعد دراسات كثيرة الى وضع خطة لمنع اي اتحاد او اتفاق بين دول «الشرق الاوسط» لانها تشكل الخطر الوحيد على مستقبل اوروبا، واوصى لتحقيق ذلك بانشاء (قوة قومية اجنبية غريبة عن المنطقة ومعادية للسكان) شرقي قناة السويس.

كما وضع الخبراء في هذا المؤتمر تقريرا جاء فيه «ان الخطر على الغرب يكمن في البحر المتوسط، صلة الوصل بين الشرق والغرب، وفي حوضه مهد الديانات والحضارات. ويسكن في هذه المنطقة شعب واحد، تتوافر له من وحدة تاريخه ولغته وآماله كل مقومات التجمع والترابط. ومادامت قد تكاملت لهذا الشعب كل هذه المقومات، علاوة على ثرواته الطبيعية، ونزعة اهله للتحرر، فلابد ان تحل الضربة القاضية حتما بالامبراطورية الغربية.

ولذا فعلى الدول ذات المصالح المشتركة ان تعمل على ابقاء وضع هذه المنطقة مجزأ متخلفا، وعلى ابقاء شعوبها على ماهي عليه من تفكك وجهل، والعمل على محاربة اتحادهم وارتباطهم بأي نوع من الارتباط الفكري او الروحي او التاريخي. وللتغلب على الخطر تقتضي الضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الاسيوي بإقامة حاجز بشري غريب في منطقة الجسر البري الذي يربط اسية بافريقية، بحيث تتشكل على مقربة من قناة السويس قوة

صديقة لنا، وعدوة لسكان المنطقة...»[٣].

ولعل مثل هذه السياسة الغربية المعلنة تفسر في الواقع، **الاسباب الحقيقية الكامنة وراء اخفاق اول تجربة وحدوية في تاريخ العرب الحديث بين مصر وسورية اللتين تشكلان عمليات رأس الجسر البري بين جناحي الوطن العربي في اسيا وافريقية**، والذي أشار اليه تقرير المؤتمر الاوروبي المذكور

ان ايمان حزبنا بفكرة الوحدة العربية لم يتزعزع رغم النكسة الكبيرة التي اصابت هذه التجربة الوحدوية الفذة، بل ازداد اصرارا ونضالا من اجل اعلاء شانها. واستطاع بعد فترة قصيرة من وقوع جريمة الانفصال الاسود أن يفجر ثورة الثامن من آذار المجيدة عام ١٩٦٣، مستأنفا بذلك مسيرة العمل الوحدوي ومعززا آمال الجماهير العربية بتحقيق اهدافها المنشودة في الوحدة والحرية والاشتراكية.

الوحدة في منطلقات الحركة التصحيحية المجيدة

ليس خافيا على ابناء امتنا العربية ان الرفيق المناضل حافظ الأسد، ومنذ انتسابه لصفوف الحزب، كان في طليعة كوادر حزبنا المخلصة والمناضلة بصلابة وثبات لتحقيق اهدافه السامية . وقد بدا خلال تجربة الوحدة مناضلا عنيدا للدفاع عنها، لاسيما وقد عاشها بنفسه الى جانب الجماهير العربية التي التفت حولها وحضنتها بقلوبها وارواحها، ولهذا فقد كان في طليعة الرفاق الذين خططوا وقادوا ثورة الثامن من آذار المجيدة، كرد ثوري مباشر على جريمة الانفصال البغيض.

وبعد قيام الثورة، كان القائد الأسد، وفي كل المواقع التي شغلها، مثال الرفيق الحزبي المناضل بصلابة لتحقيق أهداف حزبنا العظيم، وفي مقدمتها هدف الوحدة، بل وكان ايمانه العميق بها، واخلاصه الكبير لها، على رأس الدوافع التي حملته على قيادة جماهير الحزب لتفجير الحركة التصحيحية المجيدة صبيحة السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، وذلك بعد ان فرضت القيادة السابقة على الحزب والدولة انغلاقا جماهيريا، وعزلة عربية خانقة، ساهمت في اضعاف وتشتيت العمل العربي المشترك في مواجهة المؤامرات والمخططات المعادية.

لهذا فقد جاء بيان القيادة القطرية المؤقتة، التي تم تشكيلها بعد قيام الحركة التصحيحية، والذي صدر بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٠، حافلا بالتعابير والاشارات

التي تركز على قضية الوحدة العربية، وضرورة العمل الجاد لتحقيق اي شكل من اشكالها، ودعم كل الجهود العربية المخلصة في هذا الاتجاه. وكمثال على ذلك يكفي ذكر النقاط التالية التي وردت في البيان المذكور في المجال العربي

١ - التحرك الواسع مع الدول والقوى العربية التقدمية في كافة المجالات التي تعزز استراتيجية الكفاح المسلح وحشد الطاقات العربية في المعركة المصيرية.

٢ - العمل على تحقيق خطوات وحدوية مع الدول التقدمية، ولاسيما الجمهورية العربية المتحدة.

٣ - ينظر الحزب والثورة في هذا القطر بارتياح وتفاؤل الى اللقاءات الوحدوية التي تمت بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية وجمهورية السودان الديمقراطية الشعبية. لذا سنعمل لتأخذ الجمهورية العربية السورية مكانها الطبيعي في هذه اللقاءات الوحدوية.

٤ - دعم الثورة الفلسطينية وبذل اقصى الجهود المخلصة للعمل على تحقيق وحدة فصائل المقاومة.

٥ - دعم كافة الحركات التقدمية في الوطن العربي بكافة الوسائل والعمل على تحقيق الجبهة العربية التقدمية»[٤].

وفي خطابه الهام الذي وجهه الى جماهير مسيرة دمشق الكبرى بتاريخ ٥/١٢/١٩٧٠، قال الرفيق القائد: « **اذا كانت الوحدة العربية هي قدر هذه الأمة وهدفها الكبير، فإن العمل الوحدوي يكتسب في هذه المرحلة من نضالها اهمية متزايدة، لان الوحدة مصدر قوة، ولانها السبيل الى حشد الطاقات العربية في المعركة، وهي الطريق الى احباط كل مشاريع العدوان الرامية الى تصفية قضية العرب الكبرى، قضية فلسطين...»**[٥].

وهكذا مضى الرفيق المناضل حافظ الاسد يؤكد في جميع خطبه وتصريحاته ولقاءاته الصحفية وغيرها، على ضرورة العمل من اجل تحقيق الهدف القومي الكبير في الوحدة العربية الشاملة، ويحتاج تتبع كل ماورد له من أقوال بهذا الشان الى حيز واسع جدا، بل الى مجلدات مستقلة.

ويمكن القول بثقة مطلقة، ان ابرز السمات التي غلبت على مسيرة الحركة التصحيحية طيلة سنواتها الفضية، هي الحرص الشديد على جمع كلمة العرب، وتوحيد مواقفهم السياسية في مواجهة الاعداء، وتعزيز العمل العربي المشترك لصالح قضيتهم المركزية في فلسطين. فبعد قيامها بأيام قليلة، سارعت الحركة التصحيحية بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٠، بالانضمام الى ميثاق طرابلس الوحدوي

بين مصر وليبيا والسودان، والذي تم على اساسه تشكيل قيادة رباعية موحدة من رؤساء الدول العربية الاربع، وذلك انسجاما منها مع ايمانها وحماسها الكبير لفكرة الوحدة العربية.

وفي الاتجاه نفسه راحت الحركة التصحيحية، بعزيمة صادقة، ومثابرة مخلصة، تبذل قصارى جهدها لبناء موقف عربي موحد، استعدادا وتمهيدا للعمل الكبير والانجاز العظيم، الذي بدأ الاعداد له بهمة عالية، وتكتم شديد على الجبهتين المصرية والسورية، والذي تكلل اخيرا بالنجاح الباهر، والنصر المؤزر في حرب تشرين التحريرية المجيدة.

الحركة التصحيحية والتضامن العربي

لقد كان شعار التضامن العربي، هو الشعار الكبير الذي طرحه القائد الأسد في مرحلة الاعداد لتلك الحرب المجيدة، والذي استطاع من خلاله، وعبر الجهود المضنية التي بذلت في سبيله، ان يصل بالوضع العربي الى حالة جيدة من التماسك والقوة ووحدة الصف، الامر الذي ساهم في مساندة الجهد العسكري، وعزز الموقف السياسي العربي بشكل عام.

وكان يمكن لهذا التضامن الذي تم بناؤه، ان يمضي بالعرب صعدا الى نهاية الشوط، ويصل بهم الى عتبة الوحدة المنشودة، لولا التخاذل المعروف والخرق الفاضح، الذي تم في بعض المواقف العربية، والذي ادى مع الاسف الى تطويق معظم المكاسب التي تحققت للعرب في تلك الحرب التحريرية المجيدة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الاختراقات والتراجعات التي حصلت في الجانب العربي، فان ايمان القائد الأسد بالتضامن العربي، وبضرورة بذل المستحيل من أجل تحقيقه، لم يضعف او يتزعزع ابدا، بل على العكس تماما، تزايد اصرار سورية ونضالها في سبيل تحقيق هذا الهدف.

ولقد شرح الرئيس القائد وجهة نظره ومفهومه لشعار التضامن العربي الذي رفعته الحركة التصحيحية، وذلك في مناسبات عديدة، بهدف ازالة اي لبس او ابهام يمكن ان يحدث بشأنه، وبهدف كسب وتوسيع قاعدة المؤيدين له والمناضلين من اجله على الساحة العربية. ومما قاله السيد الرئيس بهذا الشأن: «إن التضامن هو صيغة من صيغ العمل، تبدأ بإزالة مظاهر وعوامل التوتر والقطيعة، وتنتهي بشكل عال من اشكال التنسيق. هكذا ارى التضامن العربي، وفي ظل هذه الرؤية نعمل لتحقيق التضامن العربي، ونساهم في تحقيق التضامن

العربي نحن في معركة، والامة تواجه خطرا، فلمن تلجأ الامة وهي تواجه الخطر؟... انها تلجأ اول ماتلجأ... لنفسها، لبنيها، من اجل الدفاع عنها ضد الخطر، ومن اجل الذود عن مصيرها المهدد...»(٦).

وكما اشرنا قبل قليل لم تفقد سورية الأسد ايمانها بإمكانية اعادة بناء التضامن العربي، بل ضاعفت جهودها بهذا الشأن، وبذلت كثيرا من المساعي لردم الثغرات التي كانت تحدث هنا وهناك، وذلك انطلاقا من قناعتها بأن «العوامل التي حققت التضامن العربي كما في حرب تشرين، عوامل ثابتة ودائمة وقادرة على أن تعيد الى التضامن العربي تألقه وقوته وتأثيره اضعاف ماكان في حرب تشرين...»(٧).

لقد عانت سورية، في سبيل التضامن العربي، كثيرا من الضغوط والمؤامرات، التي استهدفت النيل من عزيمتها وصمودها، واجبارها على الرضوخ للمخططات والمشاريع الامبريالية والصهيونية. والتي كان من ابرزها واخطرها تحريك العملاء في الداخل لاثارة الفتنة، وممارسة القتل والارهاب ضد المواطنين الابرياء، بهدف ارباك النظام وزعزعة الاستقرار، ونشر الفوضى والاضطراب. ولكن ذلك لم ينجح ابدا في زحزحة سورية وثنيها عن مواقف الصمود والتصدي، بل ازداد اندفاعها وحماسها باتجاه تصليب الموقف العربي، وبناء جبهة عربية متماسكة، عبر المشاركة الفعالة والسعي الحثيث لتحقيق اي صيغ او اشكال وحدوية ممكنة. وذلك عملا بقول الرفيق الرئيس: «**ان الانتكاسات التي اصيبت بها محاولات الوحدة لاينبغي ان تقودنا الى الياس. ولا الى فقدان الامل، وانما يجب ان تقودنا الى تكثيف جهودنا والى مزيد من التصميم لكي نتغلب في نهاية الامر على التصميم الاستعماري الذي قرر ان لايترك فرصة لنجاح أية عملية وحدوية**»(٨).

واستطاعت سورية بالفعل ان تحقق كثيرا من الانجازات في هذا المجال نذكر منها على سبيل المثال:

١ - تحقيق التقارب والتنسيق السوري الاردني عام ١٩٧٥، والاعلان عن انشاء مجلس قيادة اعلى بين البلدين، يجتمع دوريا كل ثلاثة اشهر، او عندما تدعو الحاجة، وذلك لبحث كل مايتعلق بتطوير وتعزيز العلاقات بين البلدين، وصولا بها الى اعلى درجات التنسيق والتكامل.

٢ - الاتفاق على «ميثاق العمل القومي المشترك» بين سورية والعراق بتاريخ

٢٦/١٠/١٩٧٨، وذلك كخطوة تمهيدية لاقامة الوحدة الكاملة بين القطرين الشقيقين. ثم الاعلان بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٩ عن الاسس التي تم الاتفاق عليها لتحقيق هذه الوحدة كنواة للوحدة العربية الشاملة. والواقع ان الوحدة السياسية الكاملة بين سورية والعراق اوشكت ان تتحقق بالفعل لولا نكوص صدام حسين، وقيامه بالتآمر على هذه الخطوة ونسفها من الاساس. الامر الذي كان له كما نعلم، افدح العواقب، لاعلى العراق فحسب بل وعلى مجمل الوضع العربي بشكل عام.

٣ – الاعلان عن اقامة الوحدة السورية الليبية بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٠، والتي لم يكتب لها النجاح بسبب ظروف خارجة عن ارادة سورية، ولامجال لذكرها الان.

٤ – الاتفاق اخيرا على اعلان دمشق عام ١٩٩١، بين كل من مصر وسورية ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في اعقاب الاجتياح العراقي للكويت، وماتمخض عنه من نتائج كارثية على مستوى الوطن العربي كله. ولايزال العمل جاريا بهذا الاعلان، وتبذل سورية قصارى جهدها لتفعيله وتوجيهه نحو مزيد من التقارب والتنسيق بين الدول الموقعة.

والى جانب هذه الانجازات الوحدوية على المستوى الرسمي، اولت القيادة السياسية في سورية اهتماما بالغا بالتنظيمات والفعاليات السياسية غير الرسمية على الساحة العربية، واستطاعت ان تقيم علاقات جيدة وواسعة مع العديد من الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية منها، عبر تبادل الوفود والرسائل والادبيات، وعبر الحوار والتنسيق معها في المؤتمرات الشعبية والجبهوية العربية، فضلا عن دعمها ومساعدتها ماديا ومعنويا، الامر الذي دفع بهذه القوى والاحزاب الى مواقع متقدمة ومتقاربة مع المواقف القومية للقطر العربي السوري وقيادته الحكيمة.

دور الحركة التصحيحية في مساعدة الاخوة العرب وتنقية الاجواء العربية.

لقد تميز الموقف العربي السوري في ظل الحركة التصحيحية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد، بتبني القضايا العربية، والاندفاع نحو المشاركة المباشرة والفعالة في معالجتها وفق متطلبات المصلحة القومية العليا، حتى ولو احتاج ذلك الى الزج بكل طاقاتها وامكاناتها البشرية والمادية. وقد تحملت سورية وقدمت في سبيل ذلك الكثير ، دون ان تكون لها اية اهداف او مصالح قطرية ضيقة، وانما

كان دافعها الوحيد لذلك ايمانها الراسخ بحقيقة الامة العربية الواحدة من المحيط الى الخليج.

وللتدليل على هذا الموقف القومي لسورية العربية، في ظل القيادة التاريخية للرفيق المناضل حافظ الأسد، نكتفي باستعراض الامثلة التالية استعراضا موجزا وسريعا:

١ – الموقف من القضية الفلسطينية:

احتلت القضية الفلسطينية كما هو معروف، مركز الصدارة في اهتمامات ومواقف حزبنا العظيم، الذي اعتبرها على الدوام القضية المركزية في النضال القومي الوحدوي. وذلك انطلاقا من ايمانه الراسخ باستحالة تحقيق الهدف القومي الكبير المتمثل بالوحدة العربية الشاملة الا بعد حل هذه القضية حلا عادلا.

وقد تعزز هذا الموقف بعد قيام الحركة التصحيحية، التي اعلنت على لسان قائدها **المناضل حافظ الأسد**، وفي مناسبات عديدة التزامها المطلق بقضية فلسطين، ودعمها الكامل لنضال ابنائها من اجل استعادة حقوقهم المغتصبة، واقامة دولتهم المستقلة. ومما قاله الرفيق القائد في هذا المجال، وهو غيض من فيض **«إن قضية فلسطين هي قضيتنا. قلنا هذا في الماضي ونقوله اليوم، وسنقوله كل يوم. وهذه المقولة لم تكن مطروحة للجدل في بلادنا، وليست مطروحة الان، ولن تكون مطروحة للجدل في المستقبل. هي قضيتنا وقضية العرب اجمعين، وستظل قضيتنا، نضحي من اجلها الان وفي المستقبل كما ضحينا من اجلها في الماضي...»**(٩)

وقد تجسدت هذه السياسة بشكل واضح في كثير من المواقف العملية التي وقفتها سورية الى جانب الثورة الفلسطينية، والتي قدمت فيها كل اشكال الدعم والمساندة المادية والسياسية والعسكرية من اجل مساعدتها على مقاومة واحباط المؤامرات والمحاولات الرامية لتصفيتها سياسيا وعسكريا. ومن ثم تصفية قضية فلسطين نهائيا، وفق الاهداف والمخططات الموضوعة بهذا الشأن. ومازلنا نذكر على سبيل المثال، التدخل العسكري السوري المباشر عام ١٩٧٠، وذلك من اجل حماية الثورة الفلسطينية في القتال الذي نشب بينها وبين النظام الاردني آنذاك. وكذلك ماقدمته سورية من مساعدة للثورة الفلسطينية خلال احداث ايار ١٩٧٣، واحداث نيسان وحزيران ١٩٧٥ في لبنان. هذا فضلا عن المساعدات العسكرية الكثيرة التي قدمتها سورية لتمكين الثورة الفلسطينية من الصمود في

وجه الاعتداءات الصهيونية المتكررة على قواعدها في المخيمات والجنوب اللبناني

وعلى الرغم من الخلافات الكثيرة في وجهات النظر مع بعض القيادات الفلسطينية، فإن سورية لم تتراجع عن وقوفها الحازم الى جانب الشعب العربي الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة حقوقه بل ازداد التزامها بدعم الثورة باقصى الامكانات، وتجلى ذلك عمليا بالدعوة او المبادرة التي طرحها **القائد المناضل حافظ الأسد** عام ١٩٧٥، لاقامة وحدة نضالية بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بهدف مساعدتها على الصمود وعدم التنازل او التفريط بالامور الاساسية والمسائل المبدئية، وكان بذلك يقدم تضحية كبيرة بوضع سورية جيشها وامكاناتها العسكرية والسياسية وغيرها، تحت تصرف الثورة الفلسطينية، الا ان قادة منظمة التحرير لم يرق لهم هذا الامر مع الاسف، فاجهضوا بذلك فكرة السيد الرئيس ومبادرته الرائعة لاقامة هذه الوحدة النضالية.

واخيرا، وبالرغم من الوضع المؤسف الذي آلت اليه الامور، والتفريط الكبير بدماء شهداء الثورة الفلسطينية، وبتضحيات الشعب الفلسطيني طيلة مايزيد عن اربعين عاما، وذلك عبر توقيع اتفاق «أوسلو» المشؤوم، وماتبعه من اتفاقات ذليلة، في القاهرة وطابا وغيرها، فقد استمرت سورية في مساندة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية التي رفضت هذه الاتفاقات الاستسلامية الذليلة، والتي لاتزال تواصل نضالها البطولي المشروع ضد الاحتلال الاسرائيلي الغاشم والمخططات الرامية لتصفية القضية الفلسطينية نهائيا.

وبالطبع لايمكن لسورية العربية ان تفعل غير ذلك ابدا، طالما استمر الاحتلال الاسرائيلي في ممارسة عدوانه وغطرسته ضد شعبنا العربي في فلسطين. وكما قال **الامين العام للحزب الرفيق حافظ الأسد:**

«سيظل موقفنا من قضية فلسطين موقفا مبدئيا ثابتا صامدا، لايساوم ولايفرط... سنظل مع الشعب العربي الفلسطيني في رفضه الاستسلام امام المحتلين، والخنوع امام الغاصبين، والاستكانة امام المنحرفين... وسنظل، ايها الاخوة، نسير على طريقنا، سار الاخرون عليه، ام ساروا على عكسه، رافقونا على هذا الطريق، ام قاتلونا من اجل ان نسير ضده...»(١٠).

٢ – الموقف من الازمة اللبنانية:

اعتبرت سورية منذ البدء، ان القضية اللبنانية هي قضية عربية قومية

لاقضية اقليمية، لهذا كان موقفها حيال لبنان الشقيق موقفا قوميا انقاذيا لمصلحة الاخوة اللبنانيين، ولمواجهة المؤامرة الاسرائيلية التي استهدفت وحدة لبنان وعروبته، وعلى هذا الاساس كانت مبادرتها بدخول لبنان عام ١٩٧٦، مبادرة اخوية انقاذية لمنع تقسيمه، ومساعدته على اخماد الفتنة، وايقاف نزيف الدم بين ابنائه، وقد قدمت سورية في هذا السياق تضحيات جمة، وبذلت قواتها المسلحة جهودا جبارة للحفاظ على وحدة لبنان وعروبته، ولتحقيق الوفاق الوطني بين مواطنيه، وتمكنت بالتعاون مع المقاومة الوطنية اللبنانية، من اسقاط اتفاق الاذعان مع العدو الصهيوني في ايار عام ١٩٨٣، وارغام القوات الاسرائيلية على الانسحاب من معظم الاراضي اللبنانية، وكان ذلك كله بدافع قومي نبيل، تأكيدا لمصداقية سورية وانسجاما منها مع مبادئها وعقيدتها القومية الثابتة.

وقد اكد الرفيق المناضل حافظ الأسد هذه الحقيقة عندما قال: «لو لم ننطلق من ارضية قومية لما كان الاستعداد لبذل مابذلناه من جهود وتضحيات خلال سنوات عديدة من اجل لبنان، وماكان باستطاعة اي بلد غير سورية ان يفعل مافعلناه وان يضحي كما ضحينا من اجله...»(١١) وليس من شاهد ابلغ واكثر دلالة على ذلك ايضا من الكلمات الرائعة التي وجهها الرفيق القائد الى الجنود السوريين الذين كانوا يقاتلون الى جانب اخوانهم اللبنانيين في بيروت اثناء حصارها من قبل العدو الاسرائيلي في حزيران عام ١٩٨٢، حيث خاطبهم قائلا: «أيها الاحبة: ان عروبة بيروت امانة بين ايديكم، فاحفظوا هذه الامانة، ودافعوا عن نسائها وشيوخها واطفالها ضد همجية اعداء الانسانية، واجعلوا معركة بيروت ملحمة مجد دفاعا عن كرامة الامة العربية، ودرسا للمتخاذلين الجبناء... أحييكم واشد على ايديكم، واقبلكم فردا فردا، واطلب اليكم الصمود ودحر العدو والتمسك بشعارنا الخالد: الشهادة او النصر. لتكملوا طريقنا، طريق الفداء، طريق الشهادة، طريق النصر....»(١٢).

إن سورية هي الدولة الوحيدة التي وقفت الى جانب لبنان يوم تخلى عنه الاخرون جميعا، وهي وحدها التي بذلت الغالي والرخيص في سبيل انقاذ لبنان واحباط مؤامرة تقسيمه، وإعادة الشرعية والاستقرار الى ربوعه، في الوقت الذي تآمر فيه الكثيرون ضد عروبة هذا القطر الشقيق. وهكذا اصبح لبنان حاليا يرتع بالامن والعافية، ويسير قدما بمساعدة سورية نحو استكمال اعادة بناء ماهدمته

الحرب، وترسيخ وحدته الوطنية، وتحرير بقية ارضه المحتلة في الجنوب.

٣ – الموقف من الحرب العراقية الايرانية ومن حرب الخليج الثانية:

لقد كان الموقف العربي السوري من الحرب العراقية الايرانية ايضا موقفا قوميا واضحا، ينبع من مصلحة الامة العربية، والحرص على امكاناتها وطاقاتها والانطلاق دائما من القضايا الاساسية والتحديات الرئيسية التي تواجه هذه الامة. فقد ادانت سورية هذه الحرب المؤامرة، ووقفت ضدها، لانها لم تكن ابدا لمصلحة الشعب العراقي الشقيق، ولا لمصلحة الامة العربية، ولا لمصلحة الشعب الايراني الصديق، وانما كانت في دوافعها ومجرياتها ونتائجها لمصلحة اعداء الامة فحسب. **ولقد اكد الرفيق المناضل حافظ الأسد هذه الحقيقة اكثر من مرة وفي مناسبات عديدة، ومنها قوله على سبيل المثال: «هذه الحرب خسارة لنا في سورية، وخسارة لنا نحن العرب لانها ادت الى ان يخرج من خندقنا في المعركة التي نخوض بلد عربي شقيق هو العراق، وبلد مسلم جار وصديق هو ايران....»[١٣] وكذلك قوله في مناسبة اخرى: «عندما بدأت هذه الحرب اتخذنا موقفا ادبيا بشجبها انطلاقا من قناعتنا بانها ستخرج من الصراع العربي – الاسرائيلي امكانات العراق العربي، والامكانات الجديدة للثورة الايرانية...»[١٤].**

لقد استمرت هذه الحرب المجنونة، وآلت الى ماآلت اليه من خراب ودمار وفواجع، وبعد ثمانية اعوام كاملة من نشوبها، اعترف الرئيس العراقي الذي اشعل فتيلها ودق طبولها، بانها «كانت فتنة من الشيطان». وفي الوقت نفسه اعترف العرب والعالم بصوابية موقف سورية وسلامة رؤيتها تجاه هذه الحرب النكراء.

وفي الاطار القومي ذاته كان موقف سورية العربية ايضا من حرب الخليج الثانية، التي شنها حاكم العراق ضد الكويت، القطر العربي الشقيق فمنذ الساعات الاولى لاحتلال الكويت، كان الموقف العربي السوري واضحا وصريحا ومبدئيا، وبعيدا عن المجاملة في قول الحق والوقوف الى جانبه وادانة المعتدي كائنا من كان. وقد تجلى ذلك بالجهود الكبيرة التي بذلها القائد المناضل حافظ الأسد لتطويق المؤامرة التي بدأ الرئيس العراقي بتنفيذها لاضد الكويت فحسب، بل ضد الامة العربية جمعاء.

وكان في مقدمة هذه الجهود دعوته الى عقد مؤتمر قمة عاجل للقادة العرب، وقد عقدت هذه القمة بالفعل في القاهرة بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٠، واتخذت قرارات هامة بإدانة الغزو، والمطالبة بوجوب الانسحاب العراقي الفوري من الكويت، واعادة النظام الشرعي السابق اليها، وجاءت في اطار هذه الجهود ايضا تلك الزيارة التي قام بها القائد الأسد الى ايران بتاريخ ٢٢/٩/١٩٩٠ لبحث الازمة وحصر اخطارها المحتملة.

وكذلك الاتصالات واللقاءات والمشاورات التي اجراها بهذا الشان، ومنها على سبيل المثال، مباحثاته مع الرئيس التركي الراحل تورغوت اوزال في دمشق بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٠، ومع المبعوث الشخصي للرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٠، ولقاؤه بالرئيس الامريكي السابق جورج بوش في جنيف في الاسبوع الاخير من تشرين الثاني عام ١٩٩٠، ثم اشتراكه بمؤتمر القمة الرباعي مع رؤساء مصر وليبيا والسودان، في مصراتة بليبيا بتاريخ ٤/١/١٩٩١.

أما أهم الجهود التي بذلها القائد الأسد فقد تمثلت بتلك الرسالة التي وجهها مباشرة عبر الاثير، الى الرئيس العراقي بتاريخ ١٢/١/١٩٩١، متجاوزا فيها كل الخلافات السابقة، ومجسدا من خلالها موقفا قوميا رائعا، وذلك املا منه بأن تلقى التجاوب المطلوب من حاكم العراق، بما حملته من مشاعر اخوية جياشة، وبما جاء فيها من تحذير مخلص من المخاطر الكبيرة المتربصة بالعراق الشقيق، والامة العربية جمعاء، ولكن ذلك لم يحدث مع الاسف، بل على العكس من ذلك، كان رده عليها مليئا بالفجاجة، وطافحا بما ينكأ الجراح، ومعبرا عن اصرار عجيب على مواصلة ماأقدم عليه من طيش وعدوان، الامر الذي نجم عنه كما نعلم، تلك النتائج الكارثية، التي مايزال شعبنا في العراق يقاسي منها الامرين، والتي كان لها اسوأ الآثار على وضعنا العربي الراهن، وقضيتنا القومية بشكل عام.

والى جانب هذا وذاك، هناك امثلة كثيرة، يضيق المجال عن ذكرها ومتابعتها ولو بشكل موجز للمواقف والمنطلقات القومية الثابتة للحركة التصحيحية المجيدة، بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد، وذلك حيال جميع الخلافات والنزاعات التي كانت تظهر هنا وهناك على الساحة العربية، فقد كان الرفيق القائد كعادته دائما، سباقا في بذل كل مايستطيع لمحاصرة هذه الخلافات، وايجاد الحلول المناسبة لها بما يرضي كل الاطراف، وبما يضمن الحفاظ على المصلحة القومية العليا، التي كان يؤكد على الدوام، وجوب تغليبها على اية مصلحة اخرى،

ويكفي التذكير في هذا المجال الضيق بموقفه المعروف خلال الازمة اليمنية، وماقام به من جهود خيرة لحقن الدماء بين ابناء هذا القطر الشقيق، والتفاهم عبر الحوار الاخوي البناء وفي اطار الحفاظ على الوحدة القائمة بين شطريه.

وكذلك دوره في حل الخلاف بين اليمن والسعودية، والذي لاقى الاستجابة المطلوبة، وقوبل بالشكر والتقدير من القطرين الشقيقين. ثم مابذله في الفترة الاخيرة من مساع حميدة لمحاصرة الخلاف الناشب بين مصر والسودان، وازالة الغيوم المتلبدة في سمائهما.

اما بالنسبة للموقف من الجامعة العربية، فمن المعروف ان سورية تاتي في مقدمة الدول العربية التي تعمل باستمرار على تطوير عملها، وتعزيز دورها، لا في حل الخلافات العربية فحسب، بل في تحقيق التضامن العربي، وخلق الارضية المواتية لشد الاقطار العربية، والربط فيما بينها، في كل المجالات تمهيدا لتحقيق الوحدة العربية المنشودة.

الموقف القومي الثابت للحركة التصحيحية من قضية السلام:

لايستطيع احدا ان ينكر ابدا، ان نظرة حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة الثامن من آذار في سورية، وفي عهد الحركة التصحيحية المجيدة، الى الصراع العربي - الصهيوني، هي نظرة قومية شاملة، ودعوة قومية مخلصة، لانها تؤمن بانه صراع مصيري، لايهدد قطرا او اقطارا عربية دون سواها، وانما يهدد الوجود القومي برمته.

وقد انعكست هذه النظرة القومية انعكاسا جليا وواضحا على الموقف العربي السوري من قضية السلام، وذلك منذ اليوم الاول الذي طرحت فيه، لابل يمكن القول ان سورية كانت سباقة بالفعل في التاكيد بأن العرب هم دعاة سلام، لادعاة حرب وتدمير، كما حاول الاعداء ان يصورهم على الدوام. وحتى في ذروة حرب تشرين التحريرية المجيدة اكدت سورية هذه الحقيقة على لسان قائدها المناضل الذي خاطب عند بدئها مواطنيه وجنوده قائلا «**لسنا هواة قتل وتدمير، انما ندفع عن انفسنا القتل والتدمير... نحن دعاة سلام، ونعمل من اجل السلام، وندافع اليوم من اجل ان نعيش بسلام**»(١٥).

لكن السلام الذي دعت اليه سورية منذ البداية، هو السلام الذي يحقق في النهاية مصلحة الامة العربية جمعاء، اي السلام العادل والشامل الذي يقوم على اساس استعادة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة، وهي الحقوق المتمثلة بوجوب الانسحاب الاسرائيلي الشامل من جميع الاراضي العربية المحتلة، والاقرار

بالحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، في العودة وتقرير المصير، واقامة دولته الوطنية المستقلة.

وان الموقف العربي السوري، حيال مبادرة السلام الامريكية، منذ اليوم الاول لطرحها، وحتى الان لايزال يؤكد بشكل لالبس فيه، المنطلقات القومية المبدئية الثابتة للقطر العربي السوري وذلك في كل التحركات والمساعي التي بذلها بشانها، سواء مع الولايات المتحدة صاحبة هذه المبادرة، او مع بقية الاطراف العربية المشاركة بها، وكذلك في جميع مواقفه وجهوده السياسية على الساحتين العربية والدولية. فقد كان المطلوب في هذه المبادرة عندما طرحت لاول مرة، ان ترفع المقاطعة العربية عن اسرائيل، وان يدخل العرب معها في حوار لبناء جو الثقة وتطبيع العلاقات وبحث الامور الذي تهم المنطقة. وهذا يعني في الحيز التطبيقي ان المهم هو ان يتصالح العرب واسرائيل، اما مسالة الاراضي العربية المحتلة، والانسحاب منها، ومسالة المستوطنات، فهي كلها مسائل هامشية بنظرهم.

وبالطبع كانت سورية الطرف العربي الوحيد الذي قال لا، واصرت على ان يتم اولا وقبل كل شيء، تنفيذ قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية بهذا الخصوص، واستطاعت بالفعل، وبعد حوار ونقاش طويل مع الطرف الامريكي، ان تدخل الكثير من التعديلات على الافكار المطروحة، الى ان خرجت المبادرة بشكلها المعروف، والقائم على ان المفاوضات لن تجري الا في اطار مؤتمر دولي يستند الى قرارات مجلس الامن، وعلى مبدأ الارض مقابل السلام.

ومنذ انعقاد مؤتمر مدريد، وبدء مفاوضات السلام في واشنطن، بذلت سورية جهودا كبيرة للحفاظ على موقف عربي موحد، وذلك ادراكا منها بأن الدخول الى المفاوضات، في مثل هذا الموقف، سيحقق للعرب حتما افضل النتائج المطلوبة. اما التفرد وانعدام التنسيق فسيضعف موقف الاطراف العربية المفاوضة، وسيسهل على العدو استفراد كل طرف على حدة، وايقاعه في حبائل المؤامرة المرسومة الرامية الى هضم الحقوق العربية وفرض الوجود الصهيوني العدواني في المنطقة.

لقد كان بمقدور سورية كما اثبتت الوثائق والوقائع، وكما صرح الرفيق المناضل حافظ الأسد في اكثر من مناسبة، ان تستعيد اراضيها المحتلة عام ١٩٦٧ بالكامل، فيما لو قبلت بالتخلي عن موقفها القومي، وعن اصرارها على الحل الشامل على سائر الجبهات العربية، وكم من مرة اكدت فيهاسورية ان اي ارض

عربية محتلة هي بالنسبة لها كالجولان تماما. وان القدس كالقنيطرة وان فلسطين بكاملها هي الجزء الجنوبي لسورية.

فمعركة السلام بالنسبة لسورية هي معركة قومية لامعركة قطرية، ومن هنا يفسر حرصها الشديد في بداية المفاوضات على ضرورة التنسيق بين الاطراف العربية المشاركة، والحفاظ على موقف عربي موحد ومتماسك مقابل الطرف الاسرائيلي، وذلك منعا للتفريط والابتزاز والضغوط التي يمكن ان تمارس على الاطراف العربية لتوقيع التنازلات، والانجرار الى الحلول المنفردة.

الا ان ذلك كله مع الاسف، لم يمنع في النهاية، من خروج بعض الاطراف العربية المشاركة، عن التنسيق، والاتفاق بشكل سري ومنفرد مع العدو الصهيوني. فكان اتفاق اوسلو اولا، ثم ماتلاه من اتفاقات في القاهرة وطابا. فرطت كلها بالقضية المركزية ، التي هي قضية فلسطين، وذلك بتحويلها من قضية وطن مستقل، الى قضية حكم ذاتي في ظل استمرار الاحتلال والهيمنة الصهيونية.

ثم جاء اتفاق وادي عربة الذي اخرج الاردن ايضا من دائرة التنسيق، وحقق للعدو الصهيوني ماكان يسعى لاجله منذ سنوات طويلة.

ورغم كل هذه النتائج المؤسفة لم تيأس سورية، ولم تتراجع عن موقفها القومي الثابت ابدا، بل اخذت تعمل على تامين حد ادنى من التماسك القومي في وجه هذا التفريط بحقوق الامة العربية، وبذل القائد الأسد ومايزال، جهودا مضنية في هذا المجال،مع جميع الدول العربية سواء عبر الزيارات او الرسائل، منبها فيها الى خطورة المشاركة في المفاوضات المتعددة الاطراف، التي بدأ عقدها على هامش اتفاقات اوسلو ووادي عربة، لتثبيت الوجود الصهيوني وتطبيع العلاقات معه وفتح الاسواق العربية امامه، الا ان المؤسف ايضا ان عدة دول عربية شاركت في هذه المفاوضات، بل استضاف بعضها عددا منها، واستقبل وفودا اسرائيلية، واخذ يلمح علانية الى نيته برفع المقاطعة وتطبيع العلاقات مع اسرائيل، وذلك على الرغم من استمرارها في احتلال ارضنا وتشريد شعبنا، وممارسة ابشع انواع القمع والتعذيب والاقتلاع ضد اهلنا في الاراضي العربية المحتلة.

نعود فنقول باختصار وايجاز «إن مواقفنا من القضايا القومية، تنطلق من ايماننا الراسخ بالوحدة العربية باعتبارها الهدف المركزي الاساسي لحزبنا العظيم، حزب البعث العربي لاشتراكي، لأنها استرجاع لتاريخ

عربي مشرق من جهة، ولأنها اليوم ضرورة حياتية وحاجة ماسة من جهة ثانية، وتثبت مجريات تطور الاحداث العالمية وتحولاتها الراهنة والمستقبلية مدى الحاجة الى هذه الوحدة... وعلى الرغم من كل النكسات الوحدوية فإن المنطلق يبقى صحيحا، والنضال والتصميم من اجله يبقى مشروعا، ومن هنا فإن علينا أن نناضل ونستمر في النضال من اجل الوحدة العربية وترسيخ الفكر القومي»[١٦].

ان الحركة التصحيحية المجيدة مستلهمة افكار ومبادىء الحزب تمثل ارادة الامة العربية في الوحدة، ودعوة مبدئية ودائمة للعمل والتضامن العربي المشترك. والفكر القومي هو منطلقها وقاعدتها الاساسية لتجديد الحياة العربية ومواجهة التحديات المصيرية.

وسورية كماقال الرفيق القائد الامين العام للحزب رئيس الجمهورية هي «المؤمنة بامتها والتي حملت دائما هموم العرب، ودافعت عن تطلعاتهم... لن يثنيها عن ذلك سوء الاوضاع العربية، وهي مستمرة في اداء رسالتها القومية اكثر ايمانا واصرار»[١٧].

اما بخصوص معركة السلام والموقف القومي المبدئي الثابت منها فقد كان آخر ماقاله الرفيق القائد بشأنها، ملخصا ومؤكدا كل المواقف العربية السورية المستمرة بشأنها: **«نحن مع عملية السلام، ولكننا لسنا مع الاستخفاف بنا، ليس واردا على الاطلاق لدينا أي امكان مهما تبدلت الامور، ومهما كانت النتائج، في ان نقدم على الاطلاق، على مالانؤمن به، ولاعلى أمر يتنافى مع المصلحة القومية، ويتنافى مع ماتعتقد به ونرى أنه من المصلحة القومية....»[١٨].**

المراجع

١ – دستور حزب البعث العربي الاشتراكي – مبادىء اساسية – ص٥

٢ – بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي – طبعة ثامنة – ص٣٢

٣ – كتاب الحلم الثوري – احمد شعبان ص/ ٧٤/

٤ – بيان القيادة القطرية المؤقتة بتاريخ ١٦/١١/)١٩٧

٥ – خطاب السيد الرئيس في مسيرة دمشق الكبرى بتاريخ ٥/١٢/١٩٧٠.

٦ – خطاب السيد الرئيس في المؤتمر القومي الثاني عشر للحزب عام ١٩٧٥.

٧ – كتاب التاريخ لاتحركه الصدفة – عادل رضا – ص٢٥٢.

٨ – خطاب السيد الرئيس في الذكرى السابعة عشر لثورة الثامن من آذار عام ١٩٨٠.

٩ – كلمة السيد الرئيس في الذكرى الرابعة والعشرين لثورة الثامن من آذار بتاريخ ٨/٣/١٩٨٧.

١٠ – المصدر السابق نفسه.

١١ – كتاب التاريخ لاتحركه الصدفة – عادل رضا – ص ٣٥٢.

١٢ – رسالة القائد الاسد الى ابنائه المقاتلين في لبنان بتاريخ ٢١/٦/١٩٨٢.

١٣ – من اجوبة السيد الرئيس على اسئلة مندوبي شبكة التلفزيون الياباني بتاريخ ٢٩/٩/١٩٨٥.

١٤ – من الكلمة التي القاها الرفيق القائد امام مؤتمر القمة الاسلامي الخامس في الكويت بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٧.

١٥ – كلمة السيد الرئيس الى المواطنين والقوات المسلحة بتاريخ ٦/١٠/١٩٧٣.

١٦ – من كلمة الرفيق الامين القطري المساعد امام معسكر التدريب الجامعي بدمشق نقلاً عن جريدة المناضل – الصادرة عن القيادة القطرية بتاريخ ٢٧/١١/١٩٩٤

١٧ – جريدة المناضل – القيادة القطرية السورية – تاريخ ٢٧/١١/٩٤ – ص ٤

١٨ – مقابلة السيد الرئيس مع رئيس تحرير جريدة الاهرام المصرية – جريدة تشرين – تاريخ ١١/١٠/١٩٩٥.

المسألة القومية في استراتيجية التصحيح

الرفيق: ممدوح الاوس

على الرغم من أهمية وضرورة مجموعة التحولات الكبرى التي تصدت لها الحركة التصحيحية المجيدة على صعيد الحياة الحزبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في سورية، فقد حرص الحزب **بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي – رئيس الجمهورية** ومنذ الايام الأولى للحركة على طرح منهاج عمل قومي شامل للتعامل مع مجموعة القضايا القومية الثابتة من خلال: التحرك الواسع مع الدول والقوى التقدمية العربية وفي كافة المجالات لتعزيز استراتيجية الكفاح المسلح وحشد الطاقات العربية من أجل المعركة المصيرية القومية. والعمل على دعم الحركات التقدمية العربية بكل الوسائل المتاحة بهدف الوصول الى صيغة تضمن تحقيق الجبهة العربية التقدمية، ودعم الثورة الفلسطينية وبذل أقصى الجهود لتحقيق وحدة فصائل المقاومة الفلسطينية وتوجيه جهودها لتمكينها من تحقيق اهدافها النضالية المنشودة، وتطوير العلاقات العربية مع الدول والمنظمات التي تقف مواقف عادلة من قضايانا القومية وبخاصة قضية الصراع العربي – الصهيوني بالنظر لاهميتها المركزية في سياسة سورية القومية التي اكدت على الدوام على أهمية بذل كل الجهود العربية من أجلها وتجميع الامكانيات العربية بكافة أشكالها لتغليب كفة الصراع لصالح الامة العربية وازالة الآثار السياسية والعسكرية الناجمة عن

عدوان حزيران عام ١٩٦٧ باعتباره أحد الفصول المأساوية الناجمة عن تطورات الصراع مع العدو من خلال ما نجم عنه من احتلال «اسرائيل» لاراض عربية ومحاولة العدو فرض **«سياسة الأمر الواقع»** سواء من خلال مجموعة الاجراءات العسكرية والديمغرافية التي شهدتها الاراضي العربية المحتلة في الجولان والضفة أو من خلال مجموعة المشاريع السياسية التي طرحتها الدول الغربية والتي تضمنت بنودا تصفوية للحقوق العربية تتعارض مع مجموعة القرارات الدولية النافذة وميثاق القانون الدولي وفي مقدمتها **اتفاقيات لاهاي عام ١٩٠٧ وجنيف لعام ١٩٤٩ والقرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ التي تنص جميعها على عدم جواز اكتساب اراضي الغير بالقوة وعدم اجراء أي نوع من التغييرات الجغرافية والديمغرافية في الاراضي المحتلة واخيراً الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وفقا للقرار ٢٤٢.**

- النقلة النوعية:

لقد استطاع البرنامج القومي لسورية البعث في ظل التصحيح ومن خلال المصداقية الكبيرة التي اتسم بها على الساحة العربية أن يساهم الى حد بعيد في توحيد كلمة الامة العربية والعمل على تسخير امكاناتهم وطاقاتهم من أجل مصلحة الامة التي هي في النهاية تدفع العرب باتجاه توفير الظروف الموضوعية التي تتيح تحرير اراضيهم المحتلة ورسم صورة مشرقة لمستقبلهم وموقعا رياديا بين الامم والشعوب وذلك من خلال تحقيق ارادتهم القومية في تحرير الارض واسترجاع الحقوق ونزع حالة التردي التي اعترت الوضع العربي بعد نكسة حزيران ووقف مفرزات وتطورات «المشروع الصهيوني في المنطقة».

ومن هذا المنطلق تاتي الأهمية الكبيرة التي أولتها سورية وبشكل مبكر من عمر التصحيح لاحداث نقلة نوعية في آفاق الصراع العربي - الصهيوني فكانت حرب تشرين التحريرية التي استطاعت إحداث النقلة النوعية ليس فقط على صعيد الصراع مع العدو وإنما على صعيد الحياة السياسية العربية من خلال كونها استطاعت توفير كافة الظروف والعوامل الملائمة لتحقيق أقصى حالات التضامن وإزالة حالة التشرذم التي عاشها العرب والاهم من ذلك كله كسر الكثير من الحالات والمقولات الاسرائيلية التي سادت في المنطقة واعادة التوازن لآفاق الصراع في المنطقة لصالح العرب.

لقد اكتسبت سورية في ظل التصحيح اهميتها القومية ومصداقيتها العربية

من خلال كونها مثلت وللمرة الاولى البداية الصحيحة والعامل الهام لتحقيق الموقف العربي ومعالجة حالات الخلل القومية من خلال التزامها بمجموعة القيم والمبادىء القائمة على تحرير الاراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني والعمل على تحقيق أقصى حالات التضامن التي تمثل عمليا الطريق والضمانة لصيانة الحقوق والكرامة وتحرير الارض والعمل الجاد من أجل استعادة العرب لدورهم ومكانتهم في المنطقة وعلى الصعيد الدولي، وذلك من أجل العمل على تحقيق وضع عربي يساهم في تحقيق الاهداف الرئيسية للامة العربية ويستطيع الايفاء بالمطالب الاساسية التي تخدم المصالح الوطنية والقومية العربية.

وخلال السنوات الخمس والعشرين المنصرمة من عمر التصحيح استطاعت سورية بالفعل الانتقال من وضع المتأثر والمنفعل بالأحداث العربية والاقليمية والدولية الى وضع المؤثر والفاعل في هذه الاحداث مع التاكيد على التمسك بمبدأ استقلالية القرار ورفض أي شكل من اشكال التدخل مع التاكيد على عدم الخوض في المعارك الهامشية ومن خلال اتباعها لسياسة عربية ودولية تقوم على تلك المبادىء.

ووفقا للمبادىء والقيم السامية والمصداقية في تمثلها استطاعت سورية أن تثبت من خلال المبدئية والوضوح التي اتسمت بها سياستها القومية انها بحق المدافع القوي عن القضايا العربية المصيرية والضامن الحقيقي لصيانتها والقوة الفاعلة التي تستطيع على الدوام ترجمة الآمال العربية نحو المستقبل والأمل المنشود وذلك من خلال التعامل مع مجموعة المستجدات على الصعيدين العربي والدولي وفق نظرة عميقة وواعية تاخذ باعتبارها على الدوام مصلحة الامة العربية بكل اشكالها والرفض المطلق لأي نوع من أنواع الارتهان السياسي والاقتصادي لاي شكل من أشكال الطروحات والقرارات التي تتعارض مع المصالح القومية العليا للأمة العربية.

ولعل اكبر دليل ملموس وعملي على رفض الارتهان لأي نوع من التوجهات المعادية للمصلحة العربية هو الموقف العربي السوري من مجموعة الطروحات المعادية المطروحة من قبل «اسرائيل» في موازاة مفاوضات السلام التي انطلقت من خلال مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ مثل «المحادثات متعددة الاطراف» ومشروع «السوق الشرق اوسطية» وما تلاها من طروحات بنوك التنمية الاقليمية الشرق اوسطية وغيرها بعد أن أدركت سورية منذ وقت مبكر ومنذ اطلاقها بأنها ليست

اكثر من واجهات اقتصادية لمشروعات سياسية قادمة معادية للامة العربية مثلها مثل الحلول الجزئية والاتفاقيات المنقوصة التي طرحتها اسرائيل للتملص من استحقاقات السلام الحقيقي وبشكل يتناغم مع الاهداف الاسرائيلية المرجوة منها مثلما كان الحال بالنسبة لاتفاقية اوسلو لعام ١٩٩٣.

مع قيادة منظمة التحرير وصفقة «وادي عربة» لعام ١٩٩٤ مع الأردن واللتين مثلتا من خلال النصوص والتطبيقات على الارض التفافا كبيرا على الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني والاراضي والحقوق والثوابت القومية العربية. وفقا لماتريده سورية من خلال اصرارها على هذه الثوابت غير القابلة للتصرف.

- الثوابت القومية:

وخلال ربع قرن من تاريخها رسخت السياسة العربية السورية **بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد** مبدأ هاماً وثابتاً على الصعيد القومي من منطلق ان الهم القومي المصيري ينبغي أن يكون الاساس الثابت لأي توجه سياسي سواء أكان هذا التوجه عربي - عربي أو عربي دولي باعتبار أن القضايا القومية الكبرى هي مسائل فوق كل الاعتبارات.

وبفضل التزامها الكبير بهذه الثوابت استطاعت سورية أن تتبوأ مركزاً هاماً للجذب القومي سواء من خلال الروح الاخوية الصادقة والتفاعل الجاد مع الاشقاء العرب من أجل الارتقاء بالعملالعربي المشترك الى غاياته المنشودة أو من خلال الانخراط في أي عمل وتوجه عربي مشترك مطروح على الساحة العربية منذ السبعينات وحتى الان او من خلال المبادرة التي التدخل في الخلافات الطارئة الناشئة بين العرب وانهائها من منطلق الحرص على لم الشمل ونزع فتيل التدخلات الخارجية بعد أن اثبتت الاحداث والوقائع أن هذه التدخلات كانت تمثل على الدوام عامل تمزيق اكثر من كونها وسيلة لرأب الصداع.

ولم يكن هذا الثقل القومي لسورية ليتحقق لولا المنهج القومي الذي رسخه الحزب واتبعته السياسة العربية السورية قوميا والقائم على توفير التآلف بين تاريخ العرب المجيد وبين الرؤية المستقبلية للامة العربية وثمة عدد من المفاصل الاساسية التي تثبت مصداقية التوجه القومي لسورية وهي بالاضافة لحرب تشرين التحريرية واهميتها دعم التجارب الوحدوية العربية والمشاركة فيها بدءا

من المشاركة في «ميثاق طرابلس» عام ١٩٧٠ واتحاد الجمهوريات العربية عام ١٩٧١ وجبهة الصمود والتصدي عام ١٩٧٧ واعلان دمشق وميثاق الاخوة والتنسيق مع القطر اللبناني الشقيق تلك المنطلقات التي رأت فيها سورية نواة لحشد وتجميع الطاقات العربية المشتركة واستجابة للمسؤولية القومية التي يجب أن تضطلع بها الامة العربية في الوقت الحاضر لمعالجة المخاطر التي تحيط بها والتصدي لهذه المخاطر ومواجهتها مع تأكيد المضامين النضالية للقضايا العادلة في النضال العربي المعاصر لتحرير الارض واستعادة الحقوق.

وقد مثلت المبادرة العربية السورية نحو لبنان والتي حالت دون تمرير مؤامرة التقسيم وتثبيت الوفاق والدفاع عن لبنان في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية ودعم المقاومة الوطنية اللبنانية أساسا في سياسة سورية القومية نحو هذاالبلد الشقيق ودفعه باتجاه بر الأمان وقد توجت هذه المبادرة الاخوية في السنوات الاخيرة من خلال ربط المسار التفاوضي الذي انطلق عبر مؤتمر مدريد من أجل العمل على تطبيق القرارات الدولية ٢٤٢ - ٣٣٨ والقرار ٤٢٥ حول الجنوب اللبناني وذلك لتفادي وقوع البلد الشقيق فريسة للاتفاقيات المنقوصة على شاكلة اتفاق ١٧ أيار عام ١٩٨٣ وتلك الاتفاقيات المنقوصة التي شهدتها جبهات التفاوض الاسرائيلية على المصلحة العربية في هذه الجبهات استراتيجية السلام.

استراتيجية السلام:

وفي واحدة من المواقف المشهودة لسورية والتي هي في الواقع استمراراً لسياستها القومية المبدئية ازاء الصراع العربي - الصهيوني وتطوراته اعتمد الموقف العربي السوري في مفاوضات السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ على أساس من القرارات الدولية النافذة ومبدأ «الارض مقابل السلام» على مجموعة من الثوابت القومية في استراتيجيته السلمية في مقدمتها عدم التفريط بالارض والحقوق العربية الثابتة والدعوة لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة القائم على تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة وتحقيق التوازن في الترتيبات الامنية على جانبي خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

ولم يكن هذا الموقف منقطعا عن سابقه من المواقف العربية السورية منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في جنيف عام ١٩٧٣ والذي رأت فيه سورية آنذاك وسيلة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية في المنطقة.

وقد اثبت الموقف العربي السوري طوال سنوات التفاوض الاربع الماضية انه المدافع الحقيقي عن المصالح القومية للامة العربية في مواجهة العقبات الاسرائيلية التي هدفت على الدوام جر المفاوضات الى المسارات الهامشية على حساب الحقوق العربية الثابتة وتحرير الاراضي العربية المحتلة على أساس من القرارات الدولية التي اعتبرت أساسا للمفاوضات.

وقد حرصت سورية خلال جميع مراحل التفاوض وعلى ضوء معرفتها بالاهداف والنوايا الاسرائيلية على تحقيق اكبر قدر من الالتزام بالثوابت القومية فيما يتعلق بالارض والحقوق العربية والحيلولة دون أن تحقق سياسة الاستفراد الاسرائيلية المطروحة على مسارات التفاوض أهدافها على أية جبهة من جبهات التفاوض العربية – الاسرائيلية بعد أن تكشفت أهدافها من خلال جلسات مؤتمر مدريد وماتلاه من جولات التفاوض وبحثها عن الصفقات الجزئية والحلول الانفرادية على حساب العرب.

وقد انطلقت سورية ادراكا من مسؤوليتها القومية أن معركة التفاوض الجارية مع «اسرائيل» لاتقل شأنا عن المعارك العسكرية لانها معركة شاقة في مواجهة اطماع اسرائيلية واسعة لاتزال تضع في مقدمة أهدافها ابتلاع الارض والقفز من فوق الحقوق العربية الثابتة. ولذلك فقد حرصت سورية دوما التأكيد على «الثوابت القومية» والقاضية بعدم التنازل عن الأرض والحقوق وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ورفض أي شكل من أشكال التنازل على حساب الأرض والحقوق العربية الثابتة فيما إذا أريد فعلا للسلام العادل والشامل أن يتحقق في المنطقة.

نهج التصحيح وتطبيقاته في مجال التطور الاقتصادي

الرفيق: د. مهدي دخل الله

جاءت الحركة التصحيحية المجيدة لا لتبديل سلطة بسلطة فقط، ولا لتحدث تغييرا في بنية النظام السياسي لسورية فحسب، وإنما كان هدفها الاساس اجراء تغييرات قاعدية في البنية الشمولية للمجتمع العربي السوري بكل ما تتضمنه هذه البنية من بنى جزئية متوافقة وذات اعتماد متبادل.

وتعتبر البنية الاقتصادية واحدة من اهم بنى الواقع على الاطلاق، اذ ان التغييرات في هذه البنية تنتج مجموعة من التأثيرات المضاعفة على جميع البنى المجتمعية الأخرى، وهذا ناتج من حقيقة أن النشاط الاقتصادي يشكل محور الحياة المادية، الموضوعية، للمجتمع، وقاعدة تبنى عليها التوجهات والتشكيلات في المجالات الأخرى التي اعتيد على تسميتها، تسهيلا، بالبناء الفوقي للمجتمع..

ولا ينقص من قيمة هذه الحقيقة ان المجال الاقتصادي يخضع هو ايضا لتأثيرات منعكسة تصدرها المجالات المجتمعية الاخرى في اطار البنية الشمولية القائمة على التوافق (الاعتماد البنيوي المتبادل) بين البنى الجزئية كلها..

إن تغييرا واسعا وعميقا في بنية الاقتصاد شرط لابد منه، بالمعنى المنطقي، للنهوض بالمجتمع نهوضا فعليا ماديا، محددا وملموسا بل ان نتائج التنمية الاقتصادية تعتبر المؤشر القاعدي لتقدم المجتمع وتطوره والمعيار الأساس لتقويم الفعل الثوري المنظم والهادف.

وفي هذا الصدد يظهر التغيير الفعلي في حياة الناس وظروف معيشتهم وفي تطور الأحجام الكلية للانشطة الاقتصادية وخاصة في مجال (الانتاج ــ الاستهلاك) عاملا اساسيا في توجيه حركة التاريخ وتحقيق الارادة الانسانية .. والا فان كل النظريات والمفاهيم والشعارات تبقى حبرا على ورق مهما كانت عادلة وذات مضامين فنية.

نهج التصحيح والتغيير الشمولي

لقد استطاع **نهج التصحيح** ، وهو النهج الذي خطه ونماه ورعاه **السيد الرئيس حافظ الأسد** ، فهم الواقع بكل بناه وهو النهج الذي اضحى نهجا مجديا في تعامله التغييري مع الواقع لأنه استند الى:

- فهم المستويات التي تتوضع عليها البنى المختلفة.
- فهم علاقات التواقف بين هذه المستويات.
- فهم بؤر وانساق تحريك الواقع وتثويره.

والفهم الثالث هذا هام جدا لانه يربط بين عملية المعرفة من جهة وبين عملية التغيير من جهة اخرى، لانه لا يكفي معرفة الواقع وفهمه فقط وانما لا بد من تغييره ، والتغيير هو المضمون الاساسي والاكثر اهمية للفعل الانساني المنظم والهادف.

وفي اطار الارتكاز الى المعرفة والانطلاق منها نحو التغيير كان للقطاع الاقتصادي مكانة متميزة ، تتناسب مع اهميته ، في مجمل المعالجة التصحيحية (أي المعيار التاريخي لنهج التصحيح) لواقع سورية وفي عملية التحريك التغييري باتجاه التطور والتقدم.

ان استقراء سريعا وموجزا ، لكنه شمولي ، الى مسار الفعل الاقتصادي في سنوات الحركة التصحيحية الماضية يؤكد ان ماتم عمله في سورية خلال خمس وعشرين عاما ، وهي فترة قصيرة ، **يعد تاسيسا بنيويا لمرحلة لاحقة ، بدأنا نستشعر نمائها الآن ، يتخطى عبرها الاقتصاد السوري ، اخيرا ، عتبة التطور وينتهي كلية من بقايا عهود التخلف الطويلة..**

وقبل ان نبحث في التغييرات الكبرى التي حصلت في البنية الاقتصادية لسورية ، خلال خمس وعشرين عاما ، لابد من التعرف على الهدف الذي وجه حركة التغيير الاقتصادي وحدد مسارها.

هدف التغيير الاقتصادي

ان هدف التغيير الاقتصادي ، أي هدف تطوير البنية الاقتصادية للمجتمع

على اساس مضامين تنموية وليس نمائية فحسب [٢] ، هو هدف جزئي يأتي في اطار هدف التطور الكلي للمجتمع لكنه ، في الوقت نفسه ، يتضمن مجموعة من الأهداف الجزئية التي يشكل هو اطارها العام . وهكذا تظهر دوائر متوالية تصبح كل منها دائرة عامة بالنسبة للدوائر الأدنى ودائرة جزئية بالنسبة للدائرة الأعلى[٣].

ان الهدف الكلي لمسيرة تغيير الواقع الاجتماعي كما وضعته الحركة التصحيحية يتركز على تنمية المجتمع تنمية شمولية متوازنة بحيث يشمل التغيير جميع قطاعات المجتمع في اطار حركة متناغمة ومتواقفة واجراء تحولات عميقة في واقع هذا المجتمع.

ومن الواضح ان قطاعات المجتمع تنضوي تحت مجالات ثلاثة كبرى هي:

الاقتصاد (ويشمل كل النشاطات الاقتصادية) والسياسية (وتشمل جميع مضامين العملية السياسية) والثقافة (بمفهومها العام الذي يشمل المفاهيم والعقائد وطريقة التفكير والعلوم والعملية التعليمية والتربوية)..

وفي اطار هذا الهدف الكلي يتركز هدف التنمية الاقتصادية على:

- نمو الناتج المحلي نموا مضطردا بما يتناسب مع الحاجات المتنامية للشعب.
- التغيير في بنية الناتج المحلي لصالح متطلبات التقدم.
- الارتفاع المتدرج والمضطرد لمستوى المعيشة بما يشمل من تطوير للخدمات العامة والشخصية.

ولتحقيق هذه الاهداف الجامعة كان لابد لنهج التصحيح من ان يتعامل مع الاقتصاد الوطني في كل مناحيه الرئيسية الثلاث:

- البنية الاقتصادية.
- النظام الاقتصادي.
- السياسة الاقتصادية.

التغيير في البنية الاقتصادية

تمثل البنية الاقتصادية نسيجاً متماسكا يتألف من امرين اساسيين:

١ - مجموع من العناصر والعوامل والقطاعات الاقتصادية ...

٢ - نوعية العلاقات المتداخلة بين هذه العناصر والمستويات التي تتوضع عليها.

ومن الواضح ان البنية الاقتصادية هي القاعدة المادية والملموسة للاقتصاد ، او للعملية الاقتصادية بكاملها ، وهي المجال الاساسي للتغيير . فالحلول التي

يطرحها النظام الاقتصادي والاجراءات التي تقدمها السياسة الاقتصادية تكون موجهة أصلاً لخدمة التغيير البنوي ، أي التغيير في البنية الاقتصادية .

ويمكن عبر دراسة سريعة للتغيرات التي تطرا على البنيـة الاقتصادية معرفة هل يتطور الاقتصاد ام لا ، لأن النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية مهما كانت حلولها النظرية والقانونية والاجرائية جيدة يبقيان دون جدوى تذكر اذا لم يتم ملاحظة النتائج على ساحة البنية الاقتصادية ، اي على الواقع المادي الملموس كيف تعاملت الحركة التصحيحية مع البنية الاقتصادية ؟!..

في عام ١٩٧٠ كانت البنيـة الاقتصادية لسورية تتسم بالتخلف وتجمع كل عوامله.. اقتصاداً راكداً يعتمد على النشاطات الزراعية البعلية التي يتعلق حجم انتاجها بالعوامل الجوية مما ادى الى تسجيل وتيرة نمو سلبية في كثير من الاحيان ، صناعة بدائية تعتمد بشكل اساس على الانتاج الحرفي الصغير ، تجارة خارجية ضعيفة ، تكوين رأسمالي ضعيف ايضا .

كانت ثورة آذار في بدايتها قد وضعت المنهاج المرحلي الذي تضمن الخطوط العامة لتطوير الاقتصاد ، لكن سيطرة عقلية غير مناسبة على قيادة الحزب اضافة الى عوامل اخرى عديدة اربكت حركة الثورة واعاقت تقدمها ولم يكن باستطاعة التغيرات الطفيفة التي حصلت في بنية الاقتصاد تشكيل قاعدة مناسبة للاقلاع بعملية التنمية .

ومع قيام الحركة التصحيحية كان لابد من العمل منذ بداية الطريق ، واخذت التصورات في مواجهة الواقع الاقتصادي المتخلف اتجاهين متكاملين :

- بناء شبكة واسعة من الهياكل الارتكازية الاقتصادية تكون قاعدة تبنى عليها صروح الاقتصاد النامي في مرحلة لاحقة .

- احداث تغييرات جوهرية في مستويات توضع القطاعات الاقتصادية .

وتكامل هذان الاتجاهان مع التوجهات الهامة التي اتخذت في مجال بناء الهياكل الارتكازية للقطاعات الرافدة للاقتصاد وخاصة قطاع التعليم (المهني خصوصا) وقطاع الخدمات الصحية . وهذان القطاعان هامان لانهما يحسنان نوعية العامل البشري في العملية الاقتصادية . والعامل البشري من أهم عوامل الانتاج والتنمية على الاطلاق .

وتدل المؤشرات التي لدينا على أن الحركة التصحيحية نجحت في اطار بناء الهياكل الارتكازية الاقتصادية نجاحا يعتبر معجزة حسب جميع المعايير ..

فسورية اليوم تمتلك شبكة من الهياكل الارتكازية والبنى التحتية

الاقتصادية الضخمة التي تفوق مستوياتها الانتاجية . وهذا امر مطلوب لأن الهياكل الارتكازية تعتبر قاطرة النمو والقاطر يجب ان يتقدم المقطور كي يكون قادرا على جره الى الأمام .

ان مرحلة بناء الهياكل الارتكازية (السكك الحديدية — الجسور — الطرق — الكهرباء — المناطق الصناعية — الموانىء — قنوات الري والسدود ... الخ) قد لاتعطي نمواً مناسباً في الاحجام الانتاجية على الرغم من انها تمتص امكانات استثمارية ضخمة الا انها تخلق القاعدة التي عليها الانتاج في المراحل اللاحقة مما يؤدي الى ارتفاع مردود الوحدة الاستثمارية ارتفاعا كبيرا في هذه المراحل .(٤)

اما بالنسبة لتغيير مواقع القطاعات ومستوياتها في البنية الاقتصادية فانه يمكن ملاحظة **مرحلتين في هذا المجال** ، مرحلة التأكيد على القطاع الصناعي ، ومرحلة التأكيد على القطاع الزراعي ..

المرحلة الأولى : وسنسميها مجازاً مرحلة التأكيد على القطاع الصناعي منذ بداية الحركة التصحيحية وحتى منتصف الثمانينات تقريبا وفي هذه المرحلة ركزت الخطط التنموية على القطاع الصناعي انطلاقا من ان هذا القطاع يعتبر القطاع الرائد في اطار استراتيجية التنمية ، والتي تسمى احيانا باستراتيجية التصنيع ايضا . هذا من جهة اولى . ومن جهة ثانية كان التأكيد على القطاع الصناعي يرتكز الى واقع أن هذا القطاع متخلف تماما ولم يصل الى حد تطور القطاع الزراعي ..

ولانريد هنا مناقشة الاعتبار الأول الذي يقول بأن التصنيع هو ، بالضرورة ، محور التنمية . لأن مثل هذا القول قد لايمكن قبوله بشكل مطلق وبكل الحالات . لكننا وعلى الرغم من ذلك نرى ان التأكيد على التصنيع في الخمسة عشر عاما الاولى من عمر الحركة التصحيحية له مبرراته ومسوغاته وخاصة اذا استندنا الى الاعتبار الثاني .

كما ان سورية ببنيتها الطبيعية وثرواتها الاقتصادية تتطلب تأكيدا على التصنيع وخاصة ان تطوير قطاع الصناعة مفيد لتطور القطاع الزراعي ذاته سواء من حيث مدخلات هذا القطاع (الصناعة المرافقة لمشاريع الري — الجرارات — صناعة الاسمدة .. الخ) او مخرجاته (تصنيع المنتجات الزراعية) .

ومن ناحية اخرى فان البنية الاقتصادية الطبيعية لسورية (الثروات الطبيعية) تتطلب هي الاخرى تطويرا لقطاع الصناعة . لأن الصناعات الاستخراجية تدخل في اطار هذا القطاع . كما ان صناعات تحويل الثروات

الطبيعية (تكرير النفط — انتاج الاسمدة الفوسفاتية) ضرورية لتنشيط القطاع الاستخراجي..(٥).

ولاشك أن المؤشرات الاحصائية التي لدينا تؤكد وجود نتائج هامة في مجال التصنيع فبينما كانت نسبة مشاركة قطاع الصناعة في تركيب الناتج المحلي تبلغ ١٨٪ فقط عام ١٩٧٠ ، اضحت هذه النسبة ٣٠٪ عام ١٩٩٠.

المرحلة الثانية ، مرحلة التأكيد على القطاع الزراعي ، كان لها مسوغاتها ايضا ، ومن اهم هذه المسوغات الامكانات الزراعية الكبيرة التي تتمتع بها سورية اضافة الى التقاليد الزراعية المتوارثة في التاريخ السوري (وخاصة رمز حب الأرض وحب الماء) ، وكذلك مقولة الاعتماد على الذات ومقولة الامن الغذائي وغيرها من المقولات ..

ولقد اعتبرت الامم المتحدة وتيرة نمو القطاع الزراعي في سورية اواخر الثمانينات اكبر وتيرة نمو في العالم على الاطلاق ، كما ان هذه الحقيقة يؤكدها تطور احجام الانتاج الزراعي وتنوع هذا الانتاج .

وباختصار لقد توجت عملية تغيير البنية الاقتصادية ، في اطار تغيير مواقع القطاعات ، بظهور قطاع صناعي يحتل المركز الاول على الاطلاق في بنية الناتج الاجمالي . ففي عام ١٩٩٤ احتل القطاع الصناعي نسبة ٢٨٪ من تركيب الناتج الاجمالي مقابل ٢١٪ للزراعة و ١٩٪ للتجارة و ٣٪ للبناء و ٥٪ للمال والتامين والعقارات و ١٢٪ للخدمات الحكومية و ١١٪ للنقل والمواصلات و ١٪ للخدمات الاجتماعية والشخصية .

كما انه من المهم الاشارة الى ان التطورات في القطاع الصناعي لم تقتصر على الحجم (اي الكم) فقط وانما تعدته الى النوع اي تنويع بنية القطاع الصناعي ، ومن المؤشرات الهامة جدا في اطار مقياس درجة التطور تجدر الاشارة الى أن نسبة مشاركة الصناعات التحويلية (وهي الصناعات التي تحمل اكبر قدر من العمل المضاف) في الناتج الصناعي الاجمالي وهي (٧٣٪ مقابل ٢٢٪ للصناعات الاستخراجية و ٥٪ لصناعة انتاج الماء والكهرباء (احصائيات عام ١٩٩٢)

التغيير في النظام الاقتصادي

اذا كانت البنية الاقتصادية تتعلق بمجموع العناصر الاقتصادية والعلاقات بينها ، فإن النظام الاقتصادي يتعلق بمجموع القوى الاقتصادية وشبكة العلاقات بينها.

ومن الواضح ان البنية تشمل الجوانب الموضوعية ، المادية ، للاقتصاد بينما

يتركز النظام على العامل البشري اي على العلاقات بين القوى الاقتصادية المختلفة ماهو الشيء الاهم الذي يحدد هذه العلاقات؟..

انه ولا شك مسالة ملكية الوسائل الاقتصادية بما فيها وسائل الانتاج المادي ووسائل الانتاج غير المادي ووسائل تأمين الخدمات بكل انواعها.

وتعتبر قضية الملكية من اهم القضايا التي تحدد شكل النظام الاقتصادي في بلد ما لما للملكية من تأثير كبير على مجمل الواقع الاقتصادي وآفاق التطور ..

لقد وجدت الحركة التصحيحية ان الحل الامثل لمسألة ملكية الوسائل الاقتصادية يكون في نظام التعددية الاقتصادية ، اي تعددية اشكال الملكية ، وجاءت « التعددية » استجابة علمية ، وعملية ، لما يلي :

— هدف العملية الاقتصادية الذي هو التنمية الشاملة والسريعة والحادة (الانفجارية).

— منطلق العملية الاقتصادية الذي هو الاستفادة من جميع الامكانات والطاقات التي يمتلكها الشعب العربي السوري وعلى اساس اكبر قدر ممكن من الاستقلالية الاقتصادية والاعتماد على الذات.

ولقد استندت التعددية الى الواقع الذي تعيشه سورية ، ونقصد هنا واقع القوى الاقتصادية فيها ، وخاصة قدرات شعبها وحبه للمبادرة الفردية .

كما استندت التعددية الى اهمية تكوين قطاع عام يمثل المصالح المجموعية ، اي المصالح التي قد لاتهم القطاع الخاص وخاصة في مجال الثروات الكبرى التي تكون ملكيتها عامة بطبيعة مصادرها اضافة الى تلك المشاريع الضخمة في بناء الهياكل الارتكازية والاستثمارات الكبيرة التي لاتعطي مردودا سريعا من جهة والتي تكون فائدتها عام بالضرورة من جهة اخرى.

والمشكلة الحقيقية التي تظهر في اطار «التعددية » ، ليست مشكلة تشجيع القطاعين العام والخاص ، كل على حدة ، **وانما هي مشكلة ايجاد انساق الانسجام (القانوني والفعلي) بين هذين القطاعين ..**

هذه المشكلة وجد لها نهج التصحيح حلولا معينة اتخذت على الاقل ، **اتجاهين واضحين :**

١— انشاء قطاع مشترك يمثل جمعا لمصالح الخاص والعام وخاصة في تلك النشاطات الاقتصادية التي تتناسب مع هذا الشكل المشترك للملكية ..

٢- التطوير المستمر لنظام التعددية (نظام الملكية) وبما يتناسب مع ظروف ومعطيات كل مرحلة من المراحل..

في الاطار الثاني بدأت تتطور في النظام الاقتصادي السوري عقلانية واضحة ، لم تفرضها الحلول القانونية بقدر مافرضها التطور بحد ذاته لدرجة ان القوانين جاءت ، في كثير من الاحيان ، لاتخلق واقعا جديدا وانما لتعترف بواقع يفرض نفسه فرضا . **ومن اهم ميزات نهج التصحيح هو التزامه الواقعية وانطلاقه دائما من الواقع ومعطياته باتجاه الاستفادة القصوى من ايجابيته وتعزيز مسار تغييره ..**

ان نظام التعددية في سورية يتطور بشكل مفيد وكبير في السنوات العشر الأخير استجابة لحقائق التطور . ومن اكبر هذه الحقائق ان اقتصادنا الوطني انهى مرحلة بناء القاعدة التحتية الكبرى (شبكة الهياكل الارتكازية) ويتجه الآن نحو تعزيز النشاطات الاستثمارية في مجال المشاريع الانتاجية الملموسة ، وهذا التوجه ، بحد ذاته ، سوف يعطي دورا اكبر للقطاع الخاص في الوقت الذي يفرض على القطاع العام تغيير بناه ومفاهيمه وقوانينه والبدء باستخدام المعايير الاقتصادية المحددة في عمله كي يستطيع ان ينمو ويواجه متطلبات المراحل الجديدة.(٦)

التغيير في السياسة الاقتصادية

بقي ان نعرض بايجاز كيف جاءت السياسة الاقتصادية في عهد التصحيح مناسبة لاهداف كل مرحلة من مراحل التطور وبما يتماشى مع الحلول التي طرحها النظام الاقتصادي في المرحلة المعينة .

السياسة الاقتصادية هي مجموع التوجهات والقوانين والاجراءات التي تستهدف تنسيق النشاطات الاقتصادية وتحقيق الأهداف المرحلية للتنمية ..

وتعتبر الخطط الاقتصادية من اكبر موجهات السياسة الاقتصادية، بل أن وضع الخطط يدخل في اطار السياسة الاقتصادية على الرغم من أنه يستند غالبا الى النظرية الاقتصادية والاستراتيجية الاقتصادية طويلة المدى.

نستطيع أن نفرق بين مرحلتين متكاملتين في تطور السياسة الاقتصادية في سورية منذ قيام الحركة التصحيحية :

المرحلة الاولى توجهت فيها السياسة الاقتصادية نحو تحقيق أهداف بناء القاعدة التحتية للاقتصاد ، مع كل ما يتطلبه ذلك من اجراءات وقوانين قد لاتكون مفيدة لمراحل أخرى ..

المرحلة الثانية: توجهت فيها السياسة الاقتصادية نحو تحقيق اهداف تحريك وتنشيط العملية الاستثمارية المتنوعة (سواء كان هذا التنوع في اطار الملكية او في اطار تنويع النشاط الاقتصادي) استجابة لمنحى التطور ولتفعيل جميع امكانات الشعب وطاقاته..

في المرحلة الاولى كانت السياسة الاقتصادية مهتمه باتخاذ قوانين واجراءات معينة تتناسب مع اهداف البناء التحتي ومضامينه وطبيعته . فسياسات الدعم المطلق للقطاع العام الانشائي والانتاجي كان لها ما يسوغها ، كما أن القوانين والاجراءات التي اتخذت في هذا الاطار كان لها الاثر الاكبر في الانجازات الضخمة في مجال بناء القاعدة التحتية الاقتصادية (الزراعية والصناعية والخدمية).

ومن اهم هذه القوانين والاجراءات نذكر السياسات السعرية وسياسة أسعار الصرف المتعدد وسياسات الدعم الاقتصادي المتنوعة والسياسات الجمركية وغيرها .

المرحلة الثانية التي بدأت في نهاية الثمانينات استندت الى الانجازات التي تحققت في المرحلة الاولى والتي خلقت واقعا جديدا في الاقتصاد السوري فرض توجها جديدا في السياسة الاقتصادية .

ولقد شهدت الاعوام الاخيرة تطورات نوعيه جمة في هذا الصدد شكلت بمجملها محرضا هاما لتطوير الاقتصاد . وهذه التطورات مستمرة وهي تتصاعد عاما بعد عام بما يتماشى مع الواقع والتوجهات والاهداف المرحلية الجديدة ..

ان السياسة السعرية الجديدة في مجال الزراعة استلهمت القوانين الاقتصادية وبنيت على اساس هذه القوانين مما ادى تحريض النشاط الزراعي وبروز نتائج باهرة وخاصة في مجال زراعة الحبوب والحمضيات والقطن والشوندر السكري وهي محاصيل استراتيجية في اقتصادنا الوطني

كذلك التوجه نحو توحيد سعر الصرف . والخطوات التي تمت في هذا المجال يعتبر مؤشرا للمضي الطريق الصحيح . ونذكر هنا **قانون الاستثمار الشهير (رقم ١٠) ومشروعات القوانين التي تدرس من اجل تطوير النظام المصرفي بما يتناسب مع الحاجات المتجددة للاقتصاد في مرحلة ما بعد بناء القاعدة التحتية ..**

ان ما ذكرناه اعلاه مجرد عرض موجز وسريع حاولنا عبره عرض سمات طريق التطور الاقتصادي المعاصر في سورية . ولاشك ان مالم نذكره لايقل أهمية

عن الذي ذكرناه.

لقد كانت نتائج التطور جيدة بجميع المقاييس والمعايير. فالمؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني تطورت تطورا ملحوظا، الناتج الاجمالي بالاسعار الثابتة تضاعف خمس مرات وتغيرت بنيته لصالح القطاعات الصناعية الحديثة، وتضاعف الناتج الزراعي اربعة أضعاف وارتفعت نسبة مشاركة القطاع الصناعي في بنية الناتج الاجمالي الكلية، وكذلك ارتفع مستوى معيشة الناس ارتفاعا كبيرا.

واضافة الى هذه التطورات الكمية حصلت تغيرات نوعية، في العمق، في بنية الاقتصاد السوري وفي توجهاته واستعداداته لدخول المراحل المقبلة من التطور..

لقد جاء هذا التطور استنادا الى نهج السيد الرئيس حافظ الأسد وفكره وعمله وفهمه الصائب للواقع ولسبل تغيير ه. واستند هذا التطور الى النظرية القومية — الاشتراكية لحزب البعث العربي الاشتراكي وللمبادىء والمنطلقات الواردة في دستوره ومقررات مؤتمراته وأدبياته..

واذا كانت الانجازات لاتنفي الصعوبات، فان هذه الصعوبات ذاتها لم تات نتيجة ركود أو سهوأو اخفاق وانما جاءت دليلا على حدوث تحول كبير في البنية السورية الكلية.. لذلك كانت ممكنة الحل والتجاوز..

هوامش

١— التوافـق مصطلح كثر استخدامه في العلوم الاجتماعية الحديثة وهو مصطلح منهجي يشير الى الاعتماد البنيوي بين الظواهر الاجتماعية.

٢— المضمون التنموي يتعلق باجراء تغيير الكم والنوع اي انه تغيير بنيوي. اما التغيير النمائي فيقتصر على تطوير الكم فقط.

٣— يستند هذا التحليل الى الطرائق المنهجية التي تعتمدها نظرية النظم

٤— في مراحل بناء الهياكل الارتكازية لاتعطي كل وحدة استثمارية مردودا انتاجيا مناسبا لكن في المراحل اللاحقة يتم التعويض عن هذا النقص

٥— وفي هذا عودة الى الاعتبار الاول. كما ان التصنيع في حد ذاته يشمل اكبر قدر ممكن من العمل المضاف، الأمر الذي يجعله من اهم عوامل النمو الاقتصادي

٦— لقد طرحت مرحلة (الهياكل الارتكازية) على القطاع العام منطق الالتزام بالاهداف العامة وليس بالمعايير الاقتصادية وهذا ناتج من طبيعة البناء التحتي الذي لايكون فيه المردود الاقتصادي الملموس والسريع قضية هامة

الثقافة بين الممارسة والطموح

الرفيق: فوزي الجودة

ان الثقافة الحزبية والثقافة العامة صنوان لايفترقان، وبمقدار مايتسع مجال الثقافة العامة ينعكس ذلك ايجابيا على مجال الثقافة الحزبية وبالعكس، واننا اليوم بأمس الحاجة الى العلم والثقافة، فالمهام جسيمة والتحديات مصيرية فالثورة العلمية والتقنية التي بدأت في البلدان المتقدمة تضعنا اما م خيار وحيد وهو ثورة عربية متكاملة في جميع جوانبها ولاسيما الجانب الثقافي، وانتشار الثقافة الواسع هو الذي يجعلنا نمتلك العالم الموضوعي وهو الذي يخلق المناخ لنمو العلم والعلماء، مناخ ارتقاء الافكار والنظريات وبروز المواهب وتكون الباحثين والمفكرين.

ان الثقافة تعبير عن مستوى تطور المجتمعات وقوى الانسان الابداعية وهي تتضمن النتائج المادية لنشاط البشر واتصالهم بالواقع الخارجي - المجتمع والطبيعة — وتبدع كل طبقة اجتماعية ثقافتها، والطبقة السائدة هي التي تعمم نظرتها للحياة بما يخدم استمراريتها في قيادته.

لقد طلعت الثقافة على الدنيا بمفهوم جديد يتأسس على العلاقة بالتنمية، ولهذا فان الثقافة ثروة قومية من وجهة نظر تنموية، وهي الثروة القومية الوحيدة التي الى ازدياد. بينما بقية الثروات الى نقصان، والثقافة كثروة قومية هي البناء الاقوى والاشد رسوخا وشموخا، ومن هنا فانها ثروة قومية الى نماء دائم... الى عطاء دائم منذ وعي الانسان وجوده والى آخر الدهر.

رؤية حزب البعث العربي الاشتراكي للثقافة:

ان الثقافة ذات قيمة كثروة وطنية وقومية باقية، وكأساس في كل بناء فوقي، يتناول الفكر والعقل والنفس معا، وفي هذا المجال يمكن القول ان الثقافة هي محصلة النشاط البشري، تفكيرا وسلوكا، وهي بنية فوقية، ناشئة في الاصل عن بنية تحتية، اقتصادية واجتماعية، ففي المجتمع الراسمالي تنتج الدولة، او تتطلب ثقافة هي تعبير معرفي عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراسمالي السائد، وفي المجتمع الاشتراكي، او السائر على طريق الاشتراكية، الحزب وتنتج الدولة، او تتطلب ثقافة هي تعبير معرفي عن الحياة الاشتراكية بكل تطبيقاتها الاقتصادية والاجتماعية، ونحن في جهدنا الثقافي ننشر ثقافة من النوع الثاني، تقدم خدمات معرفية للرفاق وللجماهير ترمي الى توعيتها، وككل علاقة جدلية، يؤثر البناء الاقتصادي بالبناء الثقافي.

ومن هنا يصبح نشر الثقافة الجماهيرية، مهمة رئيسة من مهمات البناء، ويصبح العمل لبلوغ الجماهير ذرى الثقافة الوطنية، القومية، الانسانية واجبا في رأس الواجبات التي ينهض بها الحزب وتنهض بها الدولة.

جاء في البند الثالث من المادة /٤١/ من دستور الحزب: «العمل الفكري من أقدس أنواع العمل وعلى الدولة ان تحمي المفكرين والعلماء وتشجعهم» وقال **الرفيق الامين العام للحزب:**

«الثقافة هي الحاجة الاعلى للبشرية، جميع حاجات الانسان الحياتية لها حدود الا حاجة الثقافة فلا حدود لها...».

لقد أولى حزب البعث العربي الاشتراكي الثقافة اهمية كبيرة ونظر اليها نظرة قومية شاملة فاعتبر الوطن العربي الكبير وحدة ثقافية، وانطلق من ان الوحدة العربية هي الهدف الاسمى بين كل اهدافنا، وهي محور كل جهدنا الفكري والسياسي والقومي الذي يجمع ويعزز كفاح الامة وتصدر ثقافتنا في اصالتها وجديتها وارتباطها الوثيق بالتراث عن وعي بالمهمة الكبرى، وهي تربية المواطنين على الروح القومية العربية التي تعني في ترجمتها الفكرية والسلوكية حب الوطن، حب القيم، وحب الوطن العربي الكبير، والتفاني في سبيل الدفاع عنه وتحقيق اهدافه في التحرير واستعادة الحقوق وتطوير البناء الاجتماعي على اساس نجاح التنمية، وتمجيد العمل وبث روح المسؤولية، ومحاربة التهاون والتواكل والنفعية والتحلل الاخلاقي، وكذلك الاهتمام بقضايا الشعب.

جاء في دستور الحزب، المادة الثانية – المبدأ الاول مايلي:

«الأمة العربي وحدة ثقافية، وجميع الفوارق القائمة بين ابنائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي».

كما جاء في المادة /٤١/ وتحت عنوان ثقافة المجتمع ماياتي

«يعمل الحزب في سبيل ايجاد ثقافة عامة للوطن العربي قومية – عربية – حرة – تقدمية – شاملة – عميقة – وانسانية في مراميها وتعميمها في جميع اوساط الشعب».

ان انطلاق الحياة الثقافية هذه الانطلاقة الواسعة مع الحركة التصحيحية تعود أسبابه الى ان الحركة قدرت قيمة الثقافة ودورها وخطرها، فعملت جاهدة على اعطائها كل الدفع اللازم للتشكل والامتداد، وقد كانت الانجازات الثقافية التي نمت في عهدها دليلا على الاهتمام الكبير بالجهد الثقافي واهميته، ومن هنا يمكن ان نقدر مدى ارتباط المنجزات الثقافية الضخمة وفي جميع حقول الثقافة، ابداعا وتطورا، بالحركة التصحيحية التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد.

لقد حققت العملية الثقافية في ظل الحركة التصحيحية انتشارا واسعا وتطورا مهما في الخدمات الثقافية المقدمة الى الجماهير في قطرنا استنادا الى الاهداف التي حددها حزب البعث العربي الاشتراكي ووفقا لتوجيهات الرفيق الرئيس حافظ الأسد، وتتحدد هذه الاهداف والتوجيهات في ان يكون الفكر القومي هو الخط العام للفكر والثقافة، وان تكون النشاطات الثقافية بكل ماترمي اليه من نشر الوعي والمعرفة مرتكزة على فكرة الوحدة العربية، هذه الفكرة الاشد ضرورة وثورية من مراحل كفاحنا كلها وخاصة في هذه المرحلة التي تشتد فيها الهجمة المعادية في سعيها لاطالة احتلال الاراضي العربية، وفرض الهيمنة على المنطقة والامعان في تجزئة الوطن العربي واشاعة الفرقة بين اقطاره.

لقد اعطت الحركة التصحيحية للثقافة نسغ الحياة والشموخ، وقد تضافرت هذه الانساغ جميعا، في ظل هذه الحركة لتصوغ لنا الثقافة الجديدة بناء المعبرة عن امانينا، الطارحة لقضايانا، التي تفيء علينا، فكريا وفنيا بخيراتها، وننعم بثمراتها، ونتمتع بالخدمات التي توفرها لنا.

لقد اعتبر حزبنا، حزب البعث العربي الاشتراكي مهمة التثقيف من المهام الاساسية لانها سبيل الحزب لوحدة كيانه وفكره، فهي التي تمكنه من ممارسة عمله النضالي وتجعله اكثر فاعلية في تثقيف الجماهير، فبدون الثقافة المتنامية

لايمكن للحزب الثوري ان يجذب الجماهير وينظمها ويقودها.

ولقد رأى الحزب ان من واجبه ان يعلم الجماهير ويتعلم منها لانها صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة، وهذا يتطلب دائما تطابقا مستمرا بين تطور الوعي الحزبي وبين تطور الوعي الجماهيري، وفقدان هذا التطابق اما ان يؤدي الى تحول الحزب الى مفهوم النخبة الفاشي اي الوصاية على الجماهير او الى التخلف عن الحركة الجماهيرية والعجز عن قيادتها وتطوير نضالها وتعميق وعيها.

رسم الرفيق المناضل حافظ الأسد، الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي - رئيس الجمهورية رؤيته لمهمة الثقافة واهميتها، وكانت الرؤية الشاملة التي تنظر من خلال علاقة ربط بين المجتمع والثقافة لاتنفصل ابدا.

قال في خطابه التاريخي امام مجلس الشعب في افتتاح الدور التشريعي السادس:

«والنهج السليم هو الذي يعطي الرؤية الواضحة لما هو كائن بلوغا لما ينبغي ان يكون ويميز بين التغير والتغيير بين الاصالة والتقليد بين النسخ والافادة فحالة التغير لاتبدأ من العدم كما انها لاتنبت من بذور نمت وترعرت في خارج بيئتها السياسية والاجتماعية».

لقد كانت مسيرة شعبنا مسيرة نضال تتعزز وفق نسق تطوري تشكل كل مرحلة من مراحلها مستوى ارقى من المرحلة التي تجاوزتها ففي حين كانت مسالة العلاقة بين القديم والجديد في المرحلة الاولى من عمر الثورة مهمة لتوضيح الهوية، كان التاكيد في مراحل تالية على اهمية تلازم الفكر والواقع تطويرا للفكر ذاته من جهة وفهما اوسع للواقع من جهة اخرى...

تلك هي العلاقة العميقة بين الفكر والواقع، ومن اجلها كان ذاك المسعى في مختلف الجوانب خدمة للثقافة والانتاج الثقافي.

التسلح بالمعرفة:

ان مخاطر النظام العالمي الجديد والسوق الشرق اوسطية لاتنحصر في الابعاد الاقتصادية فقط وإنما تمتد لتشمل البعد الثقافي والحضاري للصراع العربي - الاسرائيلي والتي ستؤدي بدورها الى خلق حالة من التصادم الحضاري والثقافي في المنطقة بين الحضارة العربية وبين الحضارة المعاصرة.

إن الرسالة المنوطة بالثقافة العربية التي تواجه تحديات كبيرة وكثيرة هي الاندفاع نحو تحقيق نهضة شاملة تتيح لها الدخول الى العالمية، وتعيد اليها

الشعور بالكرامة والفاعلية الانسانية، وجوهر هذه النهضة ليس شيئا اخر سوى المشاركة الايجابية المادية والروحية في الانجازات الحضارية ومجابهة التحديات التي تحيط بامتنا العربية من كل حدب وصوب في اصعب واخطر مرحلة تاريخية تمر بها هذه الامة من خلال التسلح بالمعرفة العلمية لكي لايتخطانا الزمن ونصبح في عالم النسيان.

ان انزلاق بعض المفكرين والادباء العرب في اتون مايسمى التطبيع الثقافي مع العدو انما هو اعتراف به ومعايشة له، لابل الاقرار في وظيفة التوطين لاسرائيل في المنطقة، اي جعل العقل العربي يتقبلها كظاهرة طبيعية، وهذه وظيفة مموهة بوعود اميركية عن شرق اوسط جديد يتم التزاوج فيه بين «العقل الصهيوني والموارد العربية»، والتطبيع الثقافي على قاعدة العلاقة الظالمة بين المضطهد والمضطهد وهنا يجب ان تكون الثقافة ثقافة المقاومة وليس ثقافة التطبيع.

دور المثقفين العرب:

ان مايحدد هوية المثقف العربي هو ذلك الدور الذي يقوم به في الصراع الاجتماعي القائم. وفي كثير من الانظمة العربية يتحتم على المثقف الصمت والرضوخ اذا اراد الامن والسلام لنفسه، واذا اراد تامين عيش مريح عليه خدمة الفكر المهيمن وقبول النظام القائم من دون تذمر او شكوى، واذا رفض الرضوخ تعرض للسجن والقتل. من هنا جاءت هجرة الادمغة والعقول العربية الى الخارج وحالة الاغتراب التي يعيشها عشرات الآلاف من الاساتذة والكتاب والمفكرين والعلماء والصحفيين العرب.

لهذا فان للمثقفين العرب دورا يقومون به في هذه المرحلة المهمة من تاريخ امتنا العربية، وهو الكشف عن ارادة الشعب العربي وتحليل مضمونها وتجسيدها في اطر فكرية واجرائية، ومن هنا يمكن للمثقفين الملتزمين بقضايا الامة ان يساهموا في كثير من المجالات... في حركة التحرر الاجتماعي وفي مقدمتها تحرير المرأة وان يكون لهم وزن في اتخاذ القرار السياسي من خلال تحديد صيغ الحلول العملية الممكنة والبدء في عملية البناء على اسس جديدة تؤمن للانسان العربي حقه وكرامته في ظل نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية والفكرية وعلى سيادة القانون وارادة الاكثرية، ولقد كان لسورية دور الريادة في هذا المجال بين الدول العربية، حيث أرست دعائم التعددية السياسية والاقتصادية والفكرية، ورسخت مفهوم سيادة القانون وارادة الاكثرية من خلال المنظمات الشعبية لقطاعات الشعب كافة.

غزو ثقافي ام تخلف ثقافي؟!

تزخر الادبيات العربية المعاصرة بالدراسات الفكرية والنظرية التي تتحدث عن الأمن الثقافي ومقاومة الغزو الثقافي، وبالتأكيد على ابراز مقومات الهوية والشخصية في الفكر والادب والثقافة وتعزيز القيم القومية والتراثية للوقوف في وجه القيم الثقافية الغازية.

فهل مانعانيه غزوا ثقافيا ام تخلفا ثقافيا؟

المسالة المهمة التي تغفلها الدراسات الفكرية النظرية واصحاب دعوات مواجهة الغزو الثقافي الغربي هي أن هؤلاء الدعاة يتجاهلون عن قصد مسالة الفروقات الحضارية الكبيرة بين الامكانات والتقنيات الهائلة للدول التي تمتلك الآلة الاعلامية ووسائل الثقافة والاعلام، وبين قلة او انعدام هذه الامكانات لدى الدول العربية، كما هو شأن معظم دول العالم النامي ومايتنتج عن هذا الخلل او الفارق في الامكانات من علاقة تبعية النامي للمتقدم، والضعيف للقوي في مجال انتاج الثقافة والمعرفة والبحث العلمي، ومن ثم مدى تأثير هذا الكم التقني في الانتاج الثقافي في ابراز قيم ثقافية جديدة بأبعادها ومضامينها ومدلولاتها، ولعل اصرار بعض الباحثين العرب على تجاهل هذه المسألة والتاكيد على ان المسالة هي مسالة غزو ثقافي اعلامي فقط هو نوع من انعدام الفاعلية الثقافية في اطار النمطية الضيقة للتفكير، فيكف يمكن الحديث عن الامن الثقافي في حين ان الاقمار الاصطناعية لاتنقطع عن الارسال لمدة اربع وعشرين ساعة في اليوم، والاقنية التلفازية مفتوحة كل هذه المدة، وليس لنا شيء سوى اننا مشاهدون؟!

المثاقفة وسرعتها في المرحلة الراهنة:

ماذا تعني «المثاقفة»؟ تعني قبل كل شيء ضرورة وجود ثقافات، تتصارع، تلتقي... او تختلف والمهم في ذلك عندما نقول: المثاقفة بين شعبين يعني ان كل منهما يملك ثقافة، والمشكلة في ان نقول بين هذا الطرف وذاك الطرف الذي لايملك ثقافة. وهذه المشكلة التي وقع به بعض دعاة التطبيع عندما نادوا بالمثاقفة بين العرب والاسرائيليين فهل هؤلاء يملكون ثقافة؟ انهم جاؤوا من قارات العالم وكل واحد منهم يحمل - اذا حمل - ثقافة البلد الذي جاء منه، ومن هنا تنتفي مسالة المثاقفة مع العدو الصهيوني مهما قيل ومهما كتب... وخطأ كبير ان يقال بذلك.

واذا خرجنا عن الاطار الاقليمي في هذه القضية فيمكن القول: ان العصر الحالي عصر المثاقفة حيث تجري فيه على نطاق واسع لم تعرفه العصور السابقة

رغم عدم انقطاع المثاقفة على مرّ العصور كحركة علاقة بين الثقافات وحضارات الشعوب، فالعصر الحالي افلح في تقريب المسافات الفاصلة بين جغرافيات الشعوب «بالطبع لصلحة الثقافات المالكة لآليات هذا التقريب، بما حقق من مواصلات واتصالات ظلت تعوز حضارات العصور السابقة. وقد بلغ من اتساع مدى عمليات المثاقفة وسرعتها في المرحلة الراهنة من العصر الحديث.

ان ثقافات العالم غير الحديث باتت تجهر علانية عن خوفها في ظل النظام العالمي الحديث، من تزايد هيمنة ثقافة الغرب عليها أكثر فأكثر فالميدان الاساس والارحب الذي تحصل فيه المثاقفة هو الاقتصاد الذي يتحمل كل اشكال المثاقفة والتطبيع الثقافي من غير ان يكون فيه للسياسة محل للموافقة عليه او عدم الموافقة، والمثاقفة تواكب (على نحو مباشر أو غير مباشر) كل عملية من العمليات التي تجري في كل محاولات هذا الميدان... عمليات الاستيراد والتصدير والمحاسبة والمعاملات المصرفية بحيث يختلط فيها الاقتصاد. اختلاطا بينا بالفكر والعلم والثقافة والسياسة: من الصحافة الى التكنولوجيا والكتب والكتابة، واساليب التفكير بواسطة الحاسوب «الكمبيوتر» ومختلف وسائل المعلوماتية.

نظام ثقافي عربي:

وفي ظل التحولات التي مايزال العرب يعيشون لحظاتها الحرجة لابد من نشوء نظام ثقافي عربي معاصر متماسك تتحرر في ظله ارادة الانسان العربي من كل قيد دون ان تضيق ساحة الاوطان ذرعا بعقله وفكره وابداعاته تمهيدا لانطلاقه في رحاب الانتاج الكوني واستكشاف رؤى المستقبل. هذا النظام الذي يجعل الثقافة العربية تقوم بدور بارز في حياة الامة العربية وتطورها. ذلك ان الثقافة هي المنارة والشعلة التي تنير درب الاجيال، بل تنير درب الشعوب نحو التطور والمعرفة، وتكشف الحقائق وزيف الادعاءات.

ان الامة العربية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها بحاجة الى ثقافة عربية معاصرة تكون سلاحا في ايدي قوى التقدم والحرية والديمقراطية التي تسعى الى تحرير الاوطان وبنائها وتقدمها. فالقوى السياسية، والاحزاب التقدمية تبدأ نضالها دائما انطلاقا من تعبئة وتوعية الجماهير الشعبية وتعتمد على هذه الجماهير الواعية في صراعها مع اعدائها، وكذلك القوى المعادية للشعوب تسعى دائما قبل وبعد سيطرتها لضرب ومحاصرة الافكار والمفاهيم الوطنية والتقدمية، وتسعى لتزييفها وتشويهها من خلال بعض المثقفين ووسائل الاعلام المختلفة.

النظام الاعلامي العربي والنظام العالمي الجديد:

لاشك أن بوادر التغيير في وضع الاعلام العربي قد بدأت تظهر في اكثر من دولة وعت هذه الحقيقة لانها ايقنت انه في عصر «القرية الكونية» مع الشبكات الفضائية التي تبذر «المدار الفضائي الثابت» انعدم مفهوم الزمان والمكان اعلاميا. فالخبر في اقاصي الارض يسلك طريقا سريعا، يقطع المسافات الطويلة عبر لحظات. فانفجار اوكلاهوما، أو انقلاب قطر الابيض، او زلزال اليابان، او محاولة اغتيال الرئيس مبارك، أو أعاصير بحر الكاريبي، او الانفجار في السعودية فلم تمر عليها سوى مدة وجيزة جدا حتى انسكبت اخبارها في اذان مئات الملايين من المستمعين في انحاء العالم. فالمصري، والقطري، والياباني والسعودي... الخ.... تلقى اخبار بلاده من شبكات خارجية قبل ان يتلقاها من وسائل اعلامه الوطنية.

ان مئات الاقنية التلفازية تبث برامجها المختلفة والمتنوعة ولم يستطع اي بلد في العالم ان يغلق ابوابه في وجه الثورة المعرفية الاعلامية – الاعلانية. واذا كانت بعض البلدان ومنها العربية بالتحديد تتجاهل ذلك، فانها تقع في خطأ لان المواطن اصبح نهبا للاعلام الذي يصل اليه، وهنا تكمن المشكلة اذا لم يكن الانسان هذا قد حصن ثقافيا من الداخل بحيث لايتأثر ابدا بما يسمعه ومايراه، ويمكن ان تقع هذه البلدان في مأزق الاختناق الاعلامي، اي عزوف المجتمع عن الاستهلاك الاعلامي للوسائل الوطنية، والاتجاه نحو وسائل الاعلام الخارجية لاستقاء الخبر الصحيح، والبرنامج الجيد. كما ستكون هذه الحال مرتعا خصبا لتفشي الشائعات، وهي اخطر فيروس اعلامي يصيب المجتمع، لان تسرب شائعة ماضد نظام قائم فيحاول هذا النظام صدها بتسريب شائعة مضادة، وبهذا الشكل تقوم حروب الشائعات.

ومن دون الخوض في التحليلات العلمية لامور اعلامية فان المختصر في هذه القضية هو ان نظاما اعلاميا قديما لايمكن ان يتماشى مع عصر جديد مشرع الابواب والنوافذ على الانفتاح، سيترك المجال رحبا امام غلاة التطرف بشكليه التزمت والتحرر للتأثير في عقول الشعب العربي

بدأ العالم يتغير، والثورة العلمية تشق طريقها لتشكل مجتمعات انسانية غير مسبوقة، تحكمها قيم جديدة واساليب حياة مستحدثة لم يشهدها القرن العشرون من قبل حيث ان النمو الاقتصادي اصبح هو الهدف الاكبر والكفاءة السياسية والادارية في ادارة الاقتصاد القومي في مواجهة الاقتصاد الكوني، واصبح هو التحدي الحقيقي «للنخب» السياسية الحاكمة في اغلبية البلدان لضبط

حركة المجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي، واصبح نفسه الاستراتيجية التي تحاول مختلف الانظمة السياسية صياغتها وبلورتها وتنفيذها.

اذن ينبغي ان نفكر عالميا ولكن ان ننشط محليا على الدوام، وبعبارة ادق يجب ان نفتح اعيننا على العالم ومايدور فيه ونتابع بدقة اجندة التفكير العالمي. ولكن دون ان ننسى الوسط المباشر الذي نحيا فيه وعمق الزمن الخاص بهذا الوسط بوحي من اهدافنا ومبادئنا وقيمنا الحضارية، ومثلنا العليا، مع توجه حثيث نحو النهل من ينابيع الحضارة العالمية ومواكبة التطور والمعاصرة دون المساس بالحقوق والمبادىء، ولكن علينا ان نحصن أرضنا العربية، وفكرنا العربي... علينا ان ندفع باتجاه نهضة علمية حضارية وشاملة تكون سلاحا لنا في مواجهة التحديات من امثلة التصادم الثقافي او مايسمى ايضا الغزو الثقافي، وايجاد نظام ثقافي عربي معاصر يلعب دورا بارزا في حياة الامة العربية وتطورها.

واذا كان الغزو الثقافي لايجد مرتعا خصبا له الا في البيئات الثقافية المتخلفة فلنتسلح بالعلم والمعرفة والتحصين الفكري – القومي – وان المثقفين العرب معنيون بمواجهة العقل الانهزامي بين صفوفهم وتغليب الخط المقاوم لانه احتياط الامة في ازمة الانهزام السياسي.

المراجع

- خطب الرفيق الامين العام للحزب.
- ادبيات الحزب
- ناديا خوست – مجلة افكار الاردنية
- ملحق جريدة الثورة الثقافي ١٤/١١/١٩٩٥.
- جريدة الشرق الاوسط ٢٧/٦/١٩٩٥ و ١١/٧ و ٢٤/٨ و ٣١/٨ و ١٥/٩ و ٢٥/٩/١٩٩٥.
- الاسبوع الادبي ١٤/٩ و ٢١/٩ و ٦/١١
- الحياة ١٤/٧ و ١٩/٨ و ٢٠/٩/١٩٩٥ و ١٨/١٠/١٩٩٥.
- السفير ٦/٢ و ١٥/٩ و ٢٥/٩/١٩٩٥
- القبس ٧/٧ و ١/٩/١٩٩٥
- دراسات عربية ايلول /١٩٩٥.
- النهار ٣/٨ و ١٠/٨/٩٥
- تشرين ٢٧/٦/٩٥
- الدفاع العربي ١/٩/٩٥
- النداء ٢١/١/٩٥
- معلومات الاسبوع – مركز المعلومات القومي – ٢٣/٧/٩٥

التصحيح والتحولات
الديمقراطية والاجتماعية في ربع قرن

الرفيق :د. فايز عز الدين

مقدمة :

ربع قرن مضى على العصر التاريخي الذي بدأ بظهور القائد حافظ الأسد في حركة تصحيحية على رأس قواعد حزب البعث العربي الاشتراكي من أجل انهاء حالة عدم الاستقرار الفكري والسياسي التي كانت تتسم بها المرحلة السياسية في سورية منذ ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ حتى فجر ثورة التصحيح الداخلية في الحزب في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ .

واننا اليوم حين نستلهم عظمة هذه الفترة من تاريخ سورية العربية سنجد أنها رغم كونها فترة قصيرة في عمر الزمان لكنها عظيمة جدا بانجازاتها على كافة صعد بناء الدولة، والمجتمع في سورية الحديثة سورية التي انتقلت من دولة في العرب الى قلعة العروبة صامدة يلامس اليها مواطنوها ، والمواطن العربي على ارض الأمة العربية . وكذلك انتقلت من دولة في القرار العربي — حربا أم سلما — الى دولة القرار العربي الصامد والمتمسك بالثوابت القومية ، وبحقوق الأمة والجماهير . ان الفترة منذ صبيحة الحركة التصحيحية حتى يومنا هذا تشهد على عظمة ما جاء به القائد التاريخي حافظ الأسد عبر البيان التاريخي للقيادة القطرية المؤقتة وما قام بانجازه بوتيرة عالية الجهد لا تجارى . وليس لها مثيل في تاريخ العرب السياسي .

أولا : بيان القيادة القطرية المؤقتة برنامج وطني ، قومي :

ان قراءة جديدة — على قمة ربع القرن المنصرم — في البيان التاريخي للحركة التصحيحية المجيدة تجعلنا نستحضر في الذاكرة الملامح الكبرى لتعقيدات الوضع العربي . ولاسيما مما افرزته مرحلة ما بعد عدوان الخامس من حزيران الصهيوني — الامبريالي على الأمة العربية عام ١٩٦٧ من مهمات قومية تحررية وحدوية تستدعي من الأمة العربية استنهاض قواها الحية كاملة كي تتمكن من تحرير الأرض العربية ، وازالة آثار العدوان من جهة ، ومن ثم كي تتمكن من الرد على مخططات الاستعمار الغربي التي لا تزال تحمل روح سايكس — بيكو وترمي الى تمزيق وحدة الجماهير العربية قطريا ، وقوميا وتبديد طاقاتها كيلا لاتوضع هذه الطاقات في خندق واحد ، وتقاوم في جبهة قومية يعز على العدو الصهيوني ان يصمد امامها فيتراجع هذا الكيان الاسرائيلي الغاصب للأرض العربية ، ويتراجع معه اكبر تحد للوجود القومي العربي من المحيط الى الخليج وفي مواجهة هذه الوضعية الحرجة التي كانت تفرض على الأمة العربية بتأثير الهجمة الصهيونية — الامبريالية كان البيان التاريخي للحركة التصحيحية المجيدة اعلانا حازما عن روح المقاومة في الأمة العربية . وبرنامجا سياسيا ناضجا منطلقا من مبادىء **حزب البعث العربي الاشتراكي** وقرارات مؤتمراته القومية والقطرية ورؤية علمية موضوعية في النظريات الجديدة للعمل الوطني والقومي والدولي حيث دخلت سورية منعطفها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يستطيع حل المسائل القومية التحررية الوحدوية الملحة والعاجلة .

ان البيان المعني لم يعد حين نقرؤه اليوم بمثابة وثيقة تاريخية هامة في التاريخ النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي وحسب بل يصبح هذا البيان أهم مشروع عملي سياسيا ، واقتصاديا واجتماعيا لبناء وتشييد النظام السياسي والاجتماعي لسورية الحديثة وفق الرؤية الاستشرافية الصائبة **للقائد المناضل حافظ الأسد** ومنطق العمل التاريخي الحكيم .

وعليه ، فان ما يبرهن على هذا الذي نذهب اليه من توصيف علمي للبيان التاريخي المعني هو ان روح هذا البيان ، ونصه اعلنا بجرأة ثورية مطلوبة آنئذ عن :

أ — رفض عقلية الانعزال عن الجماهير التي فرضتها القيادة المناورة ، والعمل على تمتين اللحمة مع جماهير الحزب .

ب — رفض تسخير السلطة لاذلال المواطنين وهدر كراماتهم ، والعمل على اقامة سلطة الجماهير .

ج — رفض بيروقراطية الدولة والادارة والعمل على ان تقام دولة للقانون تقيم وزنا كبيرا للانسان

د — رفض سياسية تفتيت القوى الوطنية التقدمية داخل القطر ، والعمل على اقامة جبهة وطنية تقدمية .

هـ — رفض سياسة الانغلاق عن الوطن العربي ، والعمل على اتباع سياسة تضامنية تجمع العرب .

و — رفض سياسة الجمود العقائدي في التعامل الدولي واستبدالها بسياسة العقلانية المبدئية الحكيمة .(١)

وهكذا اصبح البيان يمثل اكثر من الية مبدعة داخل الحزب وبعظمة برنامجه استنهض الحزب بقوة مناضليه من أجل تولي دوره النضالي السليم ، ولم تمض الفترة الوجيزة حتى عادت الصلة المتفاعلة بين الحزب وجماهيره . وعادت الثورة ثورة الحزب الى قواعدها الشعبية في ظل حركية سياسية ، واقتصادية واجتماعية عبأت قوى الثورة ، وحشدت جماهير الشعب من أجل المعركة القادمة مع العدو الصهيوني لتحرير الأرض العربية المحتلة ، وإحقاق الحقوق التاريخية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في أرضه وكيانه الوطني .

ان نقطة التركيز في البيان التاريخي للقيادة القطرية المؤقتة أرادها القائد حافظ الأسد ان تكون على حشد الطاقات الشعبية ، ووضعها في خدمة معركة تحرير الأرض ، والانسان في سورية والوطن العربي . ولأول مرة — في تاريخ الحزب يتم تطوير لتجربة الحزب في قيادة الدولة والمجتمع حيث اراد القائد المناضل حافظ الأسد — وهو يرسم ببصيرة سياسية استشرافية الدور الجديد للحزب — ان يقوم الحزب بتطبيق تجربة الحزب القائد للدولة والمجتمع بدلا من تجربة الحزب الواحد لتوسيع جبهة الشعب الداخلية والعمل على انجاز المهمات التحررية ، والقومية الوحدوية ، ولا سيما حين يكون العدو مدعما بكامل القدرة الرأسمالية الغربية في الاقتصاد ، وتكنولوجيا السلاح والتسليح اولا ، وحين تكون معركة التحرر الوطني ، والقومي من مسؤولية كافة قوى الشعب السياسية ، والاجتماعية والدينية ثانيا (٢)

وتأسيسا على ذلك فقد كانت توجهات العقلانية السياسية والمبدئية القومية

التي يتسم بهما **قائد مسيرة الحزب ، والشعب التاريخية الرفيق المناضل حافظ الأسد** واضحة ، وصريحة وحازمة في وجوب ان تتكثف جهود الحزب بعد ان انجز وحدته الداخلية وصار يتمتع بالقدرة القيادية المطلوبة لتحقيق الأهداف التالية :

أ — الحوار الوطني مع الأحزاب الوطنية التقدمية الموجودة في سورية والتي لها تاريخها السياسي وتطوير العلاقات معها باتجاه اقامة جبهة تقدمية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي . وقد اوضح الحزب — في هذا المجال — رؤيته الجديدة لمفهوم الحزب القائد في ان وجود جبهة من القوى الوطنية ، والقومية التقدمية لا يتعارض مع مبدأ الحزب القائد وخاصة حين تفرض الظروف التاريخية مثل هذه الحالة .

ب — وضع الأساس الدستوري السليم لدولة البعث باعتباره الحزب القائد للدولة والمجتمع في سورية ، وجعل هذه الدولة دولة للقانون والعدل والديمقراطية وصيانة كرامة الانسان .

ج — استكمال البناء التنظيمي لجماهير الشعب في منظمات شعبية خاصة في كل قطاع والعمل على اعطاء هذه المنظمات دورا فعالا في قيادة عملية التحويل الاشتراكي ، وممارسة الرقابة الشعبية على اجهزة الدولة

د — بناء اقتصاد سوري قوي يتعايش فيه القطاع العام صاحب الدور الأساسي في عملية التنمية التي تقوم على الربط بين ضرورات المعركة ، وحاجات الشعب الأساسية ، مع القطاع المشترك الذي يساعد في تقوية اقتصاد البلد ويشجع على الاستثمار فيه ، مع القطاع الخاص الذي يمكن له ان يسد كل ثغرة استهلاكية او غيرها ويطور مبادرة الفرد العربي السوري على العمل المنتج ، والمهنة الحرفية التقليدية التي لها شأن كبير في الاقتصاد الوطني عبر التاريخ .

هـ — متابعة بناء ، وتطوير القوات المسلحة من أجل القيام بواجبها على الوجه الأكمل في معركة التحرير القادمة ، ، ومن أجل ان يكون جيش سورية جيش الشعب وجبهة من جبهات النضال الوطني ، والقومي لتحقيق مبادىء الحزب في وحدة العرب القومية

و — استكمال بناء ديمقراطية النظام السياسي لسورية من خلال تشكيل مجلس الشعب الذي يضم ممثلين عن الحزب والمنظمات الشعبية والمهنية والقوى والعناصر التقدمية بهدف ممارسة التشريع ووضع الدستور الدائم للبلاد .

ومن خلال اصدار قانون الادارة المحلية حتى يأخذ شعار الديمقراطية

الشعبية ابعادعه الكاملة . ومن ثم تهيئة كافة الظروف للاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية العربية السورية حيث فاز حينها القائد المناضل حافظ الأسد باجماع شعبي لم يشهده تاريخ سورية من قبل.

ز — رسم سياسة عربية ودولية تستطيع معها سورية أن تحشد الطاقات العربية في المعركة المصيرية مع العدو الصهيوني وتعزز استراتيجية الكفاح المسلح ، وتحقق خطوات وحدوية مع الدول العربية من أجل تقوية الموقف العربي الداعم للثورة الفلسطينية ، ونضال الشعب العربي الفلسطيني لتحرير ارضه ، واقامة كيانه الوطني ورسم السياسة الدولية بما يطور العلاقة مع الدول الداعمة لقضايانا العادلة والقوى التحررية في العالم، وربط علاقاتنا مع اي دولة في العالم الراسمالي بمقدار مواقف هذه الدولة من قضايانا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية .

ومن الجدير بالتسجيل التاريخي للرفيق المناضل حافظ الأسد قائد المسيرة هو ان ما تضمنه هذا البيان من برنامج عمل وطني ، وقومي وعالمي قد تحقق في أقصر زمن ، بكل ما فيه من رؤية مبدعة تتجاوز حدود البرهة التاريخية إياها لتلتقي مع كل متغير سياسي او حزبي او اقتصادي سوف تاتي به ايقاعات القادم من تطور العالم ولا سيما بوجود التسارع المدهش للثورة العلمية التكنولوجية التي كانت تشير معطياتها الى التطورات المستقبلية على صعيد العصر ، ونظرياته الايديولوجية وهيكلياته وتحالفاته والحال كذلك فقد كان البيان التاريخي يمثل — في برنامجه — بعدا مستقبليا هاما من خلال :

١- التركيز على اختيار الصيغة المناسبة للديمقراطية الشعبية التي تنطلق من قانون الخصوصية الوطنية وتنسجم مع مجمل الارث الثقافي ، والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي للشعب العربي في سورية .

٢- التركيز على تطوير تجربة الحزب — في قيادة الدولة والمجتمع — من الحزب الواحد الى الحزب القائد واعتماد مبدأ التعددية الحزبية والسياسية والاقتصادية بعقل مفتوح مستنير .

٣- التركيز على ان الانسان هو غاية كل حركة ثورية أصيلة ، فحريات المواطنين ، وكراماتهم مصانة بما ينسجم مع شرعة حقوق الانسان.

٤- التركيز على مبدأ التنمية الشاملة والمتوازنة للوطن والانسان بم يشكل الربط العضوي بين مقتضيات التقدم،والتطور على مستوى المسألة الاقتصادية

التي تخدم متطلبات المعركة المصيرية مع العدو الصهيوني الذي يحتل ارضنا وبين انعكاس هذا التقدم على البنية الاجتماعية للشعب في سورية ، او على الواقع الاجتماعي آنئذ .

وعبر هذا البرنامج الوطني والقومي والعالمي الذي تضمنه بيان القيادة القطرية المؤقتة دخلت سورية في ظل القيادة الحكيمة للرفيق المناضل حافظ الاسد مرحلة التأسيس السليم لقيام سلطة الشعب التي تطرح على نحو جدي المعادلة التالية :

— بناء الدولة واستكمال نموها اولا . أم بناء الديمقراطية وترسيخها ؟

وهذا ما استطاعت حكمة القائد التاريخي حافظ الأسد حله بعمل تاريخي يتلازم فيه طرفا المعادلة كما سيأتي

ثانيا : من بناء الديمقراطية الراسخة الى ترسيخ دولة مكتملة النمو :

الباحثون في التاريخ الاجتماعي العربي سيقفون على حقيقة تاريخية هامة مفادها ان الأزمات السياسية المتلاحقة التي يعاني منها العرب ليست — بالطبع — وليدة الحاضر العربي ومشكلاته ، او وليدة الراهن وحده ولايمكن أن يقومها الباحث بانها نتيجة لحظاتها الآنية المعزولة . وانما هي أعراض لتراكم واقع موضوعي طويل الأمد تداخلت فيه عوامل المكان والزمان والتكوين الجمعي او بمعنى آخر عوامل الجغرافيا والتاريخ والتركيبة المجتمعية العامة المتوارثة . والتي لا تزال تمتد الى عمق الحاضر المعاش في مختلف مظاهره واعراضه التي يعانيها العرب اليوم.

ويتفق البعض من علماء الاجتماع العرب — في تأويلهم للتاريخ السياسي العربي والاسلامي على امتداد عهوده على ان امور العرب خلال ما انصرم من حقب تاريخية وما توالت على ارضهم من غزوات أجنبية وما حققوه من انتصارات عليها لا تزال امورهم السياسية تدار بمنطق ادارة الأزمة ، وليس بمنطق الحالة الطبيعية .

وبناء على هذا الرأي فان الدارس لظواهر الحالة السياسية عند العرب لا يستطيع ان يغض النظر عن امتداد خيط واحد متصل من حس الأزمة المزمنة في نسيج الحياة السياسية للعرب ماضيا وحاضرا . وهذا يعني ان العرب — رغم ما حققته حضاراتهم والاسلامية خاصة من غنى روحي وعلمي وانساني واخلاقي الا ان انجازهم السياسي كان اضعف جوانب حضاراتهم حيث لم يتمكنوا من

ترسيخ تقاليد مؤسسية لتشييد السلطة، بل إن نفرا من مفكري الأمة قد دعوا الى مقاطعة السياسة تجنبا لأخطارها (محمد عبده وقبله الامام الغزالي) ولاحقا - أي بعد الغزالي قال ابن تيمية:

«إن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة. ولاينصر الدولة الظالمة وإن كانت مؤمنة».

نسوق هذه الاقوال حتى ندلل على أن العرب - عبر تاريخهم السياسي - استمروا مفتقدين للرابط الامثل بين اهل الفكر، وأهل السياسة حتى ظهر لدى البعض منهم - أي من المفكرين - يأس بين من إمكانية تحقيق دولة عادلة مؤمنة على ارض العرب. وفي هذا السياق يمكن أن نرد الظواهر السياسية العربية الراهنة في الدولة القطرية القائمة، ولاسيما لجهة التعاطي مع الخارج دون الاخذ بعين الاعتبار المصالح القومية للعرب من محيطهم الى خليجهم او العكس، الى حس الازمة المتواصل في نسيج الحياة السياسية للعرب، والى عدم توافقهم على تقاليد راسخة للدولة السياسية بما يحقق العدالة، والايمان (بما يعنيه من اخاء بين افراد الشعب، ومن انسانية كاملة)(٣).

وحين ننظر في واقع الامة العربية التي افتقدت لدولتها القومية منذ القرن الثاني عشر الميلادي ولما تزل سنجد أن توجهات الدول العربية الراهنة - بدون الروح القومية الوحدوية المتطلعة دوما لاعادة بناء الدولة القومية للعرب - لاتعني شيئا فيما يتعلق بإخراج الامة العربية من حالة الاستثناء التاريخي التي تحياها في واقع التجزئة المفروضة عليها بتأثير الاستعمار الغربي الاوروبي، والعودة الى الوضع الطبيعي التاريخي الذي كانت تحياه، ولاسيما في زمن الدولة الاسلامية العربية القوية(٤).

إن هذا الحال التاريخي للامة العربية كان في مجال الرؤية الحكيمة للقائد المناضل حافظ الأسد بالتأكيد وهو يرسم الملامح المطلوبة من أجل بلورة أسس واضحة للنظام السياسي في سورية الحديثة تقوم أول ماتقوم على التنظيم السياسي للسلطة على أن الشعب هو قاعدة الحكم وأساسه. والحكم هو مشاركة بين أوسع الجماهير، وأن على الشعب أن يمارس سلطته على أوسع مدى، وفي كل مجال، وأن يكون هو صاحب القرار، وصاحب السلطة الرقابية عبر المؤسسات الدستورية.

وفي كافة خطاباته التاريخية كان الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام

للحزب **رئيس الجمهورية** يؤكد على ضرورة تعاظم أدوار الجميع، أي جميع قطاعات الشعب على قاعدة توسيع، وتوزيع السلطة والمسؤولية بما يضمن أوسع مشاركة جماهيرية في شؤون البلاد.

كذلك، ومنذ فجر الحركة التصحيحية وجه القائد الى ضرورة رفع الوصاية عن المنظمات الشعبية، وعدم التدخل غير المشروع في شؤونها التنظيمية، واليومية واعطائها حق الرقابة الشعبية الكاملة على أجهزة الدولة واحداث المنظمات الشعبية اللازمة لاستكمال تنظيم الشعب جميعه في منظمات خاصة في كل قطاع باعتبار أن التنظيم ضرورة اساسية من ضرورات العمل الناجح، والشعب المنظم هو الشعب الاكثر قدرة على ممارسة السلطة وتكوين لدولة المؤسسات الفاعلة، وتطوير ديمقراطية النظام السياسي دوما بما ينسجم مع المعطيات الثقافية، والتراثية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لهذا الشعب نفسه(٥) **وهنا بدأت تظهر للحياة السياسية العربية حكمة القائد الأسد وهو يبني الدولة السياسية في سورية بتلازمية بارعة في الربط بين حدي معادلة البناء للدولة، والديمقراطية كصيغة في الحكم.**

فالدولة - ككيان حقوقي وسياسي - تقوم على أساس ان الشعب يجب ان يحكم نفسه، بنفسه، ولنفسه **(أي يكون الشعب بهذا الحال مصدر الحكم، ووسيلة الحكم، وغاية الحكم). فالدولة في هذا المسعى هي دولة المؤسسات، والمجالس التمثيلية التي تقوم على الارادة الشعبية، وقانون الانتخاب الحر المباشر.**

والديمقراطية هي - كما رسمها القائد - صيغة تنظيمية لممارسة الحرية، وهي الاطار الذي يمارس فيه المواطن حقه، وواجبه وفق الظروف المرحلية التي يعيش فيها الوطن والمجتمع، أي إن الديمقراطية صيغ نموذجها في سورية في فترة مابعد الحركة التصحيحية على اساس التنظيم الذي يوفر الحرية، ويصونها. فالتنظيم خطط له ان يشمل كل قطاعات المجتمع، وشرائحه في منظمات شعبية، ونقابات مهنية، واحزاب وطنية تقوم على اساس ممارسة المواطن للعملية الانتخابية ممارسة واعية ومسؤولة في اختيار قياداته في هذه المنظمات، والنقابات والاحزاب، وفي جميع المؤسسات التمثيلية الديمقراطية الدستورية.

وقد عمق القائد مفهوم ممارسة الديمقراطية الشعبية في سورية بشكل أكبر عندما اعطى الحق الطبيعي لهذه المنظمات، والنقابات، والاحزاب الوطنية التقدمية في اطار الجبهة الوطنية التقدمية بالمشاركة اليومية في

التخطيط والاقرار، والتنفيذ، والرقابة في الدولة السورية الحديثة، وكذلك حينما اعطى الحق للعمال في التشريع لقوانين العمل عبر منظمتهم اتحاد نقابات العمال، وللفلاحين – عبر منظمتهم – في التشريع لقوانين الزراعة، وللشباب – عبر منظماتهم من الطلائع الى الشبيبة الى الاتحاد الوطني الى الاتحاد الرياضي العام – بالتشريع للقضايا المتعلقة بالتعليم والتنشئة السليمة، وللنقابات المهنية كذلك الامر الذي يعطي النظام السياسي في سورية خصوصية كبيرة، وميزة كبيرة من حيث التمثيل الديمقراطي الصحيح لجماهير الشعب عما يعرف في العالم من نماذج للديمقراطية الرأسمالية او الاشتراكية.

وهنا صار يمكننا ان نقول: إن هذه التجربة السورية في قيام الدولة المكتملة، وترسيخ الديمقراطية الشعبية فيها قد اعطت للدول العربية الموجودة افضل نموذج لدولة ديمقراطية، او لديمقراطية الدولة الشعبية العادلة. ومصداقية هذا الرأي موجودة في القدرة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي تمتلكها **دولة البعث والقائد الأسد** منذ فجر الحركة التصحيحية حتى اليوم، وفي النتائج العظيمة التي حصلت عليها هذه الدولة في التاريخ السياسي المعاصر للعرب منذ حرب تشرين التحريرية ٦/١٠/١٩٧٣ الى التصدي لكامب ديفيد وسد الطريق لتعميمه، الى هزيمة المؤامرة الرجعية المدعمة من اسرائيل والغرب الرأسمالي، الى التصدي للغزو الصهيوني للقطر اللبناني الشقيق ودعم المقاومة الوطنية اللبنانية وتحقيق الهزيمة للاحتلال، الى خلق اعظم ظاهرة نضال وطني في تاريخ العرب هي الحرب الاستشهادية، الى وقف الاثار المدمرة للحرب العراقية التي شنها نظام صدام حسين ضد الثورة الايرانية الاسلامية، الى منع اسرائيل، والداعم الغربي من خلق سابقة على ارض العرب في العصر الراهن من ان اجنبيا يحمي عربيا من عربي بعد غزو صدام للكويت، الى المحاولات المتواصلة لاستعادة التضامن العربي وعدم تمكين مخططات تعريب الصراعات في المنطقة العربية من النجاح، الى مواجهة المتغيرات الدولية بحوار العقل الديمقراطي المتألق لتجربة رائدة، الى تثبيت نجاحات سورية في سياسة الاعتماد على الذات وعدم اللجوء في اقتصادها الى خارج حدودها وتحرير القرار السياسي لسورية من كل امكانية للضغط الامبريالي، الى دخول مرحلة الاستقرار، والامن، والبناء باعظم سوية تعرف بها دولة في عالمنا المعاصر، الى ممارسة حالة الند الكامل الارادة والقوة للعدو الصهيوني والداعم الغربي له في معركة السلام القائم على العدل

منذ انطلاق المبادرة الامريكية الى مدريد الى آخر ماوصلت اليه المباحثات بما يظهر القوة التفاوضية لسورية على انها ليست حصنا لها وحسب بمقدار ماهي حصن للحقوق العربية كاملة، والامة العربية من الخليج الى المحيط.

إن دولة في العروبة تمتلك هذه الامكانات، ويقودها **بحكمته القائد العربي حافظ الأسد** تزداد في كل يوم تمثيلا للامة، وتصبح في كل يوم نموذجا يقتدى ولاسيما في براعة الربط بين التقدم في البناء المادي الحضاري، وانماط التحولات الاجتماعية المستحدثة كما سنرى.

ثالثا: تلازمية البناء المادي الحضاري، وانماط التحولات الاجتماعية المستحدثة:

لقد كان مدار التوجه والرؤية الثاقبة لقائد المسيرة التاريخية للحزب والشعب **الرفيق المناضل حافظ الأسد** أن ترسم سياسة التنمية الشاملة المتوازنة بما يتناسب دوما مع طموح الحزب والقائد في اجراء تواكب مستمر بين عملية التطور في الحقل المادي، وأنماط التحولات الاجتماعية المستحدثة حتى لاتكون الفجوة بينهما مهددة للتقاليد الاجتماعية الاصيلة للشعب، او لقيم التماسك والوحدة المجتمعية المطلوبة بشكل دائم.

ان سياسة التحولات الاجتماعية الحكيمة التي رسمها **القائد حافظ الأسد** قد جنبت سورية مخاطر ماستحدثته الحضارات الاوروبية المتطورة، او الاقتصاد التكنولوجي الاوروبي الغربي، والامريكي لاسيما بعد الثورة التقنية الثالثة التي هي في حقل المعلومات، والمواصلات والاتصالات والاعلام حيث يرى الناقد هولك هولمر (صاحب المدرسة الفرانكفونية في دارسة المجتمع) التالي:

ان ثورة الحداثة في اوروبا قد ساهمت في انسحاب الفكر السحري، وحررت الانسان من كل الضغوط الغيبية عليه وخاصة بعد الثورة الفرنسية التي اعطت اسسا فكرية تطابقت مع تحولات اجتماعية انغمست داخل المجتمع الواقعي رغم المقاومة لها، واعتمدت على فكر عقلاني لايخلط بين الدنيوي، والمقدس، وقد قامت الحداثة الكلاسيكية الاوروبية على اساس العقلانية، وحرية الفرد، والتقدم الاجتماعي. واعتمدت اعتمادا كليا على العقل الموضوعي الذي يستخرج الافكار الابدية، ويجعلها دعما للانسان.

أما ثورة الحداثة الجديدة (أو مابعد الحداثة كما يسمونها ايضا) فقد بدأت منذ السبعينات من هذا القرن حينما انهارت فكرة التقدم المنبثقة اساسا عن التنوير والتي امتدت على الساحة السياسية و الاجتماعية في القرن التاسع عشر،

وبالرغم من انجازات ثورة الحداثة في تلك الفترة التاريخية الا ان الغرب قد وصل الى مأزق تمثل في انتهاك المجتمع التقليدي، والفكر العقلاني، ومن هنا برزت مقدمات فكرة مابعد الحداثة حيث بدأت بالهيمنة مع بناء المجتمع الصناعي حين أخذت المؤسسة والانتاج الضخم، والاستهلاك الجماهيري، والاتصال الجماهيري تلغي مفهوم الامة، والطبقات الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر، وصارت القوى المسيرة للمجتمع لاتعتمد على طبقة بعينها بمقدار ما اصبحت خليطا سياسيا، ونقابيا، ورجال اعمال، واصحاب نفوذ وعندئذ جميع الوظائف التقليدية في الدولة والمجتمع قد فقدت مكانتها.

ويتابع هولك هولمر نقده للمجتمع الاوروبي فيرى ان الحداثة الاوروبية قد اعتمدت على العقل الموضوعي كما اسلفنا بينما تعتمد فكرة مابعد الحداثة على العقل الموظف الوسائلي الذي اصبح يسيطر على العقل الموضوعي باعتباره لم يعد يرمي الى تحري الحقيقة، والقيم الانسانية بل اصبح همه الهيمنة بالتقنية على الطبيعة والانسان ويعتبر هولمر ان وحدة العالم قد فقدت بهذه القطيعة بين الفرد، والمجتمع.

ومع ان هذا الراي يمكن ان يناقش من زاوية ان العقل الموضوعي لم ينته دوره بعد الا ان استفحال الازمة الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية في العالم الغربي، وتعرضها لنقد الانسانية الحديثة لابد ان يمنح هذا الأراء من المدرسة الفرانكفونية مشروعية تاريخية.

وتتلخص افكار التجديد لدى مفكري مابعد الحداثة في نقطتين:

الاولى: اتجاههم لتغليب التقني الاقتصادي على المجتمعي الثقافي.

الثانية: انهيار الفكر النقدي الموضوعي، وتعويض فكر مابعد الحداثة بتيارات متعددة.

ويرى د. ليوتار (أحد المشتغلين في علم الاجتماع) ان الحداثة الجديدة حداثة فعالة انعدم منها المعنى الموضوعي. ويمكن وضعها بالاستهلاك السريع، وهي ترتكز على ماهية، وامكانية المعرفة حيث إن الانسان لم يعد يهتم بالطوباويات المنتهية التي تتطلع الى الحرية المطلقة، والعدل لانه الخليط السياسي والنقابي ورجال الاعمال الذين صاروا يسيرون المجتمعات الاوروبية قدموا للانسان خيارا اخر هو تنمية القوة والاتصال، وجعلوا من المعرفة والعلم بضاعة تباع وتشرى وهدفها الترويج.

وتعتمد نظريات د. ليوتار على ان المعرفة الملتصقة بتكوين الفكر لم يعد

معمولا بها باعتبارها تحولت الى بضاعة هامة، ورغم انها - على سبيل المثال - أساس التقدم بالنسبة للدول النامية الا ان الحصول عليها يحتاج الى جهود، وسياسات، وأموال. والحروب القادمة - من وجهة نظر ليوتار - هي حول المعلومات ومن اجلها (٦).

ومن المفكرين الافرنسيين الذين اعتمدوا على ماهو اجتماعي واقتصادي المفكر بودريار الذي يعترف بأن المجتمع الاوروبي قد وصل الى حالة مزرية من الانحلال والتفكك على المستوى العام بالنسبة للمجتمعات، وعلى المستوى الخاص بالنسبة للافراد حيث لم يعد هناك ضابط اخلاقي بعد تدمير القيم المجتمعية القديمة.

وفي مثل هكذا آراء لعلماء الاجتماع الاوروبيين نتوصل الى اثبات حقيقة ان التطور، والتقدم في الحقل المادي الحضاري في اوروبا لم يتواكب مع تطور مناسب في انماط التحولات الاجتماعية المستحدثة، ولذلك ظهرت فجوة بدا معها المجتمع الغربي الرأسمالي انه بات مفككا دون نظام اجتماعي سليم لان التقنية واستفحال التقسيم الجديد للعمل قد واجه عالم الرغبة، والتفرد، والهويات، وهذا ماكان له كبير الاثر في تراجع القيم الاصيلة في المجتمع الاوروبي، واستبدالها بقيم الاستهلاك القائمة على فك الوحدة الاجتماعية بين الفرد ومجتمعه، بل فك عرى هذه الوحدة بين المجتمعات الانسانية برمتها لتغدو **البراغماتية هي الايديولوجية الوحيدة المحققة لمصالح الرأسماليين الكبار، وتغير قيمة الفرد الانسانية لتصبح مرتبطة بما يملك فقط.**

وفي كلمته التاريخية في افتتاح الدور التشريعي السادس لمجلس الشعب ايلول **١٩٩٤ قال القائد المناضل حافظ الأسد:**

«فالثورة - كمرحلة آنية في إطار الزمن - تستوجب اتخاذ قرارات حاسمة للنهوض بالواقع بلوغا لآمال المستقبل، والانسلاخ عن رواسب الماضي التي تعيق التقدم و الازدهار، الا ان تلك السرعة في انجاز التقدم قد تسبب ارباكات على مستوى العلاقات الاجتماعية، فقد حققت بعض المجتمعات تغيرات اقتصادية، واجتماعية سريعة لكن الثمن على مستوى العلاقات الاجتماعية كان كبيرا. فكان الانسلاخ عن الهوية، والتراث والاصالة.

اما سعينا الدائم في سورية فهو لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، والانطلاق للمساهمة في بناء الحضارة الانسانية استنادا الى طاقات الشعب

المتجددة، والمتطورة، والمرتكزة على مبادىء ثابتة في الهوية والاصالة.

ويوضح الرفيق القائد المناضل حافظ الأسد أن تكامل السلطتين: التشريعية والتنفيذية، والنقد والرقابة البناءان كل ذلك يدفع عملية التنمية الشاملة نحو التحقيق بعناصرها: الاقتصادية والاجتماعية، والادارية والفكرية. وشعبنا في سورية برهن عبر التاريخ ان عطاءه يزداد بازدياد التحدي حيث تصقل المواهب، ويتفانى الناس في البذل، والعطاء. وقد تولدت لدى جماهير شعبنا قيم اجتماعية ترقى الى مستوى الرموز الحضارية. قيم مستهلمة من الماضي. ومحققة لآمال المستقبل. واهم مافيها انها اضحت سلوكا اجتماعيا وجمعيا في آن واحد. سولكا ينبثق من الاحساس المشترك بالتماثل بين جميع افراد المجتمع، ومن الاحساس المشترك بالمشكلات العامة. فتعززت قيم التضحية، والفداء، والشهادة، والوفاء، وصار الولاء للوطن اغلى واثمن ولاء.

ويؤكد الرفيق القائد المناضل حافظ الأسد ان من اغلى مانعتز به هو قدرة جماهيرنا على تحقيق المعادلة الصعبة والتي تتمثل في بعث لكل ماهو اصيل، وحي في تاريخ امتنا. وفك ارتباط مع رواسب الماضي التي تعيق التقدم بنهج لاينفصل بين الهدف، والوسيلة. فالهدف والطريق في منهجنا متلازمان.

واخيرا يقرر الرفيق القائد ان سورية قد حققت - عبر منهجية العلاقة بين الفكر والواقع - حركة مكنتها من فهم واستيعاب الظروف والمعطيات العربية، والدولية. ذلك النهج هو الذي وفر الامان والاطمئنان لجميع فئات الشعب، ورسخ القيم، وعزز المنجزات(٧).

رابعا: سورية الحديثة انجاز عظيم في ربع قرن من الزمان:

لقد اوضح الرفيق القائد المناضل حافظ الأسد رئيس الجمهورية ان ماتحقق في سورية من تغيير، وتغير اجتماعي عبر عقدين ونيف من استقرار النظام السياسي يمكن أن نرجعه الى انتظام المواطنين في مؤسسات وتنظيمات واحزاب، ونقابات استوعبت نشاطاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والفكرية المتعددة. كما يمكن ان نرجعه الى سياسة الخصوصية الوطنية التي اتبعت باعتبار ان قانون الخصوصية في كل مجتمع هو الذي يحدد بالنهاية مسار تطور ذلك المجتمع(٨).

ومن منظور التنمية الشاملة والمتوازنة نجحت سياسة ترشيد التحولات الاجتماعية في تنظيم الحراك الاجتماعي من الريف الى المدينة حيث وضعت الخطط التنموية بهدفية رفع مستوى الخدمات الثقافية، والصحية والاجتماعية في الريف والمدينة على حد سواء. وسوف نقدم بعض الارقام التي توضح نسب التطور في عملية بناء سورية الحديثة في ربع قرن.

منذ الحركة التصحيحية حتى اليوم احدث اكثر من /٤٣/ معهدا للثقافة الشعبية تستقبل مايزيد على /٦٨٣٥٨٥/ من المواطنين سنويا في الارياف والمدن. واحدث /١٠٠٧٩/ مدرسة ابتدائية يتعلم فيها مجانا /٢،٥٧٣،١٨١/ طالب وطالبة ./ ٢٣٥٤/ مدرسة اعدادية وثانوية يتعلم فيها مجانا /٨٤٥٦٣١/ طالبة وطالبة. و/ ١٣٠/ معهدا متوسطا يتعليم فيها مجانا /٤٤٤٢٨/ طالبا وطالبة. و/ ٤ / جامعات فيها /٤٧/ كلية يتعلم فيها ١٧٣،٤٨٦ طالبة وطالبا بكلفة تعليم لاتذكر.

كذلك انشىء في سورية/ ١٠٠٠/ مركز صحي تقدم الطب العلاجي والوقائي المجاني سنويا لاكثر من ٢ مليون مواطن. واحدث /١٠٥٢/ روضة اطفال تستوعب /٩٠٤٣٩ / طفلة وطفلا(٩).

وقد قامت الدولة ببناء / ١٥٢/سدا صغيرا وكبيرا من اجل زراعة اكثر من /٢/ مليون هيكتار زراعة حديثة وفرت لسورية في عام ١٩٩٥/ ٤،٥/ مليون طن من القمح مع العلم ان حاجة سورية /٣ / مليون طن فقط.

وتقوم الثورة بتوفير المستلزمات لتطوير الصناعة، والزراعة، واستخراج المعادن، والثروات الباطنية الاخرى. وفي تطوير الشركات الانشائية، وشبكات الاتصال، والطرق، والسكك الحديدية وايصال الكهرباء الى كل تجمع سكاني على ارض سورية، ودعم وتطوير السكن التعاوني، والذي تتبنيه الدولة عبر وزارة الاسكان. كذلك تدعم الدولة البحث العلمي من اجل التقدم الكامل في كافة حقول العلم والمعرفة.

ان سورية التي تعتبر نموذج الدولة التي تتعايش فيهاثلاثة انماط اقتصادية: العام، والخاص، والمشترك تحقق ونائج جيدة في التنمية ويصل دخل الفرد السنوي فيها الى اكثر من /٣٨ / الف ليرة سورية رغم ماتحتاجه الدولة دوما من اجل تامين التعليم المجاني لكافة فئات المجتمع وطبقاته، وتامين الصحة ودعم وتطوير القوات المسلحة التي تعتبر درع الوطن الحصين من اجل الدفاع عن حدوده وحماية مكتسبات جماهيره.

وفي الخاتمة تسطع في سورية القائد **حافظ الأسد** خلال ربع قرن حقيقة ان حكمة القيادة التاريخية لبطل الامة قد جعلت من سورية بلد التنمية الشاملة، والمتوازنة بما ساهم في استقرار الحركة السكانية من الريف الى المدينة، بل قد تغيرت طبيعة هذا الحراك الاجتماعي والهجرة الداخلية حيث تظهر الان بوادر هجرة معاكسة من المدينة الى الريف مع العلم ان نسبة الهجرة الداخلية لم تزد على ٢,٧٪.

ويلاحظ - كذلك - ان التغييرات المستمرة في الظروف الموضوعية بشكل عام، وفي بنية المجتمع والعلاقات بين الانسان والبيئة بشكل خاص هي التي تصنع التقدم الاجتماعي والديمقراطي في سورية، وتزيد مظاهر التماسك والوحدة المجتمعية الوطنية، وتجعل من طبيعة النظام السياسي فيها انه - بكل المعايير - نظام الوحدة الوطنية لجماهير الشعب.

ومن الجدير بالاعتزاز هو ان هذا التلازم بين التقدم الاقتصادي، والتوازن الاجتماعي يندر وجوده في بعض المجتمعات الانسانية المعاصرة. ويتضح ان سورية تعمل دوما على تعزيز هذا الامر باعطاء المرأة دورا، ومكانة في المجتمع العربي السوري حتى يتكامل دورها ومكانتها ونشاطها الانساني داخل الاسرة مع دورها ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي خارجها بالصورة التي يتحقق معها التوازن في العلاقات الاسرية وتصبح معها الاسرة المستقرة ركيزة للبناء الاجتماعي الجديد. والخلية التي ترفد المجتمع بالبقاء والحياة.

وعلى هذا الاساس المتين القائم على تكامل المسالتين: الديمقراطية والاجتماعية في سورية حقق القائد انجازه العظيم في ربع قرن من الزمان من عمر الحركة التصحيحية المجيدة مؤكدا - بابعاد عقله الاستراتيجي الكبير - على حقيقة ان كل امة تعتمد في بناء حضارتها على ركيزة ما غير ان الامة التي تكتسب المكانة المرموقة هي الامة التي تعتمد في وجودها على الانسان بكل مايحمله هذا المفهوم من معنى.

فالامة التي تبني الانسان المتسلح بالعلم، والمعرفة، والمتمتع بالوعي الاجتماعي. والمتحمل للمسؤولية، والمدرك لاهمية التواصل الحضاري، والانساني هي التي تمتلك السلاح الامضى في مواجهة الحاضر، وتتجاوز بإرادة حاسمة احتمالات المستقبل، وهذا هو الشان الاهم في سورية البعث التي تبنى بمنطق حكمة القائد التاريخية.

المراجع

١ - نضال حزب البعث العربي الاشتراكي من ١٩٤٢ - ١٩٨٠ صادر قطرية ص١١٥.
٢ - نضال الحزب، المصدر نفسه، ص١٢٠ - ١٢١.
٣ - جريدة القبس الكويتية، العدد ٧٦١٢، السيد ياسين ص٨.
٤ - كذلك قال الأسد. مختارات قدم لها العماد طلاس.
٥ - كلمة القائد المناضل حافظ الأسد بمناسبة اداء القسم للولاية الدستورية الرابعة، ص١٢.
٦ - جريدة الثورة في سورية، العدد ٩٥٢٠، ص٦
٧ - كلمة القائد المناضل حافظ الأسد في افتتاح الدور التشريعي السادس لمجلس الشعب ايلول ١٩٩٤.
٨ - حافظ الأسد: الديمقراطية والمتغيرات الدولية. الدكتور فايز عز الدين، ص٢٣٤.
٩ - المجموعة الاحصائية في سورية لعام ١٩٩٤.

التحول الكبير ومنطلقاته الاساسية

الرفيق :كاسر عبد الرحيم الشرتح

قلما نجد في تاريخنا المعاصر تحولاً مماثلاً لحركة التصحيح التي قادها **الرفيق المناضل حافظ الأسد** نظراً لما احدثته من آثارعميقة في مجمل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحزبية.

لقد كانت هذه الحركة نتاج إرادة صلبة ووعي شامل لاتجاه تطور مجتمعنا حيث استطاع قائد التصحيح ان يحقق تلاحماً حقيقياً بين الحزب والجماهير ويبرهن بالوقت نفسه بكل ماقام به من أعمال ذات شأن كبير بانه القائد الأكثر حرصاً على مصالح شعبه والأكثر استعداداً لمجابهة التحديات التي تواجهها امتنا العربية وعلى رأسها التحدي الصهيوني.

ومن هنا ندرك الاهمية الاستثنائية لحركة التصحيح والتي حافظت على التزامها بالمبادىء والمنطلقات التالية:

أولا— مواصلة نهج ثورة آذار:

تعتبر الحركة التصحيحية امتداداً لثورة الثامن من آذار واستمراراً لتطورها ففي حين تشكل ثورة الحزب منعطفاً حاسماً وتحولاً هاماً في حياة حزبنا ومجتمعنا فإن الحركة التصحيحية جاءت لترسخ اسس الثورة وتعزز دورها وتحمي مكتسباتها.

لقد عملت الحركة التصحيحية منذ لحظة انطلاقتها الأولى على تطوير وتعميق

دور ثورة آذار ومواصلة مسيرتها باتجاه تحقيق اهدافها الاستراتيجية والسعي الحثيث للنهوض بالأمة العربية الى المستوى الرفيع الذي يمكنها من استعادة امجادها السابقة وتحقيق وحدتها الشاملة وتوفير الحياة الحرة الكريمة لابنائها.

ان قوة الدفع الهائلة التي اصبحت تمتلكها سورية في ظل الحركة التصحيحية إنما تنبع من تجربة غنية بنيت على اساس مبادىء الحزب وقاعدة العطاء المستمر لقائد حزبنا وشعبنا واستيعابه لآفاق تطور الثورة وبما يواكب تطور المصالح الاساسية للجماهير وتطلعاتها المشروعة وتأكيداً لهذا النهج **يقول الرفيق الأمين العام للحزب:**

«ان ثورة آذار ستبقى دائماً كما ارادت لها جماهيرها ان تكون حركة مستمرة الى الأمام وحيوية متجددة على الدوام».

لقد ادرك الرفيق الأمين العام للحزب بأن ثورة الحزب التي انطلقت معاناة الجماهير العربية الواسعة لم تكن بمنأى عن العثرات والانحرافات عن الخط الصحيح للحزب نتيجة الممارسات الخاطئة لبعض القيادات الحزبية والتي الحقت ضرراً كبيراً بالحزب وأبعدته عن جماهيره وقواعده الاساسية مما دفع بهذه القواعد للتحرك خلف قائد الحزب الذي كان همه الأول تصحيح مسار الثورة وتحقيق المصالح الجوهرية للحزب والجماهير والوطن والأمة.

لذلك **تعتبر الحركة التصحيحية منهجاً ثورياً في الاسلوب والممارسة ونقطة انطلاق ومتابعة مستمرة على خطى ثورة آذار ونقلة نوعية في سياق تطورها بحيث اصبح العمل الجاد والمشاركة الجماهيرية منطلقاً وهدفاً لتوجهات الحزب وفعالياته النضالية المختلفة.**

ثانياً: تصحيح مسار الحزب:

لقد عانى الحزب في مراحل سابقة شأنه في ذلك شأن أية حركة ثورية من قيادات ذات نزعة وصائية او تسلطية الامر الذي جعلها لاتتورع عن ممارسة الارهاب الفكري على مناضلي الحزب دون ان تعبأ بقرارات مؤتمراته ونظامه الداخلي وانطلقت من مصالح وعلاقات شخصية ومعايير لاتمت الى التقويم النضالي بصلة مما ادى الى عزل الحزب عن الجماهير وفرض الوصاية عليها واحدث شروخاً بين صفوف الحزب وخلق مناخاً اتسم بالبيروقراطية التي تركت آثارها وظلالها السلبية على علاقة الحزب بقواعده العريضة وبأجهزة سلطته. هذا فضلاً عن ان القيادات السابقة أنكرت دور القوى السياسية التقدمية التي

سائدت اجراءات الحزب الثورية في مرحلة ماقبل استقرار الثورة واغفلت امكانية التحالف معها في نطاق جبهة يقودها الحزب ومن هنا جاءت الحركة التصحيحية لتعبر عن رفض الحزب لهذه العقلية والتمسك الحازم بمبادىء الحزب الاساسية التي لاتنسجم مع اي شكل من اشكال التسلط والارهاب بدليل مقاومة قواعد الحزب لهذه الظواهر منذ نشأة الحزب وعبر مراحل تطور مسيرته النضالية قبل قيام الثورة وبعدها وقد اشار **الرئيس حافظ الأسد** في خطابه التاريخي امام مجلس الشعب في دوره التشريعي السادس الى اهمية تصحيح مسار الحزب وإعادة الثورة الى جوهرها **«هذا مافعلته الحركة التصحيحية على صعيد ترتيب الأولويات وربط المبادىء بحركة الحياة وتحقيق المزيد من الانجازات الهامة وترسيخ الوحدة الوطنية و إقامة الدولة الحديثة على اسس دستورية وديمقراطية ثابتة»** ويمكن القول بان الحركة التصحيحية قد حققت سبقاً حقيقياً في إعادة الحزب الى قواعده وتصحيح مساره وتعزيز دور الجماهير وإطلاق مبادراتها الخلاقة من خلال منظماتها ومؤسساتها الشعبية والديمقراطية والدستورية والتي تحولت الى اطر فعالة للتعبير عن ارادتها الحرة واسهامها المسؤول في بناء المجتمع وادارة شؤونه وفق اسس عصرية و كذلك اصبح بالامكان بعد قيام الحركة التصحيحية تنفيذ مقررات مؤتمرات الحزب ومبادئه واهدافه

ثالثاً: تعزيز علاقة الحزب بالجماهير:

منذ انطلاقتها الأولى دأبت الحركة التصحيحية على العمل بخطى حثيثة لتحقيق برنامج عملها الذي انطلق اساساً من المصالح القومية والوطنية وبما يلبي المتطلبات الاساسية للجماهير الواسعة، بمختلف شرائحها وفئاتها الاجتماعية ويرتقي بالانسان ويصون كرامته ويعزز دوره في حياة المجتمع وقد **عبر الرفيق الامين العام عن ذلك بقوله: «كيفما تحركت الحياة فالانسان اداتها من جهة ومنطلقها وغايتها من جهة اخرى وهو بالتالي اهم مافيها اذا بني البناء السليم وبخاصة عقله وارادته ولاخوف من غزاة ولاقلق من عدوان ولاشك في امتلاك ناصية النصر اذا فلنبن الانسان السليم عقلاً وجسداً».**

ومن اقوال الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد الخالدة نلحظ اهمية بناء الانسان وتنظيم الجماهير ونقلها من حالة الفوضى والسلبية الى حالة التنظيم

والمساهمة الايجابية، في بناء مستقبل افضل لامتنا.

لقد كانت الحركة التصحيحية مؤتمنة على مبادىء الحزب ومنسجمة في ادائها مع دستور الحزب الذي اكد على ان « **السيادة هي ملك الشعب وانه وحده مصدر كل سلطة وقيادة**».

وكذلك اكد الدستور على ان الحزب يعتمد في اداء رسالته على جماهير الشعب ويسعى للاتصال الوثيق معها ويعمل على رفع مستوى وعيها واخلاقها وتحسين اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ان ماورد في دستور الحزب ومؤتمراته ومنهاجه وادبياته المختلفة قد تم تجسيده وصياغته في برامج عمل دؤوبة بعد قيام الحركة التصحيحية لتحقيق التلاحم البناء مع الجماهير والتواصل معها وحثها على المبادرة بطريقة تشعرها بانها صانعة اي قرار او انجاز لذلك فهي معنية بالدفاع عن قراراتها وانجازاتها.

رابعاً: ترسيخ اسس الديمقراطية:

لقد جسد القائد الاسد المفهوم الحقيقي للديمقراطية في العديد من خطبه مؤكداً بان الديمقراطية في جوهرها تعني حق الجماهير بممارسة الحرية الكاملة والمسؤولة في ظل مؤسسات كفيلة بحمايتها والدفاع عنها ضد الذين يحاولون انتقاصها او تشويهها مما يبرز الديمقراطية كضرورة حيوية لجعل الشعب اكثر قدرة على العطاء اللامحدود والبذل والابداع.

لقد ركزت الحركة التصحيحية في المجال الداخلي على تأمين مستلزمات الديمقراطية واستكمال مؤسساتها وخلق الاطر المناسبة لممارسة الحرية بمختلف مظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك اقيمت المؤسسات الديمقراطية وفق اشكال جماهيرية ودستورية وسياسية كالمنظمات الشعبية ومجالس الادارة المحلية ومجلس الشعب والجبهة الوطنية التقدمية، وبالتالي يمكن القول بأن هذا البناء المنسجم والمتماسك والمتفاعل قد تمخض عن ظاهرة ايجابية وحيوية في حياة مجتمعنا وهي ظاهرة التعددية السياسية والتعددية الاقتصادية والتي تلعب دور المحرض على التنافس الشريف والعمل المتكامل ضمن اطار عريض لمشاركة اوسع قطاعات الشعب وقواه المنتجة والفاعلة في الحياة الاقتصادية والسياسية وبما يوفق بين المصالح الذاتية للافراد والمجموعات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية وبين المصالح القومية والوطنية العليا للبلاد.

خامساً: تعميق الاتجاه القومي التحرري:

ان المفاهيم التي طرحها الرفيق الأمين العام للحزب منذ بداية التصحيح الى وقتنا الحاضر حول قضايا التحرر القومي قد وجد تعبيره من خلال صيغ العمل على الصعيد العربي وكانت حرب تشرين التحريرية التي خطط لها **القائد الأسد** أعلى شكل للعمل العربي المشترك الذي جعلها تتسم بالطابع القومي وكان **الرئيس الأسد** قد لعب دوراً مركزياً وبذل مجهوداً عظيماً من اجل التحضير لهذه الحرب التحررية العادلة انطلاقاً من ضرورة تحقيق وحدة الصف العربي وتعميق التضامن العربي والسعي لتقديم العون لكل من يحتاجه من الأشقاء العرب لذلك وحرصا على تنفيذ هذه المبادىء السامية والتزاماً بالمصالح القومية العليا قدمت سورية في ظل التصحيح تضحيات كبيرة من أجل الشعب اللبناني الشقيق لوقف الحرب الأهلية ومنع تقسيم لبنان الى دويلات طائفية كما ان **قائد التصحيح** لم يبخل بأي جهد في سبيل قضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية وتحرير الاراضي العربية المحتلة من قبل العدو الصهيوني وقد اقترن النضال التحرري من وجهة نظر **السيد الرئيس حافظ الأسد** بالنضال من أجل السلام العادل والشامل والمتفق مع قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢ — ٣٣٨ — ٤٢٥).

لقد وقفت سورية دوما في وجه الاطماع الصهيونية الرامية الى ابتلاع الاراضي العربية في حين نرى الوضع العربي يتراجع من سيء الى اسوأ نتيجة لتهافت العديد من الانظمة العربية لتطبيع علاقاتها مع اسرائيل بعد ان فتح عرفات الطريق امامها بتوقيعه اتفاق اوسلو (١) واوسلو (٢) لاتباع مثل هذه السياسات الاستسلامية المتخاذلة في حين ظلت سورية ومازال صامدة في وجه كل الضغوط والمحاولات الرامية الى اخضاعها للمخططات الصهيونية والامبريالية وإدانة كل السياسات العربية التي تخدم مصالح العدوان الاسرائيلي وتلحق ضرراً بالغاً بالقضية القومية والتحررية للأمة العربية.

وتبعاً لما تقدم يمكن القول بأن سورية في ظل الحركة التصحيحية قد لعبت دوراً بارزاً ومؤثراً في قيادة النهج التحرري، كذلك حاول **الرئيس الأسد** تحرير الشعارات من مضامينها الشكلية عندما اكد على اهمية التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني والاعتماد على القدرات والامكانات الذاتية لتخفيف اثر المتغيرات الدولية على واقعنا ومواقفنا والحد من نتائجها السلبية.

ان منطلقات الحركة التصحيحية مازالت ثابتة فعلى الصعيد الداخلي اكدت

على وحدة الجبهة الداخلية وعلى الصعيد القومي لم تتخل الحركة التصحيحية حتى الآن عن شعار التضامن العربي نظرا لاهميته في تعزيز العمل العربي المشترك وتصعيد الاتجاه القومي المناهض للاتجاه الاستسلامي والتفريطي بالقضايا القومية، وعلى المستوى الدولي اكدت الحركة التصحيحية على المبدأ الذي اقرته مؤتمرات الحزب حول كيفية التعامل مع الدول بحسب موقفها من قضايانا القومية والتحررية العادلة وضرورة تعميق علاقاتنا على الصعيدين السياسي والحزبي مع الاحزاب والقوى الدولية التي تؤيد قضيتنا وتناصرها.

ان الاستراتيجية السياسية التي تبنتها الحركة التصحيحية منذ قيامها قد جعلت سورية محط اعجاب الكثير من الدول بما فيها الدول التي تتخذ مواقف معادية للقضية العربية وتؤيد اسرائيل وكذلك ابرزت هذه الاستراتيجية، رغبة سورية الاكيدة في السلام العادل والشامل وفق قرارات الأمم المتحدة وبانه لايمكن غض النظر عن الدور المركزي لسورية او تجاهل قرارها بصدد حل القضايا العالقة في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط برمته.

مما تقدم تتضح لنا اهمية الحركة التصحيحية ودورها الفاعل ومكانتها في حياة حزبنا وثورته وامتنا نظرا لما حققته من انجازات كبيرة وفي ظل ظروف معقدة وصعبة وخلال فترة زمنية قصيرة نسبيا وكان الفضل بذلك يعود اولاً واخيراً لقائد التصحيح **الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس المناضل حافظ الأسد وسياسته الحكيمة وحسن إدارته ومعالجته للأزمات والأحداث.**

المراجع

١— تعميم القيادة القومية رقم ٧١٦ تاريخ / ١٠/ ٩/ ١٩٩٤ ويتضمن نص الكلمة الشاملة للرفيق المناضل حافظ الأسد في افتتاح الدور التشريعي السادس لمجلس الشعب

٢— مختارات من اقوال الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب سلسلة الاعداد الحزبي رقم ١٥ — القيادة القطرية — مكتب الاعداد القطري

٣— دستور حزب البعث العربي الاشتراكي

٤— الحركة التصحيحية في عيدها العشرين — وقائع وارقام — صادر عن القيادة القطرية

٥— محاضرة حول منجزات وعطاءات الحركة التصحيحية القيت في دورة اعداد الأطر القيادية في جامعة دمشق بين ٢٤ — ١٠ — ١/ ١١/ ١٩٩٣

٦— الحركة التصحيحية من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي الى المؤتمر القومي الثالث عشر ١٩٧٠ — ١٩٨٠ اصدار القيادة القومية — مكتب الثقافة والاعداد الحزبي

التصحيح ومنعكساته على الحركة الجماهيرية

الرفيق: يعرب زليخة

تطل علينا الحركة التصحيحية المباركة في ذكراها الخامسة والعشرين، نبع عطاء متدفق، وصرح بناء يشمخ ويكبر، وتتعزز الثقة والحب والولاء في نفوس ابناء الوطن لصانع أمجاد هذا الوطن، القائد الرمز، وعظيم الامة الرفيق المناضل حافظ الأسد.

في صبيحة السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ كان الحدث العظيم مولد فجر عربي حر اصيل، فجر التصحيح ووضع الحزب في مساره الصحيح، تلبية لآمال وتطلعات الجماهير العربية الواسعة نحو بلوغ الغد المشرق من هنا، يمكننا القول: ان الحركة التصحيحية المجيدة شكلت منعطفا تاريخيا هاما ونقلة نوعية في حياة الحزب والجماهير، فغدت بذلك حركة ثورية جماهيرية، حددت مفاهيم الثورة، واحيت قيمها، وأقامت جسور الثقة بين الجماهير وحزبها، ورسخت التلاحم الشعبي مع مسيرة الحزب، واكسبت الثورة ابعادها الجماهيرية والوطنية والقومية، وجعلتها بحق، ثورة الشعب وطريقه ومستقبله، وفي هذا السياق، عبر قائد التصحيح الرفيق المناضل حافظ الأسد، الامين العام للحزب عن هذا الفهم الدقيق لمعاني التصحيح والثورة والجماهير بقوله: **«إن طريق الشعب هو الثورة، والثورة منطلقة من واقع الامة ومن تراث الامة. ولكي نحقق الثورة، لابد من الالتصاق بالجماهير، ومن شد هذه الجماهير، انطلاقا من واقعها، نحو الاهداف التي تجسد آمالها وامانيها، والمسافة التي تفصل بين القيادة والجماهير هي مقياس ثورية هذه القيادة، والمسافة التي**

تفصل بين الفرد والجماهير هي مقياس ثورية الفرد حيثما كان موقعه ومكانه. إن طريق الشعب هو طريق الثورة، ولكنها الثورة بالشعب ومن اجل الشعب. فإذا ماامتنعت على الشعب ممارسة الثورة، فقد اجهضت الثورة وخرجنا عن طريق الشعب».

فالثورة هي، اذا سلطة الشعب تمارسها الجماهير من خلال وجودها في المؤسسات الديمقراطية، والمنظمات الشعبية، والنقابات المهنية التي يقودها حزب طليعي يجسد اهداف الجماهير ومبادئها، هو حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب القائد للدولة والمجتمع والذي يقود مجموعة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في اطار جبهة وطنية تضم هذه الاحزاب جميعها. وهذا ماتحقق في سورية الثورة بعد الحركة التصحيحية المجيدة التي قادها وارسى دعائمها الرفيق المناضل حافظ الاسد.

لقد عملت الحركة التصحيحية على تصحيح علاقة الحزب بالجماهير، وتصويب مسيرة الحزب، وايجاد العلاقات التي تتيح تعميق دور الجماهير في السلطة الثورية، وتوفير اجواء الحرية، وصيغ الديمقراطية. فترسخت سلطة الجماهير، وتعززت مفاهيم الثورة في هذا الميدان، وغدت الدولة اداة حقيقية في خدمة الجماهير، تعبر عن مصالحها، وتسعى لتحقيق طموحاتها، وتعمقت الثقة الشعبية بين الحزب القائد وبين الجماهير الواسعة وتجسدت هذه الثقة بالاجماع الشعبي الرائع، والالتفاف الجماهيري المنقطع النظير حول القيادة التاريخية للرفيق المناضل حافظ الأسد، ومبايعة الشعب لسيادته قائدا للمسيرة الى الابد.

كما اقر الشعب دستور البلاد الدائم، وتشكلت الجبهة الوطنية التقدمية، وتأطرت جميع القطاعات الشعبية في منظمات ونقابات، واستكمل بناء مؤسسات الديمقراطية الشعبية، وانتخبت المجالس التمثيلية على جميع المستويات في مجلس الشعب والمجالس المحلية، الامر الذي شكل القاعدة الجماهيرية الواسعة المشاركة في ادارة الدولة ومؤسساتها تخطيطا وتنفيذا ورقابة.

وهذا ماقاد الى بناء الجبهة الداخلية المتينة، وتعزيز سلطة الشعب، وتوفير الاسباب والاجواء امام الجماهير وقواها الوطنية لتتحمل مسؤولياتها في ادارة شؤون البلاد وبناء المجتمع وحماية الثورة، والتصدي للاحتلال.

وعلى هذه القاعدة، التفت الجماهير الواسعة حول الحزب وأمينه العام الرفيق المناضل حافظ الأسد، في وحدة وطنية راسخة مكنت من تحقيق الانجازات الكبيرة في مختلف المجالات، وصنع الانتصارات الوطنية والقومية وفي مقدمتها

ابداع النصر العظيم في حرب تشرين التحريرية.

فبماذا، اذا، تجسدت سلطة الشعب بعد الحركة التصحيحية؟

وماهي الصيغ الديمقراطية والمؤسسات الشعبية التي غدت صاحبة الفعل والقرار؟

١ – **الدستور الدائم:** لقد اقر الشعب الدستور الدائم في استفتاء شعبي اجماعي في ١٢/٣/١٩٧٣. وقد حدد الدستور نظام الحكم في القطر على انه يقوم على اساس الديمقراطية الشعبية لترسيخ سلطة الجماهير الشعبية، حيث جرى التأكيد على ان حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توفير طاقات الجماهير الشعبية ووضعها في خدمة اهداف الامة العربية. كما واعتبر الدستور ان الحرية حق مقدس، وان الديمقراطية الشعبية هي الصيغة التي تكفل للمواطن ممارسة حريته، وهذه الحرية لاتكتمل الا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي. كما وكرس الدستور قانونية مؤسسات الديمقراطية الشعبية. فأقر ان المنظمات الشعبية تنظيمات تضم قوى الشعب العاملة من اجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح افرادها، وان المجالس الشعبية مؤسسات منتخبة انتخابا ديمقراطيا يمارس المواطنون من خلالها حقوقهم في ادارة الدولة وقيادة المجتمع، وان الدولة في خدمة الشعب، وتعمل مؤسساتها على حماية الحقوق الاساسية للمواطنين وتطوير حياتهم.

٢ – **الجبهة الوطنية التقدمية والتعددية السياسية** التي تعتبر العامل الاساسي لتعزيز الوحدة الوطنية، فتجمع بين صفوفها جميع الاحزاب الوطنية والتقدمية المتواجدة على ساحة القطر وممثلين عن بعض المنظمات الشعبية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، حيث تجسد تلاحم هذه الفصائل، وتوحيد الدور الوطني والقومي الذي تؤديه. كما وتوفر صيغة العمل المشترك، ومناخات الثقة المتبادلة بينها. وتمثل ايضا اوسع مشاركة شعبية منظمة في اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بمصير الوطن والشعب ومستقبلهما.

٣ – **مجلس الشعب:** يضم مجلس الشعب ممثلين عن المنظمات الشعبية والنقابات المهنية، حيث يجب ان تكون نسبة العمال والفلاحين فيه احدى وخمسين بالمئة من مجموع اعضائه. كما يضم ممثلين عن احزاب الجبهة الوطنية التقدمية. ويعتبر مجلس الشعب السلطة الشعبية الاعلى في مجال التشريع

والرقابة، وهو يجسد صيغة متطورة في مجال سن القوانين وممارسة الرقابة الشعبية والحوار والتعاون بين ممثلي الشعب لترسيخ سلطة الجماهير، والاسهام بشكل اساسي في تسريع وتائر التنمية والقضاء على الظواهر السلبية في ميدان الادارة والانتاج.

٤ – **المنظمات الشعبية والنقابات المهنية:** وهي الاطار التنظيمي لجميع القطاعات الجماهيرية، حيث تضم كافة المنتجين في المجتمع، وتعبر عن تنظيم حركة المجتمع وجعلها اكثر فعالية وتوازنا. فقد اصبحت الدولة بعد الحركة التصحيحية دولة الجماهير الشعبية الواسعة، تضع نفسها في خدمة الجماهير، وتعمل لتحقيق اهدافها. ومن هنا فقد اصبح مبدأ النقابية السياسية هو منطلق المنظمات الشعبية، وفي ظل هذا المبدأ استطاعت المنظمات ان تقوم بدورها الفعال في اغناء نضالها السياسي، وترسيخ دورها في قيادة المجتمع من خلال حكم الشعب لنفسه وادارته لشؤونه وقضاياه. وفي هذا السياق، فإن ماتمتلكه تجربة الديمقراطية الشعبية في سورية الثورة من خصوصية متميزة بشأن سلطة الجماهير الكادحة، يعتبر انموذجا فريدا في العالم. فلقد اصبح قانونا ماأعلنه الرفيق المناضل القائد حافظ الأسد الأمين العام للحزب، رئيس الجمهورية حيث اكد ان: **«كل قرار يتخذ في المؤتمر العام لاتحاد الفلاحين ويتعلق بالارض وبكل مواضيع الزراعة والاصلاح الزراعي سيصبح قانونا نافذا. وكذلك فإن كل قرار يتخذه المؤتمر العام الزراعي سيصبح قانونا نافذا. وكذلك فإن كل قرار يتخذه المؤتمر العام لاتحاد نقابات العمال في سورية بالنسبة لكل مواضيع العمل والعمال والمصانع والمعامل سيصبح قانونا.**

فالفلاحون بالنسبة للارض، واخوانهم العمال بالنسبة لمواضيع العمل يمثلون السلطة التشريعية الحقيقية في سورية.

٥ – **الادارة المحلية:** جسد قانون الادارة المحلية حرص الحزب والثورة على وضع ادارة الشؤون المحلية ومهماتها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والخدمية في ايدي الجماهير الشعبية ومجالسها المنتخبة كي تمارس دورها في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والرقابة. وهكذا فإن ماانجزته ثورة الحزب، ولاسيما بعد الحركة التصحيحية المجيدة، التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد، في مجال تعزيز سلطة الجماهير، وايجاد الصيغ العملية الناظمة لتعميقها وترسيخ اسسها، وتطوير ممارساتها، وجعلها اكثر استجابة لآمال وطموحات الجماهير، كان كبيرا وعظيما ونوعيا، ورائدا بين الحركات الثورية في

العالم.

٦ – **الانسان في ظل الحركة التصحيحية المجيدة**، اعتبر اداة الثورة ومنبعها في آن واحد باعتباره يمثل العنصر الحاسم في ترجمة الاهداف النضالية الى واقع ملموس. وقد عبر عن هذه الاهمية الرفيق الامين العام للحزب بالقول **«الحياة ثورة دائمة، والانسان هو اداة الثورة، كما هو منطلقها وغايتها»**.

هذا وفي ظل الحركة التصحيحية المباركة، فقد استقر النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في سورية على اسس راسخة ومتينة. وقد عبر القائد **الرمز الرفيق المناضل حافظ الأسد، عن ذلك بالقول: «إن مرحلة مابعد السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ كان لها اكثر من طابع مميز في حياة سورية، اهمها الاستقرار السياسي الذي استطعنا في ظله ان نعزز مسيرة الثورة، ونحقق انتصارات هامة في مجالات عدة»**.

وبقدر ماكانت حركة التصحيح تقويما لاخطاء الماضي ومسيرة الثورة كانت ردا عمليا وموضوعيا ومنهجيا على هذا الواقع، واستجابة لاماني الشعب واستلهاما لرغباته. وفي ضوء هذه المعايير ومن منطلق الرؤية القومية والثورية في الحرص على الثورة ومبادىء الحزب، والوفاء لـلامة والاخلاص للجماهير. فقد حددت الحركة التصحيحية المجيدة منطلقات ثابتة واستراتيجية متكاملة للعمل في المجالات الداخلية والسياسية العربية، والدولية. **تجسد في برنامج العمل الذي تضمنه بيان القيادة القطرية المؤقتة الصادر في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠**.

ولقد شكلت هذه الاستراتيجية المنطلق الثوري، والقاعدة الاساس للقرارات والتوصيات التي اتخذتها مؤتمرات الحزب القطرية والقومية على امتداد هذه المسيرة الحافلة بالانجازات والمكتسبات على كل صعيد وفي كل ميدان. وفي هذا الاطار رات الحركة التصحيحية ان اي بند من بنود هذه الاستراتيجية في اي مجال كان يكتسب قيمته الحقيقة. واولوية السعي اليه والنضال لتحقيقه بمقدار مايشكل رفدا للاهداف القومية العليا ويعزز القدرة التي تصب في ساحة الصراع مع العدو، على اعتبار ان الجهد الرئيس يجب ان يوجّه لاستنفار طاقات الشعب وتوظيفها في خدمة الهدف الاساسي المتمثل في المعركة القومية المصيرية لتحرير الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المغتصبة لشعبنا العربي الفلسطيني فتكاملت بنود هذه الاستراتيجية. وتحددت اتجاهاتها لبناء مجتمع الصمود والتحرير، وتجسدت في مهمات العمل في المجالات الداخلية والعربية والدولية كما

اوضح في حينه بيان القيادة القطرية المؤقتة للحزب.

في ضوء ماتم استعراضه من انجازات الحركة التصحيحية في مختلف المجالات والساحات، نستطيع ان نلحظ، وبوضوح انها تتسم بالانسجام والتناسق والتكامل، وهذا ماعبر عنه قائد التصحيح، الأمين العام للحزب الرفيق المناضل حافظ الأسد بقوله: **«لكي نكون فاعلين في تحقيق وتعزيز التضامن العربي، وفي نجاح النضال من أجل الوحدة العربية، علينا ان نستمر في تعزيز جبهتنا الداخلية لتزداد قوة وتماسكا، وان نقوي قاعدتنا الاقتصادية بالجهد المستمر والتخطيط السليم. فكل انجاز نحققه يكتسب قيمته الحقيقية بمقدار مايدعم اهدافنا القومية، ويعزز قدراتنا في صراعنا مع العدو»**.

لقد اثبتت الاحداث المتعاقبة والمتغيرات التي اجتاحت العالم مؤخرا ان توجهات الحركة التصحيحية واستراتيجيتها المنهجية هي الطريق الصحيح والمنطق السليم لكل الشعوب التي تناضل لتحقيق وحدتها القومية والتصدي للعدوان والاحتلال، وممارسة حريتها الحقيقية. وتسعى للنهوض بحياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا مااكده صمود سورية في ظل القيادة التاريخية **للرفيق الامين العام للحزب، القائد المناضل حافظ الأسد على مدى خمس وعشرين عاما من عمر التصحيح، في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، والنجاحات والانجازات التي تحققت في مختلف هذه الميادين عامة**.

المراجع

١ – خطب الرفيق الامين العام في مناسبات مختلفة.

٢ – مختارات من منهاج التثقيف الحزبي.

٣ – الحركة التصحيحية من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي الى المؤتمر القومي الثالث عشر ١٩٧٠ – ١٩٨٠ اصدار القيادة القومية مكتب الثقافة والاعداد.

٤ – مقررات المؤتمرات القومية الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر

المرأة في ظل التصحيح شأنها شأن الرجل في بناء الوطن وتقدم المجتمع

الرفيقة: ليلى محفوض

ترسخ الايمان بقضية المرأة وضرورة تحررها ومساهمتها في العملية التنموية منذ وضع المؤتمر التأسيسي لحزب البعث العربي الاشتراكي مبادئه دستوره حيث جاء في المادة /١٢/ منه: «**تتمتع المرأة بحقوق المواطن كلها، وحزب البعث العربي الاشتراكي يناضل في سبيل رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق**».

كما أكدت منطلقات حزبنا النظرية على ان تحرر وتطور اي مجتمع لايمكن ان يتم دون تحرر المرأة فيه ولذلك فإن تحرر المرأة ليس ضرورة انسانية فقط وانما هو ايضا ضرورة ديمقراطية.

وهكذا انطلقت ثورة الثامن من آذار /١٩٦٣/ رافعة شعار تحرر المرأة وضرورة زجها بكامل طاقاتها في عملية التنمية معتمدة مرتكزات الحزب الفكرية ومنطلقاته النظرية اساساً لخطواتها في هذه المسألة. وهي تتطلع وبنظرة شمولية لمسألتي التحرر والمساواة لتتهيأ لها الظروف الملائمة، كي تأخذ مكانها الطبيعي في الحياة والمجتمع.

وجاء التصحيح /١٩٧٠/ **بقيادة المؤمن بدور المرأة الرفيق المناضل حافظ الأسد**، فكانت الانطلاقة الحقيقية لها بفضل متابعته لهذه القضية الانسانية، والتي نالت منه دفعاً جديداً واهتماماً مميزاً، مالم تحظ به قبلاً من قائد أو سياسي، كالذي منحها اياه، حيث حدد لها الاتجاه الصحيح والطريق الواضح لتلعب دورها في مسيرة الحياة التنموية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. الخ

مؤكداً في خطابه بمناسبة الولاية الدستورية الثانية عام /١٩٧٨/ وهو يقول: «**وأؤكد مرة أخرى ان مجتمعنا سيبقى يعاني من ضعف وان جهود التنمية في بلادنا ستظل تعاني من نقص مالم تأخذ المرأة دورها الكامل في الحياة ومكانها الطبيعي في المجتمع ولاشك أن ديننا وانسانيتنا ودستورنا، وكل ما حولنا، يدعونا الى أن نزيل الضعف والنقص من حياتنا، وان نمكن المرأة من أداء دورها الكامل في بناء الوطن وتقدم المجتمع**».

نستشف من هذا التأكيد دعوة لكافة فئات المجتمع لتقف مع هذه القضية الأساسية تخطو نحو الحلول بإجراءات عملية تستهدف عمق المشكلة من جذورها ليتحقق تغيير واقع المرأة الاجتماعي والاقتصادي، حيث تحولت الى قضية المجتمع بكامله.. لها تفاعلاتها وخصوصيتها الثقافية والسياسية، ولابد من تراكم القناعات المطلوبة لإنجاز التغيير المستمر الذي يتوافق مع حاجيات مجتمعنا وتشكيل الوعي الحقيقي فيه لاهمية طاقة نصف ابنائه المعطلة زمنا طويلاً، وزجها في عملية بنائه وتنميته وإعداد اجياله الاعداد الصحيح والسليم، وتربية الابناء بدءا من البنية الاساسية في الاسرة وان سياسة البناء هذه يقوم بها الرجل والمرأة معا...

بعد اثنين وعشرين عاما من التصحيح يقوم **الرفيق الامين العام للحزب وقائد التصحيح** الرحلة التي قطعتها المرأة، كموقع وقضية وفكر وعطاء حيث هناك اشادة صريحة بما حققته حينما تحدث عن ذلك في المؤتمر /٢٢/ لاتحاد نقابات العمال /١٩٩٢/ اذ قال: «**لقد فهمت المرأة العربية في سورية الاستراتيجية للحركة التصحيحية بتعزيز مكانة المرأة في المجتمع على انه التزام بالمثل والقيم الاجتماعية التي تساند التطور وتدعم المسؤولية فشاركت المرأة الرجل في العملية الانتاجية ودفعت حياتها في سبيل عزة الوطن وحريته وعلمت ان نشاطها في المجتمع يجب ان يعزز مكانتها في الاسرة وتعزيز المكانة في الأسرة يحقق النجاح في العمل وعندما يتم التفاعل والتكامل بين النشاط في الاسرة ونشاطه في العمل فنحن على ابواب مرحلة جديدة من مراحل التطور الاجتماعي تتسم بالموازنة بين الحقوق والواجبات**».

ونحن نعترف ونقر انه لولا النهج الثوري والديمقراطي لحركة التصحيح لما تحقق هذا النهوض وهذا الشموخ على جميع المستويات وكان نصيب المرأة فيه كبيراً.

لقد ارتقت الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية في قطرنا وانعكس ذلك شواهد شامخة في بناء الدولة العصرية حيث تعززت علاقة حزبنا وقائده بالجماهير وسادت اجواء الحرية والديمقراطية فطبق شعار قائد المسيرة واقر الدستور الدائم للبلاد وقامت الجبهة الوطنية التقدمية واستكملت المنظمات الشعبية والمهنية بناءها وتم انتخاب مجلس الشعب ومجالس الادارة المحلية وتعاظم بناء الجبهة الداخلية وتماسكها فتحقق الاستقرار وتواجدت المرأة في كل هذه المواقع بنسب لم تبلغها من قبل ابدا... ووصلت الى القيادات الحزبية والمؤسسات العلمية والسياسية والثقافية والاجتماعية والعسكرية... حيث نجحت ثورة التصحيح في تخليصها من قوقعتها وتخلفها وعزلتها السابقة... وحولتها الى طاقة تشارك الرجل وتعمل الى جانبه في كل موقع وميدان ارادها القائد ان تكون فيه فنجحت واثبتت وجودها ولاتزال مستمرة تطمح الى المزيد لطالما وفر لها عصر التصحيح كل الدعم والمساعدة والتقدير حيث ترسخت الصيغ الدستورية والتشريعية ذات الأسس الموضوعية لتحررها وتطور بناء شخصيتها وقدراتها... اذ كفل لها دستور البلاد في المادة / ٤٥ / منه جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة وتعمل على ازالة القيود التي تعيق تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع الاشتراكي.

هذا بالإضافة الى الضمانات التي ثبتتها كلمات وخطب **الرفيق الامين العام للحزب وقائد التصحيح الرفيق المناضل حافظ الاسد.** منذ / ٢٥ / عاما وفي كل مناسبة قومية أو وطنية حيث شكلت منطلقا جديدا للمساواة الحقيقية في البناء الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته الحركة التصحيحية للرجل والمرأة والاسرة في الريف وفي المدينة.

يدلل على هذه الحقيقة الواقع الذي انتقلت اليه المرأة العربية في سورية حيث تخطت بواقعها الجديد الكثير من بنات جنسها في العديد من الدول العربية ودول العالم عامة... وانعكس هذا التغيير بناء جديدا للمجتمع العربي في سورية وبرزت نتائجه على اوجه الحياة فيه بكافة واهمها انه طرا الكثير من التعديل على عاداته وتقاليده وعلى قيمه الاجتماعية والانسانية مما ادى الى اظهاره بحلة جديدة اكثر منطقية وانسانية واكثر تقدما ورقيا... بسبب ما طرا على حياة ابنائه من تطور وبخاصة ما اكتسبته وانجزته المرأة بوصولها الى مراكز صنع القرار حيث اصبح من حقها ان تتقلد المناصب العليا في الحزب والدولة.

الحزب ودور المرأة القيادي:

في حفل تخريج دورة البعث لشبيبة الثورة وجه الرفيق الامين العام قيادة الحزب بضرورة توفير الدور القيادي الحزبي للمرأة اذ قال:

«يجب ان تتمثل المرأة سريعا في مستويات اخرى في المؤسسات القيادية الحزبية فهي موجودة في قيادة الفرع وغير موجودة في قيادة الشعبة أو الفرقة مثلا ونتمنى في اسرع وقت ممكن ان تكون المرأة موجودة في اعلى قيادات الحزب في القيادتين القومية والقطرية».

وها هي بعد سنين قليلة نجدها ممثلة في القيادات الحزبية المتسلسلة تجاوبا مع توجيهات **القائد الامين حافظ الاسد** على الشكل التالي في القطر العربي السوري:

/ ٤ / رفيقات في اللجنة المركزية للحزب.

/ رفيقة / واحدة في هيئة الرقابة والتفتيش الحزبي وكذلك وصلت الى قيادات الجبهة الوطنية التقدمية —امينة عامة للحزب الشيوعي بلغ عدد الرفيقات في قيادات الفروع / ١٤ / كما وصلت / ٧١ / رفيقه الى قيادات الشعب و/ ٣٨٤ / الى قيادات الفرق ووصل عدد الرفيقات المنتسبات الى منظمة الاتحاد العام النسائي / ١٦,٤٨٩ / رفيقة وعدد منهن في مواقع قيادية في المنظمة.

تطور عدد الرفيقات الحزبيات بين عامي ١٩٧٠—١٩٩٥— من / ٣٠٣٠ / رفيقة الى / ٣٠٠١١٦ / رفيقة منهن / ٤٠,٥٩٢ / عضوة عاملة اي بنسبة ٢٦٪ من الجهاز الحزبي البلغ بحدود / ١,٢٤٨,٢٨٧ / مليون رفيقا ورفيقة

المرأة في السلطة التشريعية:

تحدث الرفيق الأمين العام في الدور التشريعي الرابع عن وصول المرأة الى هذه السلطة قائلاً

«واغتنم هذه المناسبة لاعبر عن اغتباطي بتنامي تمثيل المرأة في هذا المجلس الكريم انني ارى في ازدياد عدد الاعضاء النساء في مجلس الشعب دليلا على التقدم في مجال استعادة المرأة العربية في سورية حقوقها واضطلاعها بالدور الذي يجب ان تنهض به في مجتمعنا... وعلى هذا فان ازدياد عدد النساء في هذا المجلس يجعلنا امام واقعة تشير الى اننا تتحرك بكيفية صائبة نحو مواقع تطبيع الحياة في بلادنا. وفي ذلك مدعاة للراحة والتفاؤل».

في ظل هذا المناخ الديمقراطي الذي غرسه الرئيس الأسد حصلت المرأة على حق الانتخاب والترشيح دون قيد او شرط فاصبحت عضوا في مجلس الشعب

ومجالس الادارة والمحلية ونائبا للمحافظ ومديرة مصرف وقد تنامى دورها في هذه السلطة وازداد عدد العضوات دورة بعد دورة حتى غدا على الشكل التالي

*في الدور التشريعي الأول /١٩٧٣/** دخل المجلس /٤/ ممثلات للشعب وفي الدور التشريعي الثاني عام /١٩٧٧/ أصبح عددهن /٧/ عضوات ثم بلغ /١٣/ عضوة في الدور التشريعي الرابع والى /٢١/ عضوة في الدور التشريعي الخامس /١٩٩٠/

وفي الدور التشريعي السادس عام /١٩٩٤/ بلغت نسبتهن ٩.٦٪ بين اعضاء المجلس حيث بلغ العدد /٢٤/ عضوة.

* **وفي الادارة المحلية:** فقد وصل عدد النساء الى /١٤٠/ عضوة في دورة /١٩٨٧/ وتضاعف عددهن في دورة /١٩٩٥/ وهذا دليل آخر على ان المرأة عندما تتقدم باستمرار لتأخذ مكانها الطبيعي في المجتمع ومؤسساته ولتمارس حقوقها وواجباتها وتحمل مسؤولياتها.

** وها هو السيد الرئيس في رسالته الى مؤتمر نيروبي للمرأة /١٩٨٥/ يجدد ثقته بدور المرأة القيادي معلنا ذلك امام العالم فيقول:

«بفضل التشريعات التي صدرت والقرارات التي اتخذت وبفضل نضال المرأة أصبحت المرأة في سورية تتبوأ مراكز قيادية في الحزب والمنظمات الشعبية والمهنية وتتمتع بعضوية مجالس الادارة المحلية كافة وتتفوق في الكثير منها بعد ان نالت قسطا وافرا من التعليم في جميع مستوياته شأنها شأن الرجل».

على صعيد السلطة التنفيذية: دخلت المرأة في سورية الوزارة عام /١٩٧٦/ للثقافة والارشاد القومي وكانت الوزارة الثانية عام /١٩٩١/ للتعليم العالي ووصلت ايضا الى معاونة وزير ورئيسة لاقسام ودوائر في معظم وزارات الدولة ومؤسساتها.

في مجال القضاء: منذ عام /١٩٧٥/ كان للمرأة وجودها في السلطة القضائية واستمرت نسبة تواجدها بازدياد وقد بلغت عام /١٩٩٤/ /٦٤/ قاضية يعملن في القضاء المدني والجزائي وتطبيق التشريع من خلال محاكم الاحداث والمحاكم الشرعية.

ايضا بلغ عدد المحاميات /٦٥٨/ محامية عام /١٩٩٣/ منهن /٢٣/ محامية دولة.

في السلك الدبلوماسي: لم يقف تواجد المرأة في سورية العربية في موقع صنع

القرار داخل حدود الوطن بل تعداه واصبحت ممثلة لبلدها خارجيا حيث سميت سفيرة وقائمة بالاعمال وعاملة في السلك الدبلوماسي...الخ.

اول امرأة دخلت هذا السلك كان عام /١٩٥٣/ واول سفيرة عينت في بلجيكا عام /١٩٨٨/ وبلغ عدد النساء العاملات في السلك الدبلوماسي حتى عام /١٩٩٤/ /٢٧/ امرأة وهذه الصورة تعكس الثقة التي تسبغها القيادة السياسة في سورية على المرأة وقدرتها على تجسيد سياسة ودور دولتها في الخارج كما في الداخل.

في القوات المسلحة: لقد اشار **الرفيق الامين العام** الى مواقع لمرأة السورية في هذه القوات حينما وجه رسالته الى مؤتمر براغ العالمي للمرأة عام ١٩٨١ بقوله:

«يطيب لي بهذه المناسبة ان اشير الى ان المرأة العربية السورية تساهم مساهمة فعالة في النضال الوطني والاجتماعي وتشارك بصورة فعالة في بناء الوطن والدفاع عنه سيما وانها في ظل ثورة الثامن من آذار بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي اخذت تتقدم حثيثا على طريق استعادة الحقوق التي ظلت مهضومة في العصور السابقة تشارك في القوات المسلحة باشكال مختلفة وتحمل السلاح جنبا الى جنب مع الرجل للدفاع عن الوطن ومنجزات الثورة وتشارك في جميع الاعمال الحكومية والمهنية اضافة لكونها أما ومربية اجيال».

وبالفعل فقد دخلت سلك الشرطة والجيش والامن الداخلي من عام /١٩٧٧/ وانتسبت الى الكلية العسكرية ونالت شرف الشهادة فاستحقت التقدير والاهتمام فيما تؤديه من مهام عسكرية حيث بلغ عدد الشرطيات /٤١٤/ شرطية.

المرأة والاعلام: تنطلق من رؤية السيد الرئيس للاعلام ودوره الهام في الحياة عامة حيث وجه في هذا الاطار بقوله:

«نحن نريد الاعلام اداة تغيير وتطوير نحو الأفضل في كافة المجالات وخاصة في مجالات التنمية الاجتماعية...»

وقال ايضا: **«دور الاعلام في هذه المرحلة التاريخية دور كبير ويكاد يكون المحرك الأهم للجماهير، وربما هو أهم وسائل الثقافة العليا».**

انطلاقا من هذه الرؤية الشمولية للاعلام ودوره لم تتوان المؤسسات الإعلامية في سورية في الوزارة ومؤسسات اصدار الصحف اليومية والاسبوعية الدورية وكافة الاقنية الاعلامية ووسائلها من صحافة وتلفزيون واذاعة لم تتوان عن ترجمة هذه الرؤية وهذه المقولة في قضية المرأةودورها التنموي واهمية الارتقاء

بها ورفع سويتها ورصد التغيرات التي طرأت على واقعها بعد التصحيح والنقلة الايجابية التي حققتها واهمية تعميقها في وعي المجتمع واشركها في عملية بناء الوطن مع كافة ابنائه نساء ورجالاً وقد تضافرت جهود الاعلام والفن والادب لتلامس قضايا المرأة وتتعايش معها..

وتجد المرأة اليوم رئيسة تحرير في بعض الوسائل الاعلامية وقيادية في مواقع الفكر والادب وفي الفن التشكيلي تصنع غدها من خلال موقعها مستمدة طموحها من موقف قوي وصادق موقف قائد التصحيح معها الرئيس المناضل حافظ الأسد.

فمن القنوات التي تقودها المرأة في الاعلام: مجلة المرأة العربية التي تصدر عن الاتحاد العام النسائي — برنامج الاسرة في التلفزيون — برنامج الاسرة في الاذاعة بالاضافة الى عشرات الصحفيات والمحررات والمذيعات في الاعلام المكتوب والمسموع والمرئي وتتواجد في العديد من صحف ومجلات المنظمات الشعبية والمكاتب الصحفية في مؤسسات ووزارات الدولة ونراها عضوة في اتحاد الصحفيين وفي مكتبه التنفيذي ومجلسه العام. وفي العام الماضي تم افتتاح مركز اعلامي في الاتحاد العام النسائي لتغطية نشاطات الاتحاد وفروعه كما انّ هناك نادي سينما نسائي يشرف عليه الاتحاد العام النسائي وتقوم بادارته سيدة من وزارة الثقافة وذلك منذ عام / ١٩٨٠/ حيث يستقطب النساء ويوجه اهتماماتهم الى العديد من المسائل الاجتماعية والثقافية والحياتية وقد منح النادي هذا العام جائزة أفضل ممثلة تعنى بشؤون المرأة والاسرة.

في ساحة العمل والنشاط الاقتصادي: لاشك انه بدا ملحوظاً، ارتفاع نسبة القوى العاملة النسائية وزيادة مساهمتها في عملية التنمية، ونراها في كل ميدان وعلى كل المستويات قيادية ونقابية وانتاجية، تعنى بتنظيم طاقات المرأة العاملة ورفع مستواها الثقافي والمهني وتعريفها بحقوقها وواجباتها ومساعدتها على تجاوز الصعوبات ودورها في العمل والانتاج وانعكاسه على واقعها وحياتها اجتماعياً واقتصادياً.

ودائماً يؤكد الرفيق الأمين العام على دور المرأة في ساحة العمل وهاهو يقول من جديد: **«المرأة انسان شانها شان الرجل يشتركان معاً في بناء الوطن، في بناء البيت، في بناء المستقبل، لا تميز بينهما ابداً، ودور المرأة في التنمية في سورية دور اساسي، فهي شريكة الرجل في العمل، في المصنع والحقل، وكل الأماكن الأخرى، وهما معاً متضامنان في تنشئة الاسرة الفاضلة».**

وقال ايضاً **«وللمرأة تساهم الآن في تامين الدخل لنفسها واسرتها بعد ان كانت عالة على الرجل في الأسرة، والمرأة تساهم الآن في مجالات العمل»**

هكذا دعا **السيد الرئيس حافظ الأسد** المرأة إلى العمل إلى جانب الرجل وهي مطمئنة إلى مكانتها وآمنة على مستقبلها

لذا نجد ازدياد حجم قوة العمل النسائية بعد عام / ١٩٧٠ / حيث تضاعف نشاط المرأة الاقتصادي وخاصة بين عامي / ١٩٨٤ — ١٩٩٤/ بنسبة / ٢٣٩٪/ وبلغت نسبة القوى العاملة من النساء إلى قوة العمل في عام ١٩٨٤ /١٣.٨٪/ وارتفعت إلى ١٦.٦٪ عام ١٩٩١ ووصلت نسبة القوة العاملة النسائية بالنسبة لعدد السكان في سورية عام ١٩٨٤ ١٢.٢٪ وارتفعت الى ١٩٪ عام ١٩٩١ وهي موزعة على الشكل التالي:

/٥٤.١٪ / في قطاع الزراعة — /٨.٣٪ / في الصناعة — /٣٨.١٪ في الخدمات — ٢٠٪ في القطاع العام — / ١٧.٥٪ / في القطاع الخاص.

وتجاوزت نسبة العاملات في وزارات الدولة ومؤسساتها / ٦٠٪/ مثل وزارات التربية ـ الصحة ـ الثقافة — الشؤون الاجتماعية والعمل ـ الزراعة..

كما زاد عدد المهندسات الزراعيات والعاملات في مجالات التنمية الريفية وتيهات فرص العمل للخريجات في منازلهن بعد تأمين مستلزمات الانتاج وتسهيل مهمة التسويق من خلال الوحدات الانتاجية في مراكز تدريب المرأة على بعض الصناعات الريفية ارتفع ايضاً عدد العاملات في القطاع الصناعي. وان / ٧١٪ / من قوة العمل النسائية تعمل في القطاع العام في المدن و/ ٢٨٪/ في القطاع الخاص.

أما في الريف فتعمل / ١٧٪ / فقط من هذه القوة في القطاع العام و/ ٨٢٪ / في القطاع الخاص حتى عام / ١٩٩٣/.

في ميدان العلم والتعليم: جاء في توجيه **الرفيق القائد حافظ الأسد** في هذا الميدان:

«بالعمل والمعرفة نستكشف امكانيات الفرد والأمة، وبالعلم والمعرفة نستكشف الابعاد الحقيقية للقيم النضالية الحياتية، للكرامة الوطنية والغيرية والشهادة، ونعرف كيف نجسدها ونضعها في مكانها الصحيح»

وقال أيضاً **«وتدخل المرأة معترك الحياة في مجالاتها كافة، تتفوق في الكثير منها بعد ان نالت قسطاً وافراً من التعليم في جميع مستوياته ومنها التعليم العالي شانها شان الرجل»**

نتيجة هذه التوجيهات والسياسة المنفتحة للحركة التصحيحية وقائدها، صدرت القوانين التي اعطت الذكور والاناث الفرص المتساوية في اكتساب المعارف والعلم مثل:

- قانون محو الأمية الذي صدر في ٧/٣/١٩٧٢
- قانون الزامية التعليم في ٦/٨/١٩٨١
- توجيه الرفيق الأمين العام في عام ١٩٧١ باتباع سياسة الاستيعاب في كافة المراحل حتى في الجامعة وكان هذا سبق علمي لم تسبقنا اليه اية جامعة في العالم حيث اتاحت تكافؤ الفرص والتحصيل العلمي العالي لجميع أبناء الوطن وعلى قدم المساواة وبمجانية كاملة، هذا بالاضافة إلى قانون التفرغ الجامعي الذي صدرعام /١٩٧٥/ دون تمييز بين الجنسين والقاضي بالتفرغ للعمل الجامعي والبحث العلمي والتدريب وواجباته.

على صعيد محو الأمية: أي في اطار التعليم غير النظامي، انخفضت نسبة الأمية بين الاناث من /٧٣٪/ عام /١٩٧٠/ إلى /٣٠،٦٪/ عام ١٩٩٣ وهذا يعتبر تطوراً كبيراً انعكس على وعي المرأة ودورها وكما انخفض من الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق إلى ٣٠،٦٪

وقد قال السيد الرئيس في هذا الاطار **«ان المرأة العربية في سورية تساهم الآن في مكافحة الأمية بعد أن كانت ضحية الأمية».**

وبلغت النسبة بين الذكور /١١،٢٪/ وبين الاناث الى ٣٠،٦٪ عام ١٩٩٢ بعد ان كانت عام ١٩٨٠ ٣٨،٣٪ بين الذكور والاناث عامة. واصبح نصيب الذكور منها /٢٢،١٪/ بينما كانت حصة الاناث /٥٥،٢٪/

على صعيد التعليم ما فوق الجامعي:

المرحلة الابتدائية: نتيجة اعطاء الفرص المتساوية للتعليم بين ابناء الوطن جميع المراحل وتطبيقاً لسياسة التعليم الالزامي، فقد ارتفع عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من /١،٤٨١/ مليون عام /١٩٨٠/ منهم /٦٢٧/ الف من الاناث أي بنسبة ٤٢٪ في عام /١٩٩٠/ اصبح /٢،٣٥٨/ مليون منهم /١،٠٩٦/ مليون من الاناث يشكلن نسبة ٤٦٪ في عام /١٩٩٤ - ١٩٩٥/ وصل عدد التلاميذ /٢،٦٤٣٢٤٧/ مليون تلميذ وتلميذة، ووصل عدد المعلمين والمعلمات إلى /١١٣٣٨٤/ الف وبلغت نسبة الاناث في الهيئة التعليمية /٦٤٪/ وذلك بسبب سياسة التأنيث التي اتبعتها سورية لايمانها بدور المرأة في مجال التربية والتعليم بالاضافة إلى أدوارها الأخرى.

بلغت نسبة الاستيعاب لهذه المرحلة ٩٨،٦٨٪ معظمها من الاناث اللواتي كن بعيدات عن المدارس اما بسبب عدم وجود المدارس في مناطقهن، او بسبب نقص الوعي الاجتماعي الذي تطور فيما بعد بصورة ملحوظة.

وصل عدد المدارس الابتدائية إلى /١٠٤٢٠/ مدرسة في الارياف والمدن.

المرحلة الاعدادية والثانوية: بلغت نسبة الهيئة التعليمية للاناث في هذه المرحلة ٤٥٪ و٤٤٪ في دور المعلمين، وارتفعت نسبة الاناث من ٣٦٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤١٪ عام /١٩٩٠/ ووصلت إلى ٤٦٪ عام ١٩٩٢ وبلغ عدد المدارس الثانوية والاعدادية في عام ١٩٩٥ /٣٤٨٢/ مدرسة بينما كان عددها عام ١٩٧٠ /١٠٩٤/ مدرسة أي بزيادة ثلاثة أضعاف.

في التعليم الجامعي: شكلت نسبة الطالبات إلى مجموع الطلاب ٢٦،٢٪ عام ١٩٨٠ وارتفعت إلى ٣٩٪ عام ١٩٩٢ وبلغ عدد طلاب الجامعات حتى عام ١٩٩٤ /١٧١،١٥٨/ طالبا وطالبة وقد كان عددهم في عام ١٩٧٠ لا يتجاوز /٣٦،٧٦١/ الف طالب وطالبة.

التعليم الفني والمهني: تضاعفت فيه نسبة الاناث ثلاث مرات خلال السنين ١٩٧٠ - ١٩٩٤ ووصلت نسبة الاناث فيه إلى ٤٣٪ حيث تم استيعاب ٧٠٪ من خريجي المرحلة الاعدادية في العام الدراسي ١٩٩٥ - ١٩٩٦ وهناك ١٠٧ ثانويات فنون نسوية على صعيد القطر.

التعليم الفني التشكيلي والتطبيقي: بلغت فيه نسبة الطالبات إلى مجموع الطلاب ٧٤٪ حتى عام ١٩٩٤

المرأة في المنظمات الشعبية: قال الرفيق الأمين العام للحزب في المؤتمر /٢٢/ للاتحاد العام للعمال في سورية عام ١٩٩٢.

«وفوق كل هذا وذاك فقد فهمت المرأة العربية في سورية طبيعة العلاقة بين الحرية والمسؤولية واكتمل نشاطها الاجتماعي في اطار التعليم النقابي والمهني، وتبوأت وعلى كل المستويات المكانة الرفيعة التي تستحقها وتليق بها لتلك المكانة التي تتعزز باستمرار مع ازدياد وعيها لاجتماعي وتحقيق طموحها في اكتساب المعارف العلمية والمهارات المهنية والفنية»

وفي قول الرفيق الأمين العام هذا كل التأكيد على أن المرأة أصبحت تمارس هذه القيادة منذ فجر التصحيح في المنظمات الشعبية. فقادت اللجان النقابية والعمالية ووصلت إلى منصب مدير عام في المعامل والمصانع ونشير إلى ذلك بالارقام.

تعمل /٤٣٦٠/ إمرأة في اللجان النقابية والعمالية حيث تشكلت لجان المرأة

العاملة في الاتحاد العام وفي كافة فروعه بالمحافظات إلى جانب النقابات العمالية في مواقع العمل، وبلغ عدد لجان المرأة العاملة /٧٨٦/ لجنة، وبلغ عدد النقابيات القياديات في اللجان النقابية /٤٥٠/ قيادية

في عام ١٩٨٥ عقد الاتحاد العام للعمال أول مؤتمر للمرأة العاملة من ١١ ـ ١٣ أيار فاز في انتخابات الدورة النقابية الثانية والعشرين /١٥٥٦/ عاملة نقابية في جميع المحافظات فازت في عضوية مكاتب النقابات /١٨٧/ نقابية وفي عضوية مجالس الاتحاد في المحافظات /٧٥/ عضوة.

بلغ عدد النقابيات الاعضاء في المؤتمر الثاني والعشرين /٧٢/ نقابية وبعضوية المجلس العام للاتحاد ٩ نقابيات

تشكل المرأة القيادية في الاتحاد من مجموع التنظيم البالغ /٥٩٤,٤٤٢/ نقابيا نسبة ١٣,٧٪

* في اتحاد الفلاحين: وصلت ١٢١ فلاحة إلى المساهمة في قيادة المنظمة، كما انه هناك ٦٦ قيادية في اتحاد شبيبة الثورة و١٢ قيادية في اتحاد الطلبة ٥٧ قيادية في نقابة المعلمين ٤٤٦٥ رياضية في الاتحاد الرياضي منهمن القيادية ومنهن المدربة ومنهم اللاعبة.

وهناك منظمات ونقابات كثيرة لم تتوفر لدينا احصائيات أيضاً عنها لذلك لم نتعرض لها. يقول السيد الرئيس حول ماهية المنظمات الشعبية

«ومن هنا فإن وجود منظمات شعبية موحدة يغدو مطلباً ملحاً وانجازاً هاماً في اطار الوحدة الوطنية، ان تحقيق هذا المطلب الوطني هو من مسؤولية قيادات وكوادر هذه المنظمات والتي يجب ان تكون برامجها وخططها، برامج وخطط وحدة وطنية. وليس وحدة حزبية، أو فئوية، وهذا ما يجب أن تنطوي عليه آلية عملها، لأن الانتماء هنا أولاً وأخيراً انتماء وطني شامل وليس انتماءً حزبياً وحسب»

في الاتحاد النسائي: «يؤدي الاتحاد العام النسائي دوره الهام في قيادة نضال المرأة وتسهم هذه المنظمة الشعبية النسائية مع غيرها من المنظمات الشعبية في بلوغ تحقيق هدف الثورة في تنظيم المجتمع ودفع تقدمه

ان ما حققه الاتحاد العام النسائي، منذ بدء مسيرته، من تطور ونجاح، من حيث تنظيم القطاع النسائي يستحق التقدير، وتشكل هذه المنظمة الشعبية موضع رعاية قيادة الحزب ودعمها لتواصل مسيرة النجاح، ولتنهض بمهماتها على خير وجه...»

لقد لخص الرفيق الأمين العام دور هذه المنظمة ومهامها بما تقدم من كلامه وبين موقع هذه المنظمة في الرعاية والاهتمام عند قيادة حزبنا وامينه العام... لذلك لم تعد هناك حاجة لتفاصيل أكثر وانما نشير إلى ما قامت به باختصار في ظل الحركة التصحيحية وانعكاسه على المرأة في سورية العربية.

* تأسس الاتحاد العام النسائي عام ١٩٦٧ اي انه ولد في ظل ثورة الثامن من آذار ونشأ وترعرع في ظل التصحيح وكان قيامه خطوة هامة على طريق تحرر المرأة واطاراً تمارس فيه أنشطتها الوطنية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع بقية المنظمات الشعبية التي تنظم نضال شعبنا في مختلف مجالات الحياة.

تنظيمياً يقود الاتحاد مكتب تنفيذي يضم مجموعة مكاتب تخصصية، وتتبع له ١٤ مكتباً ادارياً مقراتها في محافظات القطر

تطور هذا التنظيم في ظل التصحيح حيث كان عدد الاخوات في عام ١٩٧٠ /١٥١٢٨/ اختا بينما وصل في عام ١٩٩٥ /٢١٠٠٢٠٤/ اختا أي ازداد بحدود /١٣,٥/ ضعفا، كما تطور عدد الروابط من ٥٠ رابطة إلى ١١٤ وكان عدد الوحدات ٢٧٥ وأصبح ١٤٥٣ وحدة نسائية

من مهام الاتحاد

- عقد اللقاءات والاجتماعات مع جماهير النساء وتثقيفهن مركزياً وفرعياً، وتدريب وتأهيل الكوادر القيادية وتطوير البنية الاجتماعية لهن من خلال اثارة الوعي المتعدد الجوانب عند المرأة والأسرة، سياسياً وثقافياً وتربوياً وتنظيمياً واقتصادياً.
- كذلك القيام بحملات توعية بالتعاون مع الجهات المعنية وحسب الحاجة واصدار المجلات والنشرات والصحف، والاسهام في خطط محو الامية وتنفيذها وتطبيق التعليم الالزامي، وتنفيذ المشاريع التجريبية الرائدة بالتعاون مع الجهات المعنية والمنظمات العربية والدولية
- أيضاً العمل على توعية النساء وتثقيفهن صحياً، وتدريبهن على اعمال الدفاع المدني والتمريض والاسعاف الأولي، وتقديم الخدمات الصحية عن طريق تعميم المستوصفات لخدمة الاسرة، ومراكز المسنين والعجزة، والمساهمة في حملات التلقيح الوطني، وتعميم الخدمات الصحية من خلال عقد الندوات وتوزيع النشرات الصحية واستخدام المستوصفات السيارة وخاصة في الريف
- يجتهد الاتحاد في اقامة الندوات القانونية والاعلامية والثقافية، واعداد الدراسات العلمية اللازمة لتعديل بعض القوانين التي لم تعد تتلاءم مع الموقع

المتقدم والحضاري الذي ارتقت إليه المرأة في ظل القيادة التاريخية للرئيس المناضل حافظ الأسد، وخاصة قانون الاحوال الشخصية.

- كذلك احداث مؤسسات اجتماعية واقتصادية لتقديم الخدمات لجماهير النساء، وربطها بالتنظيم من خلالها، وتنمية موارد المنظمة.

- كما يعمل الاتحاد على توثيق العلاقات مع المنظمات النسائية، وخاصة التي تناضل من أجل التحرر، وتبادل الوفود مع بلدانها وتوثيق العلاقات مع المنظمات العربية لتعميق الانتماء القومي

وقد شارك الاتحاد منذ التأسيس في جميع المؤتمرات العربية والعالمية والاقليمية التي تختص بشؤون المرأة و الاسرة والطفولة، وكان آخرها مؤتمر المرأة الرابع الذي انعقد في بكين.

وخير خاتمة لكل ما جاء في هذا البحث تعقيب للرفيق الأمين العام للحزب في الكلمة التي القاها في تخريج دورة البعث لشبيبة الثورة / ١٩٨١ /.

«لا مجال لمقارنة وضع المرأة والفتاة اليوم مع وضعها منذ سنوات إلى الوراء، انني اتفق واوافق على ما قيل من أن المرأة يجب ان تندفع بسرعة لتأخذ مكانها الطبيعي اللائق، شأنها شأن اخيها وابيها وزوجها في بناء الحاضر والمستقبل ودائماً نناقش هذا الأمر في قيادة الحزب، ونحاول ابداً ان نضبط سلوكنا ان نضبط أعمالنا، ضوابط فاعلة وحقيقية وجديرة بان تؤمن لنا النجاح في نهاية الطريق، ولا تمر الأمور بدون مصاعب، انها عملية تاريخية ايها الابناء والبنات، اننا نحمل معنا كل رواسب التاريخ، وبصورة خاصة تلك الرواسب العفنة التي تشير إلى التمييز بين المرأة والرجل.»

مصادر البحث

- كتاب الحركة التصحيحية في الذكرى الخامسة والعشرين للحركة التصحيحية صادر عن القيادة القطرية السورية
- مجلة المرأة العربية الصادرة بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية عن الاتحاد العام النسائي
- قضية المرأة في فكر القائد الأسد مجموعة كلمات وخطب للرفيق الأمين العام للحزب - صادرة عن الاتحاد العام النسائي
- مجموعة من صحف وملاحق البعث والثورة وتشرين الصادرة بمناسبة الذكرى ٢٥ للحركة التصحيحية
- كتاب المرأة العربية السورية ودورها في التنمية - ليلى ابو شعر
- بعض تقارير المؤتمر السادس للاتحاد العام النسائي
- هكذا قال الأسد للرفيق العماد طلاس وزير الدفاع

تطور المسألة التنظيمية لحزب البعث العربي الاشتراكي في ظل الحركة التصحيحية

الرفيق: نصوح زبيدي

إن ما انجزته الحركة التصحيحية بقيادة الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس حافظ الأسد خلال ربع قرن في مختلف المجالات فاق كل توقع لشموليته ودرجة تطوره. فكانت انجازات التصحيح صروحاً شامخة زينت جبين الوطن سواء على الصعيد السياسي حيث اضطلع القطر من خلالها بدور سياسي قيادي فاعل ومؤثر في المنطقة بتمسكه بالثوابت القومية وتأكيده على استرجاع الأراضي العربية المغتصبة أو على الصعيد الاقتصادي باتباع منهج التعددية الاقتصادية التي ساهمت في تقوية اقتصاد الوطن وزيادة رفعته أو على الصعيد الاجتماعي وتطوره في مختلف النواحي أو على الصعيد الحزبي حيث اكد التصحيح على دور حزب البعث العربي الاشتراكي الجماهيري والعمل لمصلحة الجماهير العربية وتحقيق أهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية.

وسنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على إحدى منجزات التصحيح في مجال العمل الحزبي وهي غيض من فيض من عطاءات التصحيح وقائده وذلك من خلال التطرق الى التطورات التي حصلت على الناحية التنظيمية لحزبنا خلال ربع قرن من عمر التصحيح والتي ساهمت في تقوية الحزب وجعله قويا منيعاً استطاع مواجهة التحديات التي واجهت مسيرته النضالية

أهمية المسالة التنظيمية:

تحتل المسالة التنظيمية مكانة هامة في التنظيمات الحزبية كونها أداة ترسم وتحدد طبيعة ونوع العلاقات التي يجب أن تكون قائمة بين الرفاق في التنظيم الحزبي الواحد. فهي إضافة لتحديدها نوعية وطبيعة العلاقة بين الرفاق ضمن المستوى الواحد في الجهاز الحزبي، تحدد أيضاً طبيعة العلاقة بين الرفاق في التنظيم ككل من حيث علاقة قواعد الجهاز بقياداته ضمن أسس ونظم معينة تكفل حسن سير العمل الحزبي وتحقيق الحزب لأهدافه بأقصر وأسلم الطرق كما تنظم آلية العمل الحزبي ضمن المؤسسة الحزبية. من حيث مشاركة القواعد لقياداتها في صنع القرار الحزبي وكيفية ابداء آرائهم بشكل صحيح وفعال ومثمر.

كما أنها هي التي تحدد علاقة الجهاز الحزبي بأكمله بالجماهير وكيفية الاتصال بهم والاندماج معهم لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم والتعبير عن آرائهم.

لقد أدرك حزبنا هذه المسألة وعمل على تطوير بنيته التنظيمية بما يتماشى مع ظروف النضال ومراحله فحدد ومن خلال نظامه الداخلي الأسس والقواعد التي تنظم عمل مختلف المؤسسات والهيئات والعناصر الحزبية وعلاقاتها ببعضها في الاتجاهات الصحيحة التي تؤدي الى تحقيق أهداف الحزب وعبّر عنها من خلال ناحيتين هما الناحية الفكرية والناحية التنظيمية وتعتبر الديمقراطية المركزية وأسلوب النقد والنقد الذاتي من أهم المبادىء التنظيمية التي ارتكز عليها البناء التنظيمي لحزبنا.

فمن خلال الديمقراطية المركزية التي انتهجها حزبنا تمكن رفاقنا من ممارسة دورهم الفعال بحرية في المناقشة وابداء الآراء والأفكار الجديدة والبناءة وانتخاب قياداتهم من بين صفوف قواعد الحزب والتي عبرت عن ارادة الحزب وقواعده وجماهيره وعززت السلطة المركزية لحزبنا مما مكنه من تنفيذ استراتيجية ومقررات مؤتمراته كما أن ممارسة أسلوب النقد والنقد الذاتي يبقي الحزب من الأخطاء ويجعله قادراً على التطور ومواكبة المتغيرات وتجاوز العثرات والعقبات التي تعترضه فقد تم من خلال ممارسة هذا الأسلوب إظهار السلبيات وتلافيها والتأكيد على الايجابيات والتمسك بها. كما أن ممارسة رفاقنا لأسلوب النقد والنقد الذاتي ضمن الجهاز الحزبي متّن العلاقات الرفاقية بين قيادات حزبنا وقواعده فلذلك يؤكد حزبنا بشكل دائم على ممارسة أسلوب النقد والنقد الذاتي ضمن الاجتماعي الحزبي ويعتبره واجبا على كل رفيق لأنه روح وجوهر الديمقراطية المركزية.

فالحزب ليس موقفاً ايديولوجياً وسياسياً فحسب وإنما هو وجود تنظيمي أيضاً ومعرفة حدود هذا الوجود التنظيمي هو الشرط المسبق للممارسة الحزبية وبدون المعرفة التنظيمية والممارسة على أساسها يصبح الانتماء الحزبي شكلياً فيفقد بذلك ديمقراطيته ومركزيته مضمونها ويتحول الوجود الحزبي الى وجود أجوف.

ويعتبر البناء التنظيمي للحزب بمثابة الجسد وأفكاره ومبادئه هي الروح فكلما كان الجسد متيناً قوياً متماسكاً استطاع أن يقاوم العوارض الصحية وظروف البيئة المحيطة به ويقاوم أمراضها ويحافظ على الروح نقية من الانحراف أو الانتكاسات فالمسالة التنظيمية هي من مقومات حزبنا لأن الجسد التنظيمي هو الوسيط بين النظرية والممارسة أي بين المبادىء ووضعها موضع التنفيذ فالتنظيم هو وسيلة النظرية الى التنفيذ فلذلك عمل حزبنا منذ بداية تأسيسه على انشاء بنيته التنظيمية على أساس قومي يتسع لجميع المواطنين العرب داخل الوطن العربي وخارجه متجاوزاً حدود القطرية والاقليمية والمناطقية وغيرها من أمراض المجتمع العربي المجزأ، واتجه نحو كل عربي يؤمن بأهداف الحزب ومبادئه فبعد أن أرست الحركة التصحيحية دعائم البنى التنظيمية للحزب في أقطار الوطن العربي اتجهت الى كل عربي مقيم في أي مكان من العالم حيث تم بعد عام ١٩٨٠ العمل على إقامة منظمات حزبية تعمل وسط الجاليات العربية في بلدان الاغتراب خارج الوطن العربي تضم مجموعات متنوعة من طلبة ومثقفين ورجال أعمال وعمال وذلك ضمن نهج الحركة التصحيحية وقائدها بالعمل على استمرار تواصل الجاليات العربية بوطنها الأم.

- الحركة التصحيحية وتطور المسالة التنظيمية:

أولت الحركة التصحيحية بقيادة الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس المناضل حافظ الأسد المسالة التنظيمية اهتماماً كبيراً نابعاً من إيمانها العميق بضرورة تطوير الواقع التنظيمي لحزبنا بما يتماشى مع الظروف المرحلية للنضال وكسراي جمود تنظيمي يمكن أن يعثر مسيرة الحزب النضالية ويعيقه عن تحقيق أهدافه فعملت الحركة التصحيحية وقائدها على تطوير البنية التنظيمية لحزبنا بما يمكنه من مواجهة التحديات التي تعترض أمتنا العربية من تخلف وتجزئة وهيمنة غربية على قسم كبير من الوطن العربي في مختلف المجالات ولاسيما السياسية والاقتصادية منها. إضافة للتحدي الأصعب وهو وجود كيان

صهيوني في قلب الوطن العربي برعاية غربية استعمارية ليكون الخندق المتقدم للقوى المعادية في منطقتنا العربية ينفذ مخططاتها الاستعمارية في ضرب القوى الوطنية والقومية التحريرية وضرب أي مشروع وحدوي او تكتل على اساس عربي يقوم في المنطقة وتمزيق وحدة الصف والتضامن العربي ويعمل على زعزعة استقرار المنطقة وامنها ويستنزف طاقاتها من خلال حروب عدوانية توسعية تستهدف احتلال الأراضي العربية وتحويل طاقات الأمة العربية بإتجاه مواجهة هذا الكيان المدعوم مادياً وعسكرياً من الغرب وأعداء الأمة العربية على حساب التنمية في الوطن العربي ليبقى الوطن العربي متخلفاً مجزءاً ضعيفاً عاجزا عن تحقيق وحدته.

ـ لقد ادركت قيادة الحزب منذ التصحيح الواقع العربي المتخلف وما يعانيه من مشاكل داخلية وخارجية فوضعت الاستراتيجية النضالية لحزبنا على ضوء هذا الواقع فعززت بنية الحزب التنظيمية قومياً من خلال دعم القوى التحريرية والتقدمية في الوطن العربي وتفعيل دور المنظمات القومية لحزبنا في استقطاب الجماهير العربية في كافة أنحاء الوطن العربي وتوجيهها بالاتجاه الصحيح لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية.

وأخرجت الحزب من أزماته التنظيمية التي كان يعاني منها مؤكدة على ان الواقع التنظيمي للحزب يجب ان يتماشى مع الوسط الذي يعيش فيه فالبنية التنظيمية للحزب يجب أن تختلف من مجتمع لآخر حسب ظروف هذا المجتمع فالبنية التنظيمية لحزب في مجتمع ديمقراطي برجوازي يجب أن تختلف عن البنية التنظيمية لحزب يعيش في مجتمع دكتاتوري ويجب ان تختلف أيضاً عن بلد استلبت أجزاء من أراضيه، ويواجه عدوا مسلحا على حدوده إضافة لمواجهة التخلف والتبعية وتحقيق التنمية الشاملة. لقد ادرك قائد التصحيح هذا الامر بدقة. وهذا ما اوضحه في خطابه أمام المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي المنعقد في مطلع تشرين الثاني عام ١٩٧٠ عندما وقف مدافعاً عن الحزب والقواعد الحزبية ضد التسلط والعقلية المناورة ومدافعاً عن الديمقراطية داخل الحزب وحق قيادات الحزب وقواعده في الاجتهاد في الرأي حول أسلوب الممارسة لتحقيق أهداف الحزب الاستراتيجية ومطالباً بإعادة النظر بالنظام الداخلي للحزب بما يضمن قيادة مركزية للحزب وكذلك اعادة التنظيم على أساس قطاعي بدلاً من التنظيم على اساس الاحياء وتوسيع القاعدة الحزبية بالانفتاح على جماهير الشعب ذات المصلحة الحقيقية في الثورة.

وكان من أولى مهام القيادة بعد الحركة التصحيحية المجيدة **بقيادة الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس حافظ الأسد** على الصعيد الحزبي معالجة هذه الظواهر المرضية التي كان يعاني منها حزبنا آنذاك.

وتجلى هذا واضحاً من خلال التعديلات والتطورات التي حصلت على بنية الحزب التنظيمية والتي أقرتها مؤتمرات الحزب القومية المنعقدة بعد قيام الحركة التصحيحية.

وسنتناول أهم التعديلات التي أدخلت على النظام الداخلي لحزبنا في ظل التصحيح

فعلى صعيد عمل القيادة القومية والقطرية ومهامها:

ـ اقر **المؤتمر القومي الحادي عشر** زيادة عدد أعضاء القيادة القومية من /١٧/ عضواً الى /٢١/ عضواً والغى تحديد عدد اعضاء القيادة القومية الاحتياط وترك ذلك للمؤتمر القومي الذي يحدد عددهم من بين أعضائه حسب ترتيب الأصوات التي نالوها بالانتخاب كما منحهم حق حضور اجتماعات القيادة القومية بصوت استشاري وألغى المؤتمر تحديد عدد أعضاء القيادة القطرية في القطر الذي يحكمه الحزب وجعل ذلك للمؤتمر القطري كما الغي تحديد المكاتب وترك ذلك للقيادتين القومية والقطرية كما تم في هذا المؤتمر تحديد تشكيل المؤتمر القطري على النحو التالي:

الأعضاء الأصلاء: وهم

١ ـ أعضاء القيادة القطرية القائمة والاحتياطية

٢ ـ مندوبون عن اجتماعات الشعب الحزبية في القطر تحدد نسبتهم في كل دورة انتخابية.

٣ ـ الرفاق الأعضاء رؤساء المنظمات الشعبية الذين تنطبق عليهم شروط عضوية المؤتمر إذا كانوا منتخبين من مؤتمرات منظماتهم الشعبية.

كما اشترط التعديل الجديد لعضوية المؤتمر القطري أن يكون العضو قد أمضى في الحزب عشر سنوات على الأقل في القطر الذي يحكمه الحزب.

وفي **المؤتمر القومي الثاني عشر** جرى تعديل تضمن اعطاء القيادة القومية حق تسمية ممثلي المنظمات الى المؤتمر القومي عندما لاتسمح الظروف بإجراء انتخابات ضمن الشروط المطلوبة لعضوية المؤتمر. كما أعطيت القيادة القطرية حق تفويض قيادات الفروع أو مكتب التنظيم القطري تعيين قيادات

الشعب والفرق.

وفي **المؤتمر القومي الثالث عشر** تم تحديد مضي مدة عشر سنوات كعضو عامل بالنسبة للرفاق أعضاء المؤتمرات القطرية والقومية عندما تكون المنظمة بمستوى قطر على أن يكون مارس الرفيق خلالها عملاً قيادياً في الحزب أو المنظمات الجماهيرية لمدة عامين أما في المنظمات الحزبية التي لم تبلغ مستوى قطر فقد اكتفي بمضي خمس سنوات على العضوية العاملة بالنسبة لعضو المؤتمر القومي.

وأقر **المؤتمر القومي الثالث عشر** تعديلاً جديداً على عضوية المؤتمر القطري والقومي بحيث أصبحا على الشكل التالي:

المؤتمر القطري ويتألف من:

١ ـ أعضاء القيادة القومية الأصلاء والاحتياط الحاليين من مواطني القطر

٢ ـ أعضاء القيادة القطرية الحالية الاصلاء والاحتياطيين

٣ ـ أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء لجنة الرقابة والتفتيش.

٤ ـ قيادة الفروع الحالية المنتخبة من مؤتمراتها ممن تنطبق عليهم شروط عضوية المؤتمر القطري.

٥ ـ مندوبين منتسبين تنتخبهم مؤتمرات الفروع من بين أعضائها الأصلاء ممن تنطبق عليهم شروط عضوية المؤتمر وتحدد القيادة القطرية عددهم وفق نسب تقررها في كل دورة انتخابية.

٦ ـ الرفاق رؤوساء المنظمات الشعبية القطرية المنتخبين من قبل مؤتمراتهم ممن تنطبق عليهم شروط عضوية المؤتمر القطري.

أما بالنسبة للمؤتمر القومي فيتكون أعضاؤه من:

١ ـ أعضاء القيادة القومية الأصلاء والاحتياطيين.

٢ ـ أعضاء القيادات القطرية وممثلي الأقطار المتممين المنتخبين من بين أعضاء المؤتمرات القطرية حسب النسبة التي تحددها القيادة القومية.

٣ ـ ممثلي المنظمات القومية التي لم يبلغ التنظيم فيها مستوى القطر ويتم انتخابهم من بين أعضاء مؤتمرات تلك المنظمات وفق النسبة العامة التي تحددها القيادة القومية لكل منظمة.

٤ ـ أعضاء المحكمة القومية.

التعديلات على صعيد التقسيمات الحزبية ومهامها:

ـ أقر **المؤتمر القومي الحادي عشر** المنعقد بعد قيام الحركة التصحيحية في

آب عام ١٩٧١ عدداً من التعديلات من أهمها:

ـ اعادة ترتيب التقسيمات الحزبية بحيث أصبحت على الشكل التالي:

« الحزب — القطر — الفرع — الشعبة — الفرقة» وأصبحت تحت عنوان هيئات الحزب القومية وذلك بدلاً من الترتيب السابق والذي كان على الشكل التالي «الفرقة — الشعبة — الفرع — القطر — الحزب».

ـ كما تم إعادة بناء الهيكل التنظيمي للحزب على أساس القطاع الجغرافي والانتاجي بدلاً من (التنظيم المزدوج) (تنظيم الحي وتنظيم المهنة) حيث تم توسيع تعريف الفرع ليشمل محافظة مدينة كبيرة. قطاع انتاجي في قطاع جغرافي واحد. قطاع تعليمي كبير في قطاع جغرافي واحد فرقة عسكرية.

كما الغى المؤتمر القومي الحادي عشر مؤتمري الفرع والشعبة واستعاض عنهما بمجلس الفرع واجتماع الشعبة المكون من مجموع اعضاء الشعبة كما أقر بان أعضاء المؤتمر القطري يتم انتخابهم عن طريق انتخابات الشعب وعدّل عدد أعضاء الفرقة بحيث لايقل عددهم عن /٩/ أعضاء بدلاً من (٣ — ٥) أعضاء.

وفي **المؤتمر القومي الثاني عشر** المنعقد في تموز عام ١٩٧٥ أضاف هذا المؤتمر تعديلاً يتضمن اعتبار مدير مدرسة الاعداد الحزبي الفرعية من الأعضاء الأصلاء في مجلس الفرع وحدد الحد الأدنى لتأليف الشعبة بفرقتين وجعل دورة اجتماع الشعبة كل /٦/ أشهر بدلاً من /٣/ أشهر كما أدخل عدداً من التعديلات على مهمات أمين الشعبة وواجباته.

وفي **المؤتمر القومي الثالث عشر** المنعقد في تموز عام ١٩٨٠ تم استبدال تسمية الحلقة بالخلية وأصبحت على نوعين خلايا للأعضاء العاملين ويقودها أحد أعضاء قيادة الفرقة حكماً، وخلايا للأعضاء الأنصار يقودها أحد أعضاء العاملين حكماً كما تم تحديد العدد الأدنى لتشكيل الفرقة الحزبية بخمسة عشر رفيقاً بدلاً من تسعة رفاق كما كان في السابق وذلك بسبب توسع التنظيم الحزبي وأن تجتمع الخلية اجتماعاً أسبوعياً والفرقة العاملة بكامل أعضائها اجتماعاً شهرياً كما حدد عدد أعضاء قيادة الفرقة بثلاثة أعضاء بدلاً من خمسة وأقر مبدأ الانتخابات الحزبية في اختيار قيادات الحزب المتسلسلة بدءاً من قيادة الفرقة الحزبية الى اعلى مؤسسة قيادية في الحزب بما يضمن زيادة فعالية الحزب السياسية والجماهيرية ويعزز بنيته التنظيمية ويزيده تماسكا ورسوخا. كما أقر المؤتمر مؤتمرات الفرقة والشعبة والفرع. وحدد المؤتمر عضوية هذه المؤتمرات على النحو التالي:

بالنسبة لمؤتمر الفرقة فيتكون من جميع الاعضاء العاملين في الفرقة أما مؤتمر الشعبة يتكون من جميع قيادات الشعبة الحالية القائمة على رأس عملها إضافة لقيادات الفرق المنتخبة أما بالنسبة لمؤتمر الفرع يتكون من قيادة الفرع الحالية وقيادات الشعب الحالية المنتخبة من مؤتمراتها إضافة لقيادات الفرق الحالية المنتخبة من مؤتمراتها. والرفاق أعضاء المكتب التنفيذي للعمال والفلاحين والرفاق رؤساء المنظمات الشعبية والنقابات المهنية الأخرى العاملين في نطاق الفرع من الأعضاء العاملين في الحزب والمنتخبين من مؤتمرات منظماتهم الشعبية وممن تنطبق عليهم شروط الترشيح لقيادة الفرقة. وأخيرا الرفاق الأعضاء العاملين في الحزب المنتخبين لعضوية المكتب التنفيذي في الادارة المحلية وممن تنطبق عليهم شروط الترشيح لعضوية قيادة الفرقة

على صعيد شروط العضوية في الحزب:

ادخل **المؤتمر القومي الحادي عشر** تعديلاً على شروط العضوية فاصبحت العضوية في الحزب تكتسب على مرحلتين مرحلة النصير ثم مرحلة العضو العامل وقد حددت مدة النصير بسنتين كحد ادنى في القطر الذي يحكمه الحزب وسنة واحدة في بقية الأقطار حيث كانت في السابق تتم على ثلاث مراحل المرحلة الاولى مرحلة النصير بسنة ونصف قبل القبول في الحزب والمرحلة الثانية مرحلة المتدرب سنة ونصف بعد أداء القسم والقبول في الحزب وأخيرا مرحلة العضو العامل.

وفي **المؤتمر القومي الثاني عشر** تم تخفيض سن العضوية فجعل /١٤/ عاما بعد أن كان /١٨/ عاما واصبح قبول العضو ذي الصفة السياسية او الاجتماعية من صلاحيات القيادة القطرية. ورفع الحد الأدنى لمرحلة الانصار في الحزب من سنتين في القطر الذي يحكمه الحزب الى ثلاث سنوات على أن لايتم ترفيع الرفيق النصير الى مرتبة عضو عامل قبل اتمام الثامنة عشرة.

وفي **المؤتمر القومي الثالث عشر** الغي الحد الادنى للسن بالنسبة لطالب الانتساب للحزب وأصبح هذا السن مطلقاً غير محدود واستبقى على تقييد اكتساب العضوية العاملة بشرط بلوغ سن الثامنة عشرة كما تم رفع الحد الادنى لمرحلة الانصار في الحزب من سنتين الى ثلاث سنوات بالنسبة للمنظمات الحزبية القائمة خارج الوطن العربي كما أجاز التعديل الأخير قبول انتساب اي مواطن للحزب دون أخذ رأي منظمة منطقته الأصلية في حال مرور خمس سنوات

متصلة على إقامته في منطقة المنظمة التي تقدم بطلب الانتساب اليها. كما منحت قيادات الفروع صلاحية البت بترفيع الأعضاء الانصار الى أعضاء عاملين بالاستناد الى اقتراحات اللجان المشكلة من مكاتب التنظيم القطرية وفق الأسس والشروط العامة المحددة من قبل القيادة.

وحرصاً من قيادة الحزب على رفاقنا من الانزلاق وتنبيههم الى الخطأ ومحاسبتهم للمحافظة على جسم الحزب سليماً من الامراض والشوائب فقد عدّل المؤتمر القومي الثالث عشر العقوبات الحزبية حيث قام بتقسيمها الى نوعين:

عقوبات خفيفة وتشمل: التنبيه والإنذار

وعقوبات شديدة: وتشمل:

١ ـ التجريد من المسؤولية

٢ – تخفيض مستوى العضوية

٣ ـ الفصل من الحزب

٤ ـ الطرد.

حيث تم في هذا التعديل استحداث عقوبتين جديدتين هما التجريد من المسؤولية وتفرضها القيادات بدءاً من قيادات الفروع بحق من هم بأمرتها. وعقوبة الطرد من الحزب ومن يعاقب بهذه العقوبة لايعاد الى الحزب بسبب كونها تفرض لأسباب سياسية أو مسلكية مشينة. كما أعطى النظام الداخلي الذي اقره المؤتمر القومي الثالث عشر أعضاء القيادة القومية أو قيادات الأقطار المكلفين بمهام حزبية من قياداتهم أو في أثناء ممارسة أعمالهم بمكاتبهم فرض عقوبتي التنبيه والانذار واقتراح العقوبات الشديدة الى مؤسساتهم القيادية.

الهيئات الحزبية المستحدثة:

ـ أقر **المؤتمر القومي الثالث عشر** المنعقد بدمشق في تموز عام ١٩٨٠ استحداث هيئات حزبية قيادية جديدة تكفل زيادة المساهمة في أعمال الحزب النضالية وفعالياته المختلفة بما يحقق رقابة مستمرة على مؤسسات الحزب في مدى تنفيذها لمقررات مؤتمراته وهذه الهيئات هي:

١ ـ **المجلس القومي**: وهو هيئة حزبية تشكلها القيادة القومية وتتكون من:

أ ـ أعضاء القيادة القومية الأصلاء والاحتياط.

ب ـ أعضاء من قيادات الاقطار يتراوح عددهم بين (٣ — ٥) عن كل قيادة قطرية بما فيها الأمين القطري. وتحدد القيادة القومية عددهم وتختارهم قياداتهم القطرية من بين أعضائها الاصلاء.

ج ـ أعضاء القيادات الحزبية الأخرى في الوطن العربي من مستوى شعبة فما فوق.

وحدد المؤتمر الثالث عشر صلاحيات هذا المجلس بأنه يساهم في وضع خطط عمل القيادة القومية ويتابع حسن تنفيذها كما يحق له دعوة المؤتمر القومي الى الانعقاد في دورة استثنائية واقتراح جدول اعمال.

٢ ـ لجنة مركزية واخرى للرقابة والتفتيش: وهما هيئتان حزبيتان يحدثهما المؤتمر القطري بعد موافقة القيادة القومية تكونان صلة الوصل بين المؤتمر القطري والقيادة القطرية. ويقوم المؤتمر القطري بتحديد اعضائها وينتخبها من بين أعضائه لدورة حزبية كاملة ويفوضها بصلاحياته كلا او جزءاً.

المراجع

- كتاب الحركة التصحيحية المجيدة في الذكرى الخامسة والعشرين صادر عن القيادة السورية
- منهاج التثقيف الحزبي/ الجزء الثاني/ دراسات تنظيمية
- كراس تطور المسالة التنظيمية في حزب البعث العربي الاشتراكي سلسلة الاعداد الحزبي رقم /٢٧/ صادر عن القيادة القومية مكتب الثقافة والاعداد الحزبي

أنشطة ووثائق

■القيادة القومية

• المؤتمر الحادي عشر لاتحاد المؤسسات العربية الأمريكية (فيآراب):

ـ شارك الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب رئيس اللجنة القومية للمغتربين والوفد المرافق له في افتتاح المؤتمر الحادي عشر لاتحاد المنظمات والنوادي العربية ـ الامريكية ـ فيآراب ـ المنعقد في مدينة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة مابين (٢٢ـ٢٥)ـ١١ـ١٩٩٥

والقى الرفيق الأمين العام المساعد كلمة اكد فيها على اهتمام سورية وقائدها بالمغتربين العرب وقضاياهم ثم استعرض التطورات في المنطقة العربية والعملية السلمية وموقف القطر العربي السوري المبدئي والثابت حيالها.

ـ كما القى د. رفائيل مبيض رئيس اتحاد المؤسسات العربية الأمريكية كلمة عبر فيها عن شكره لسورية وقائدها واستعرض نشاط الفيآراب.

ـ وفي ختام اعمال المؤتمر انتخبت لجنة تنفيذية جديدة ومديرين في اللجنة التنفيذية. كما وجه المؤتمر برقية شكر وتحية للسيد الرئيس حافظ الأسد لرعايته الدائمة ودعمه المستمر للفيآراب وللمغتربين العرب. ولمواقفه القومية تجاه القضية العربية ولاسيما عملية السلام في المنطقة كما صدر بيان عن المؤتمر وجه في مستهله الشكر لسورية لدعمها المستمر لقضايا الاغتراب عامة وللاتحاد خاصة وارسالها وفداً رفيع المستوى برئاسة الرفيق عبد الله الاحمر للمشاركة في أعمال المؤتمر.

كما حدد المؤتمر التوجهات المستقبلية لفيآراب في المجال الثقافي والاعلامي والاقتصادي والتنظيمي واكد على تطوير عمل الاتحادات الوطنية التي يشملها الفيآراب وتوسيع قاعدتها التنظيمية عبر تنظيم القطاعات المهنية والشبابية والنسائية لتعزيز دورها التواصلي مع الوطن الام

كما اكد المؤتمر اهمية تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية مشيرا الى بروتوكول التعاون الاقتصادي الذي تم توقيعه بين فيآراب وحكومة الجمهورية العربية السورية.

وقد التقى الرفيق الاحمر على هامش اعمال المؤتمر سفراء سورية والقائمين

بالاعمال والقناصل الفخريين في دول القارة الامريكية المشاركين بالمؤتمر حيث استمع منهم الى اوضاع الجالية العربية ونشاطاتها.

- وكان الرفيق الاحمر قد وصل الى ديترويت بتاريخ ٢٢/١١/١٩٩٥ والتقى مع عدد من الاطباء السوريين المغتربين بحضور السيد وليد المعلم سفير سورية في واشنطن كما التقى الرفيق الاحمر بالمستشرق الأمريكي الدكتور توماس هاس وجرى الحديث بينهما حول ارث سورية التاريخي ودورها المتميز في كل عصور التاريخ في الثقافة والحضارة العربية الزاخرة.

من جهة ثانية التقى الرفيق الأحمر مع ممثلي الجاليات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية ومع قيادات الاتحادات الوطنية التي يتألف منها «الفيدرالية» واستمع منها الى اوضاع الجاليات العربية في بلدانهم كما استمع منهم الى قضايا تنظيماتهم الوطنية في هذه البلدان وبرامج تطوير عمل هذه التنظيمات. واكد لهم جميعاً اهتمام وحرص سورية وقائدها على رعاية ودعم نشاطات المغتربين وتنظيمهم.

- وفي طريق عودته التقى الرفيق الامين العام المساعد في امستردام بابناء الجاليات العربية السورية في هولندا وبلجيكا وتحدث إليهم خلال اللقاء حول منجزات الحركة التصحيحية في القطر وآخر التطورات على الساحتين العربية والدولية وعملية السلام.

كما تحدث عن قضايا الاغتراب واهتمام سورية بابنائها المغتربين ونشاطات اللجنة القومية للمغتربين.

● استقبل الرفيق عبد الله الاحمر الأمين العام المساعد للحزب رئيس اللجنة القومية للمغتربين بتاريخ ٤/١١/١٩٩٥ السيد هيثم جمعة مدير عام وزارة المغتربين في لبنان.

ودار الحديث خلال اللقاء حول شؤون الجاليات العربية في بلدان الاغتراب والتنسيق السوري اللبناني حول هذه الموضوع.

● وبتاريخ ١٣/١١/١٩٩٥ وجه الرفيق الاحمر رسالة الى الأخوة المغتربين العرب بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية المجيدة نقل لهم في مستهلها تحية وتحية الرفيق الامين العام للحزب الرئيس حافظ الأسد. وتحية ابناء شعبنا في الوطن الام لهم.

كماتحدثت الرسالة عن دور الأمة العربية الحضاري في مختلف العصور والازمان وعن عظمة ثورة آذار والحركة التصحيحية التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد ودورها في بناء الوطن والانسان وتعزيز صلات المغتربين العرب بوطنهم الام من خلال اطر تنظيمية تلقى كل رعاية واهتمام من سورية وقائدها.

كما تحدثت الرسالة عن منجزات الحركة التصحيحية والسير بالوطن باتجاه التقدم والازدهار وتحقيق السلام العادل والشامل لوطننا العربي.

● استقبل الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٥ وفد حزب العمل الكوري برئاسة الرفيق وان دونغ كو عضو اللجنة

المركزية رئيس مكتب المنظمات الشعبية في حزب العمل.

ودار الحديث خلال اللقاء حول علاقات الصداقة والاجراءات المتعلقة بتنفيذ برنامج التعاون بين الحزبين الصديقين.

● وبتاريخ ١٨/١١/١٩٩٥ التقى الرفيق عبد الله الاحمر الرفاق المشاركين في دورة الاعداد الحزبي المركزية الثامنة والاربعين في المعهد العالي للعلوم السياسية.

واشار في حديثه الشامل الى الاهمية التي يوليها القائد والقيادة بالتثقيف والاعداد الحزبي وتأهيل الكوادر القيادية في الحزب.

كما تطرق الرفيق الأحمر في حديثه الى آخر التطورات السياسية على الساحتين العربية والدولية وتطورات عملية السلام.

● استقبل الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب بتاريخ ٤/١٢/١٩٩٥ السيد محمد امين بابو الأمين العام للحزب الوحدوي الديمقراطي الاشتراكي الموريتاني. ودار الحديث خلال اللقاء حول الوضع العربي الراهن ومسيرة السلام في المنطقة وموقف سورية المبدئي والثابت. كما جرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الوحدوي الديمقراطي الاشتراكي في موريتانيا. وتم الاتفاق على توقيع برنامج للتعاون بين الحزبين.

●كما استقبل الاحمر بتاريخ ٦/١٢/١٩٩٥ السيد علي خليل وزير المغتربين اللبناني.

ودار الحديث خلال اللقاء حول اوضاع الجاليات العربية في بلدان الاغتراب والتنسيق السوري اللبناني المشترك في الشؤون الاغترابية.

منظمات الحزب داخل الوطن العربي

■ القطر العربي السوري:

● احتفالات حزبنا وشعبنا بالعيد الفضي للحركة التصحيحية

- احتفلت جماهير شعبنا وحزبنا بالعيد الفضي للحركة التصحيحية التي قادها الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد فاتحاً بذلك لسورية باب عصر جديد تميز بالنضال لتحرير الأرض وتحقيق اهداف الجماهير.

وبهذه المناسبة تلقى الرفيق الأمين العام للحزب برقيات تهنئة من عدد كبير من رؤوساء الدول والأحزاب الصديقة والمنظمات الشعبية والنقابية وشخصيات سياسية عبّر مرسلوها عن اجمل التهاني واطيب التمنيات لسيادته بهذه المناسبة العظيمة.

كما عمت مظاهر الفرح والبهجة انحاء القطر فاقيمت الاحتفالات والمهرجانات الخطابية وجرت المسيرات الشعبية وعقدت الندوات والمحاضرات والمعارض والنشاطات والفعاليات الثقافية والفنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية التي تمجد التصحيح وقائده.

وقد وجه الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس حافظ الأسد إلى طبقتنا العاملة كلمة في يوم العمل الطوعي الذي اقامته بهذه المناسبة تقديراً لجهود طبقتنا العاملة التي عبرت عن وفائها لقائد التصحيح.

كذلك اقيم مهرجان خطابي مركزي نظمته القيادة القطرية للحزب في قصر الامويين للمؤتمرات تحت رعاية الرفيق الأمين العام للحزب السيد الرئيس حافظ الأسد.

وقد مثل الرفيق الأمين العام للحزب في حضور المهرجان الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب.

وحضر المهرجان الرفاق اعضاء القيادتين القومية والقطرية وأعضاء القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية والوزراء وأعضاء قيادة فروع الحزب وقيادات المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وبعض أعضاء مجلس الشعب وجمهور غفير من ابناء الشعب

وقد القى الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب كلمة الحزب القائد في هذه الذكرى العظيمة.

والقى السيد أحمد الأسعد الأمين العام للحزب الوحدوي الأشتراكي الديمقراطي عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية.

ـ والقى الرفيق هيثم ضويحي رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية كلمة المنظمات الشعبية والنقابات المهنية.

● دورة اجتماعات أمناء الفروع والمحافظين

ـ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٩٥ افتتح الرفيق د. سليمان قداح الأمين القطري المساعد للحزب دورة اجتماعات الرفاق أمناء الفروع والمحافظين.

وحضر الاجتماع الرفيق عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية والرفيق محمود الزعبي رئيس مجلس الوزراء والرفاق اعضاء القيادة القطرية وبعض الرفاق الوزراء وأمناء فروع الحزب والمحافظون ورؤساء الجامعات ورؤساء المنظمات الشعبيةو النقابات المهنية ورئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ومديرو المؤسسات الاعلامية.

وقد تحدث الرفيق الأمين القطري المساعد للحزب مرحبا بالرفاق الحضور وناقلاً لهم تحية ومحبة القائد الأسد الأمين العام للحزب ومشيراً الى النشاطات والخطط التي تم تنفيذها خلال الفترة السابقة.

كما تحدث في هذا الاجتماع كل من الرفاق عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية والرفيق سليمان قداح الأمين القطري المساعد والرفيق رئيس مجلس الوزراء حول قضايا أساسية واقتصادية وحزبية.

وكذلك قدم الرفاق امناء الفروع الحزبية والمحافظون ورؤساء المنظمات الشعبية عرضاً للنشاطات الحزبية والاقتصادية والخدمية التي تمت في الفترة الماضية وتم

وضع تصور حول خطة التنمية في كافة المجالات للمرحلة المقبلة.

وقد عكست عروض ومداخلات الرفاق المجتمعين التطور الكبير الحاصل في القطر في مختلف المجالات، وفي كافة أنحاء القطر.

● بيان المنظمات الطلابية العربية في جامعتي دمشق وتشرين:

أصدرت المنظمات الطلابية العربية في كل من جامعتي دمشق وتشرين بياناً بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية جددت من خلاله عهد المحبة والوفاء والولاء لحزبنا العظيم ولأمينه العام الرفيق المناضل حافظ الأسد والسير خلف قيادته الشجاعة والحكيمة حتى تتحقق أهداف شعبنا وامتنا.

■ منظمة موريتانيا:

ـ احتفلت منظمة حزبنا في موريتانيا بالعيد الفضي للحركة التصحيحية حيث قامت بالأعمال والأنشطة التالية:

● افتتح الأمين العام لوزارة الثقافة الموريتانية معرضين اقامتهما المنظمة بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية في المركز الثقافي السوري بنواكشوط الأول بتاريخ ٧/١١/٩٥ للفن التشكيلي تحت عنوان تحية الى الحركة التصحيحية في عيدها الفضي والأخر بتاريخ ١٣/١١/٩٥ للصناعات اليدوية التقليدية السورية، وحضر حفل افتتاح المعرضين السادة أعضاء السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي المعتمدين في نواكشوط وعدد كبير من المثقفين ورجال الفكر والاعلام.

ـ كما اقيم احتفال جماهيري كبير بتاريخ ١٠/١١/١٩٩٥ حضره أفراد الجالية العربية السورية اللبنانية وابناء الجاليات العربية الأخرى وعدد كبير من المواطنين الموريتانيين حيث بدء الاحتفال بالوقوف دقيقة صمت على روح الشهيد الرائد الركن المظلي باسل الأسد وأرواح شهداء امتنا كما القيت في الاحتفال كلمات الحزب والسفارة والجالية السورية التي تحدثت عن منجزات الحركة التصحيحية المباركة.

وفي نهاية الاحتفال رفعت الجالية العربية السورية برقية تهنئة الى الرفيق المناضل حافظ الأسد بهذه المناسبة العظيمة.

■ منظمة اليمن:

كما اصدرت منظمة الحزب في اليمن بياناً بهذه المناسبة جددت من خلاله العهد لقائد التصحيح الرفيق المناضل حافظ الأسد مؤكدة على السير خلف قيادته الحكيمة والشجاعة.

كما اكد البيان على دور القطر العربي السوري الفاعل والمؤثر في عملية السلام والوقوف في وجه المشروع الصهيوني الشرق اوسطي

* منظمات الحزب خارج الوطن العربي

■ منظمة رومانيا:

اصدرت منظمة الحزب في رومانيا بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية كراساً باللغة الرومانية بعنوان حافظ الأسد قائد الحركة التصحيحية تحدث عن أهمية الحركة التصحيحية التي قادها الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس حافظ الأسد مبيناً الموقع المتميز الذي حظيت به سورية على الصعيد العربي والعالمي في ظل القيادة الحكيمة والشجاعة للرفيق الأمين العام كما استعرض الكراس اهم المنجزات التي تمت في القطر في عهد التصحيح سواء على صعيد الديمقراطية او على الصعيد السياسية الداخلية والخارجية إضافة للمنجزات على الصعيد الاقتصادي سواء في مجال الصناعة والزراعة واخيراً على صعيد الخدمات في مجالي التعليم والصحة.

■ منظمة بولندا:

اصدرت منظمة الحزب وفرع الاتحاد الوطني لطلبة سورية في بولندا بياناً بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية اكدا من خلاله على دور واهمية وعظمة الحركة التصحيحية باعتبارها منعطفا بارزاً في تاريخ سورية لتاكيدها على تحرير الأراضي العربية المحتلة والتضامن العربي وتعزيز ثقة الأمة العربية باهدافها الرئيسية.

وفي ختام البيان وجه رفاقنا وكافة زملائنا الطلبة تحية احترام واجلال واكبار الى قائد الحركة التصحيحية الرفيق الأمين العام للحزب والى شهداء حزبنا وامتنا.

■ منظمة يوغسلافيا:

اصدرت منظمة الحزب في يوغسلافيا عددا خاصا من نشرتها شباب البعث بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية. حيث كان العدد غنياً بالمواضيع التي تتناول الحركة التصحيحية ومنجزاتها خلال الخمس والعشرين سنة الماضية.

كما اصدرت المنظمة بياناً بهذه المناسبة العظيمة وجهت من خلاله تحية المحبة والوفاء للرفيق المناضل حافظ الأسد قائد التصحيح.

وثائق

صدر عن القيادة القطرية السورية كتاب بعنوان (الحركة التصحيحية المجيدة في الذكرى الخامسة والعشرين) ويتضمن مقدمة وثمانية فصول تتناول منجزات الحركة التصحيحية خلال ربع قرن.

قدم للكتاب الرفيق الامين القطري المساعد محللا معاني التصحيح وقيمه ودور الرفيق الامين العام في قيادة مسيرة البناء والتقدم في قطرنا.

ونستعرض محتويات الكتاب الذي يتالف من /٦٤٦/ صفحة المنجزات التي تحققت على مدى خمس وعشرين عاما من عمر التصحيح في كافة الميادين الحزبية

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

كما تناول الكتاب موضوعات هامة على صعيد الديمقراطية الشعبية والتعددية السياسية والاقتصادية والنقابات المهنية.

وتطرق ايضا الى السياسة الخارجية للقطر والدور الفاعل لنهج التصحيح على الصعيدين العربي والدولي لاسيما على صعيد العملية السلمية وموقف القطر المبدئي والثابت حيالها.

وتم ابراز الدور السوري المتميز في حل المسالة اللبنانية وتحقيق الوحدة الوطنية في لبنان ودعم المقاومة في جنوبه ضد العدو الصهيوني.

من جانب آخر فقد تم تسليط الضوء على نشاط الحزب القومي على صعيد الجاليات العربية في بلاد الاغتراب. لاسيما مايتعلق بسياسة ربط المغتربين العرب بقضايا امتهم وتحقيق التواصل المستمر معهم.

وبين الكتاب موقف القطر الواضح تجاه العديد من قضايا المنطقة كالحرب العراقية الايرانية والغزو العراقي للكويت والدور البارز للرفيق الامين العام للحزب في معالجة المشكلات السياسية الهامة على الصعيدين العربي والدولي.

وتم التاكيد ايضا على الاسهام الفعال لقطرنا في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الامم المتحدة.

وعلى الصعيد الداخلي تم استعراض المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها قطرنا خلال مسيرة التصحيح وماتحقق من تقدم في مجالات التنمية الشاملة وعلى كافة الصعد والمستويات.

مفكرة الأحداث

• اظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية التي جرت في ١٦ تشرين الثاني فوز المرشح الأمين زروال بمنصب رئيس الجمهورية وذلك بعد حصوله على ٦١،٣٤٪ من الأصوات مقابل حصول المرشح الثاني محفوظ نحناح على نسبة ٢٧،٣٨٪ والثالث سعيد سعدي على نسبة ٣،٤٪ ونور الدين بوكروح على ٢،٨٪. وقد صلت نسبة المقترعين إلى ٧٤،٩٢٪ وفقا لما أعلنته وزارة الداخلية الجزائرية.

• كما اظهرت نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في بولونيا التي جرت في ٩ / ١١ / ١٩٩٥ فوز مرشح الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكسندر كراسيفسكي برئاسة البلاد وذلك بعد حصوله على نسبة ٥١،٧٪ من الأصوات مقابل ٤٨،٣٪ من الأصوات لمنافسه الرئيس السابق ليش فاليسا وقد بلغت نسبة المشاركين في الاقتراع ٦٨،٨٪ من الناخبين.

• اقر الكونغرس الامريكي بمجلسيه النواب والشيوخ بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٥ مشروع قانون ينص على نقل السفارة الامريكية من تل أبيب إلى القدس في نهاية أيار عام ١٩٩٩ وقد حصل مشروع القانون على اغلبية الثلثين حيث نال /٩٣/ صوتا في

مجلس الشيوخ مقابل خمسة أصوات معارضة من أصل / ١٠٠ / سيناتور ونال ٣٤٧ صوتاً مقابل ٣٧ صوتاً في مجلس النواب الأمريكي.

كما ويلزم القرار الحكومة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لاسرائيل وانفاق / ١٠٠ / مليون دولار لبناء السفارة الامريكية في القدس.

• عقد في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة ما بين (٢٩ — ٣١) — ١١ — ١٩٩٥ المؤتمر الاقتصادي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي وصفه المحللون بانه مؤتمر اسرائيلي يعقد في الأردن، وذلك نظراً لكثافة الحضور من الجانب الاسرائيلي إضافة لكثافة المشاريع الاسرائيلية المقدمة (١٥٠ مشروعاً اسرائيلياً من اصل ٢٠٠ مشروع قدمت للمؤتمر).

وقد شاركت في هذا المؤتمر وفود من / ٦٣ / دولة من أصل / ٧٣ / دولة مدعوة كما حضر المؤتمر أربعة زعماء فقط من رؤوساء تلك الدول المشاركة وبلغ عدد المشاركين (٢٠٠٠) مشارك اكثريتهم من رجال الأعمال، ومن بين الدول العربية المشاركة(مصر — تونس — المغرب — السلطة الفلسطينية وممثلون الدول الخليج إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبي) . وقد قاطعت كل من سورية ولبنان المؤتمر باعتباره محاولة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل قبل انسحابها من الأراضي العربية وتحقيق السلام في المنطقة . ويعتبر هذا المؤتمر الحلقة الثانية من حلقات التطبيع الاقليمي بعد مؤتمر الدار البيضاء وخطوة جديدة باتجاه الشرق اوسطية حيث غاب في هذا المؤتمر تعبير الوطن العربي عن كلمات الافتتاح وغيرها وحل مكانه تعبير « الشرق الأوسط وشمال افريقيا ».

• انعقد في مدينة برشلونة الاسبانية المؤتمر الاوروبي المتوسطي خلال الفترة الواقعة ما بين / ٢٧ — ٢٨ / تشرين ثاني على مستوى وزراء الخارجية وشاركت فيه وفود من / ٢٧ / دولة من الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط منها ثماني دول عربية وقد شارك القطر السوري بهذا المؤتمر بوفد رئسه وزير الخارجية كما شاركت امريكا في المؤتمر بصفة مراقب وقد بحث المؤتمر عدد من المواضيع حول الأمن والهجرة والارهاب والدين وعدم انتشار الاسلحة النووية والبيئة والعلاقات التجارية كما بحث المشاركون أسس وآفاق التعاون بين الدول العربية المتوسطة ودول الاتحاد الأوروبي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والأمنية وجاء البيان الختامي للمؤتمر انتصاراً حقيقياً للموقف العربي السوري لما أعلنته سورية وأكدت عليه حول موضوع الارهاب وحق الشعوب بالعمل بالوسائل كافة لتحرير أراضيها المحتلة.